مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٧٢

الأربعاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر/السيدة غيغين	فرنسا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آلن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي كل من: الأردن، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، بيرو، تركيا، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قطر، كوبا، كوت ديفوار، الكويت، لبنان، ماليزيا، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، ناميبيا، النرويج، نيجيريا.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضاً الشخصين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيدة جوان آدمسون، القائمة بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيدة أنايانسي رودريغيس كاميخو، نائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

أقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة المعهودة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (تكلم بالإنكليزية): إن الإحاطة الإعلامية التي تعقد اليوم تجري في الوقت الذي تتجلى فيه تطورات هامة من أجل إنهاء الانقسام الفلسطيني المستمر منذ أكثر من ١٠ سنوات وإعادة غزة إلى السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية الشرعية.

وفي الشهر الماضي، عندما حلت حماس اللجنة الإدارية – وهي مؤسسة موازية لإدارة الشؤون الحكومية في غزة – وافقت على أن تتولى حكومة التوافق الوطني الفلسطينية مسؤولياتها في القطاع. ورحب الرئيس عباس بهذه الخطوة الحاسمة ووعد في ٢٠ أيلول/سبتمبر في الجمعية العامة (انظر A/72/PV.8) بأن تقوم الحكومة بزيارة غزة قريبا. وأعرب الأمين العام واللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وعدة دول أعضاء عن دعمهم القوي وشجعوا الأطراف على الاستفادة من الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها مصر لاغتنام هذا الزخم الإيجابي نحو الوحدة الفلسطينية.

وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، سافر رئيس الوزراء الحمد الله إلى غزة مع وفد يضم نحو ١٥٠ مسؤولا، من بينهم وزراء ووكالات أمنية رئيسية ورؤساء سلطات الطاقة والمياه. وفي اليوم التالي، عقدت الحكومة أول اجتماع لها في غزة منذ عام ٢٠١٤.

وعملت الأمم المتحدة مع القيادة الفلسطينية والمنطقة لدعم هذه العملية. وقد سافر المنسق الخاص ملادينوف مرارا بين رام الله وغزة والمنطقة في الأسابيع الأخيرة من أجل دعم جهود المصالحة والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية. وقاد أيضا وفدا

من الأمم المتحدة أثناء زيارة الحكومة واشترك مع رئيس الوزراء، ومع جميع الفصائل السياسية الفلسطينية والمجتمع المدني. لضمان دعمهم لتنفيذ التفاهمات التي تم التوصل إليها بين فتح وحماس في القاهرة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وشملت هذه التفاهمات عملية من ثلاث خطوات من أجل تعزيز الوحدة الفلسطينية: عودة المسؤوليات في غزة إلى السلطة الفلسطينية الشرعية؛ وعقد محادثات ثنائية بين فتح وحماس في القاهرة، بما في ذلك ما يتعلق بموظفي القطاع العام، والأمن والسيطرة على المعابر الحدودية؛ وإجراء مشاورات مع جميع الفصائل الفلسطينية.

وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت فتح وحماس بوساطة مصرية اتفاقا يمكن الحكومة الفلسطينية من استئناف مسؤولياتها في غزة.. ووفقا لأحكامه، فإنه بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى نحو منفصل، ستشكل لجنة مشتركة لحل مسألة موظفي القطاع العام بحيث ينبغي أن تنجز أعمالها في موعد أقصاه ١ شباط/فبراير ٢٠١٨.

وأبرز بيان صادر عن مصر كذلك أن الحكومة ينبغي أن تتحمل مسؤولياتها الكاملة في إدارة قطاع غزة بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأعلن كذلك أن مصر دعت إلى عقد اجتماع لجميع الفصائل الفلسطينية في القاهرة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا يتضمن الاتفاق أي أحكام تتعلق بالانتخابات أو بتشكيل حكومة وحدة وطنية أو نزع سلاح حماس.

وقد تحدث الأمين العام إلى الرئيس عباس، ورحب بالتوقيع على هذا الاتفاق بين الفلسطينيين. ومن شأن تنفيذه في الوقت المناسب والجهود الملموسة للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية أن يكون حاسما لتمكين الحكومة الفلسطينية من ممارسة مهامها بصورة فعالة في غزة. وينبغي أن ييسر تنفيذه أيضا إنهاء الإغلاق، مع معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

وهذا الاتفاق خطوة هامة صوب تحقيق الهدف المتمثل في الوحدة الفلسطينية في ظل سلطة وطنية فلسطينية ديمقراطية واحدة على أساس برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، ومبادئ اللجنة الرباعية وسيادة القانون. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع القيادة الفلسطينية والمنطقة دعما لهذه العملية، وهو أمر حيوي للتوصل إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين وتحقيق سلام مستدام.

وأود أن أتوقف لحظة لمناقشة شدة الأزمة الإنسانية الحادة في غزة، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي دعوة عاجلة إلى العمل، وصف الأمين العام تلك الأزمة، أثناء زيارته للمنطقة في آب/أغسطس، بأنها واحدة من أشد الأزمات الإنسانية المأساوية التي رآها على الإطلاق. ومنذ ذلك الحين،، ازدادت الظروف سوءا. فللشهر السادس على التوالي، لم يصل التيار الكهربائي إلى مليوني شخص يعيشون في غزة إلا من أربع إلى ست ساعات في اليوم. وكان لنقص الطاقة أثر مدمر على جميع جوانب حياتهم. ولا يزال نقص الطاقة يعطل الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية، وإمدادات المياه ونظم الصرف الصحي. ولا يزال يتدفق يوميا إلى البحر الأبيض المتوسط ما يربو على ما مساحته ٤٠ حوض سباحة أولمبي الحجم من مياه الصرف الصحي الخام تقريبا، مما يجعل الشاطئ بأكمله ملوثا. إن غزة كارثة بيئية لا تقيم أي اعتبار للحدود.

وتتدهور نوعية الرعاية الصحية داخل القطاع بمعدل ينذر بالخطر. وأصبح الحصول على الرعاية الطبية خارج غزة عسيرا بشكل متزايد. ومع عودة الحكومة إلى غزة، من الأهمية بمكان اتخاذ تدابير عاجلة لعكس مسار هذه الاتجاهات.

وفي الوقت نفسه، وفي تطورات أخرى مثيرة للقلق، حكمت حماس في ٢٦ أيلول/سبتمبر على ثلاثة رجال بالإعدام بتهمة القتل والمشاركة في القتل والسطو. وثمة شكوك جدية حول ما إذا كانت محاكماتهم وظروف احتجازهم في غزة تفي بالمعايير الدولية. وكما كان الحال في الحالات السابقة، إذا كانت هذه

الإعدامات ستنفذ، سيكون ذلك انتهاكا للقانون الفلسطيني، الذي يتطلب موافقة الرئيس. وأحث حماس على عدم تنفيذ عمليات الإعدام هذه، وأطلب مرة أخرى إلى الرئيس عباس أن يضع وقفا اختياريا لتنفيذ عقوبة الإعدام.

وبالانتقال إلى الوضع الأوسع نطاقا على أرض الواقع، ظل العنف خلال الشهر الماضي عند مستويات منخفضة مقارنة ببقية المنطقة. فقُتل أربعة إسرائيليين على يد مهاجم فلسطيني أُطلق الرصاص عليه، عند مدخل مستوطنة هار أدار في ٢٦ أيلول/سبتمبر. ومن المؤسف أن حماس وغيرها اختارت مرة أخرى تمجيد هذا الهجوم. وتحث الأمم المتحدة الجميع على إدانة العنف والوقوف في وجه الإرهاب.

وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، عثر على جثة رجل إسرائيلي من مستوطنة إلكانا في قرية كفر قاسم العربية الإسرائيلية، مع وجود علامات على تعرضه للعنف الشديد. وقد ألقت سلطات التحقيق الإسرائيلية القبض على اثنين من الفلسطينيين من بلدة قباطية في الضفة الغربية فيما يتعلق بالحادث. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصيب ما مجموعه ٨٠ فلسطينيا بجروح على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، وأصيب خمسة إسرائيليين بجراح على أيدي فلسطينيين. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، سقط صاروخ أطلق من غزة باتجاه إسرائيل داخل القطاع. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار. وردا على ذلك، قصفت قوات الدفاع الإسرائيلية موقعا لحماس بوسط قطاع غزة، ولم يُبلغ عن وقوع إصابات.

وبالانتقال إلى مسألة المستوطنات الإسرائيلية، فقد اجتمعت لجنة التخطيط العليا الإسرائيلية في ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر للنهوض بخطط ما يزيد على ٢ ٠٠٠ من الوحدات السكنية في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة. ويشمل ذلك مستوطنة جديدة في أميهاي، وحيّاً جديداً في كوتشاف ياكوف، وكلاهما مخصصّان للمستوطنين الذين أخلوا المراكز الاستيطانية غير القانونية بأوامر من المحكمة. وعلى نحو منفصل، أُعلن عن عطاء لإنشاء ٢٩٦ وحدة في بيت إيل، وعن الموافقة بشروط على تراخيص لبناء ٣١ وحدة في الخليل. وأُفيدَ بأنه من المتوقع أن تطعن بلدية الخليل في ذلك القرار، الأمر الذي من شأنه أن يؤخر تنفيذ تراخيص البناء. وقد بدأ العمل هذا الأسبوع للإعداد لبناء البنية التحتية في غيفات هاماتوس، وهي المستوطنة التي إذا ما بُنيت، فسوف تزيد من انقطاع القدس الشرقية عن بقية أنحاء الضفة الغربية.

ولا أزال أشعر بالقلق إزاء التشريعات المقترحة التي إذا تمّ اعتمادها، فسوف تؤدي إلى توسيع النطاق القضائي لبلدية القدس بحيث يشمل عدة مستوطنات في الضفة الغربية. وتكرر الأمم المتحدة القول إن جميع الأنشطة الاستيطانية هي غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة أمام تحقيق السلام.

وشهد عام ٢٠١٧ انخفاضاً كبيراً في عمليات الهدم في المنطقة جيم، مقارنة بالعام السابق. وإزاء ذلك، هناك قرابة ١٣ من المباني السكنية والتجارية والعامة في الضفة الغربية والقدس الشرقية قد جرى هدمها في الشهر السابق. ومن شأن ذلك أن يرفع العدد الإجمالي للمباني التي هُدمت في هذا العام إلى ما يزيد على ٣٥٠ مبنى. وفي الوقت نفسه، فإن عدد عمليات الهدم في القدس الشرقية تقترب بسرعة إلى مستويات عام ٢٠١٦ التي كانت الأعلى منذ عام ٢٠٠٠.

ويساورني القلق بوجه خاص تجاه التقارير الإسرائيلية التي تقضي بإخلاء مجتمعات محلية محددة، بما في ذلك البدو في خان الأحمر المتاخم للمنطقة هـ-١، وفي سوسية الواقعة في تلال الخليل الجنوبية. وهناك الآن أوامر بهدم مجمل المباني تقريباً في خان الأحمر. والعديد من هذه المباني موّلتها جهات مانحة، بما في ذلك مدرسة تضم ١٧٠ طفلاً. وإنني أحث إسرائيل على الكف عن ممارسة عمليات الهدم التي أدت إلى تشريد آلاف الناس.

وبالانتقال إلى لبنان، ظلت الحالة هادئة عموماً في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، وعلى امتداد الخط الأزرق. وبمناسبة الزيارة التي قام بها قائد القوات المسلحة اللبنانية عون إلى اليونيفيل في ٢٢ أيلول/سبتمبر، أعلنت القوات المسلحة اللبنانية رسمياً نشر كتيبة التدخل السريع الخامسة في منطقة عمليات اليونيفيل، مما يعني الوفاء بالتزامها السابق تجاه توسيع تواجد القوات المسلحة اللبنانية جنوب نهر الليطاني. فانتشرت الكتيبة منذ ذلك الحين، وبدأ تنسيق الأنشطة بين قوة الأمم المتحدة وهذه الكتيبة. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، ترأس بيري، رئيس البعثة وقائد القوة، اجتماعاً ثلاثياً ناقش الأطرافُ فيه تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة وفقاً للقرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، والانتهاكات التي يتعرض لها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وترسيم الخط الأزرق، والاتصالات الجارية ومسائل التنسيق.

وفي الجولان، لا يزال وقف إطلاق النار بين دولة إسرائيل والجمهورية العربية السورية قائماً، وإن كان وسط أجواء متقلبة بسبب الصراع الدائر في سورية. وأعلن كلا الجانبين عن استمرار التزامهما باتفاق الفصل بين القوات، ودعمهما للعودة الكاملة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إلى المنطقة الفاصلة، متى سمحت الظروف بذلك.

وفي الختام، أود التأكيد على أنه بالرغم من المسار السلبي الذي يتصف به الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بشكل عام منذ فترة طويلة جداً، هناك أسباب تدعو إلى التفاؤل الحذر. فخلال الشهر الماضي، ثمة آلاف من النساء الإسرائيليات والفلسطينيات اجتمعن في مسيرة لمدة أسبوعين، تضمنت مشاركات من جميع الأعمار والخلفيات. والتوق إلى السلام بين الشعبين لا يزال قوياً. ومن شأن مبادرات كهذه يضطلع بها المجتمع المدني على مستوى القاعدة الشعبية أن تتصف بأهمية بالغة في بناء أسس السلام، ويجب أن تحظى بالدعم.

وهناك جزء رئيسي من أحجية السلام تتمثل في وضع غزة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية الشرعية. والافتقار إلى الوحدة الفلسطينية قد ورد ذكره ضمن التقرير الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٦ (S/2016/595، المرفق) عن المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط باعتباره إحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. والجهود الفلسطينية التي تُبذل حالياً من أجل عودة غزة إلى كنف الحكومة يجب أن تحظى بالتشجيع؛ ويجب دعمها؛ ويجب أن تتكلل بالنجاح. ولقد اتخذ الطرفان الخطوة الأولى الهامة في تلك العملية. وأظهرا الرغبة في المشاركة بشكل إيجابي وبحسن نية. ومع ذلك، فإن التغلب على الخلافات العميقة الجذور بينهما لن يكون سهلاً. سوف يستغرق ذلك بعض الوقت، وستكون هناك عقبات عديدة تقتضي أن يتم التغلب عليها على طول الطريق.

والنجاح ينطوي على فرص هائلة، مثلما الفشل ينطوي على مخاطر كبيرة. وعلى الفلسطينيين أن يقرروا المسار الذي يريدون سلوكه. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل إتاحة جميع الفرص والدعم لهم من أجل التوصل إلى نتيجة إيجابية. ويجب علينا كفالة التقدم في العمل على إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء وذات سيادة، تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ينتشا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وعلى توجيه فرنسا لأعمال المجلس في هذا الشهر وقيادتها له باقتدار. كما أشكر السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية والمعلومات المستكملة التي قدّمها إلى المجلس.

إننا نجتمع في لحظة من الديناميات التي تتطور بسرعة، بينما نشهد خطوات هامة يجري اتخاذها من أجل تضميد الجراح المؤلمة الناجمة عن الانقسام السياسي الفلسطيني، وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية الحقيقيتين في فلسطين. وهنا في هذه القاعة، نؤكد مجدداً خالص الامتنان لمصر، العضو في مجلس الأمن، والبلد العربي الشقيق، على الجهود المبذولة للمساعدة في التوصل إلى الاتفاق الذي أبرمته قيادتا فتح وحماس في القاهرة بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، ولدعم تنفيذه من أجل عودة السلطة الفلسطينية الشرعية الموحدة إلى قطاع غزة، على أساس الاتفاقات السابقة والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكفالة فعالية أداء حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني في غزة من جميع الجوانب، بما في ذلك المؤسسات الحكومية وعلى جميع المعابر.

إن إعادة توحيد شعبنا وأرضنا ونظامنا السياسي هي من بين أعلى أولوياتنا الوطنية. ونحن ندرك تماماً ما لذلك من أهمية محورية بالنسبة إلى طموحاتنا الوطنية لتحقيق الاستقلال، وإعمال حقوق شعبنا غير القابلة للتصرف، وإقامة العدالة. لذلك، إننا بصدد اتخاذ الخطوات اللازمة، مع تحمّل المسؤولية على النحو الواجب، استجابة لنداءات شعبنا، أولاً وقبل كل شيء، فضلاً عن النداءات الإقليمية والعالمية لتحقيق الوحدة.

وتأييد المجتمع الدولي لهذه التطورات الهامة، وعروض التعاون أمران حيويان من أجل كفالة نجاحها.

وبطبيعة الحال، ينبغي أن يشمل ذلك الجهود الرامية إلى الإسراع برفع الحصار الإسرائيلي غير القانوني واللاإنساني المفروض على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة منذ أكثر من عقد من الزمان. وينبغي أن يشمل أيضا الخطوات الهادفة إلى تسريع عملية إعادة الإعمار والإنعاش في غزة التي تمس الحاجة إليها، وعكس مسار تراجع التنمية واستعادة الشعور الإنساني والأمل لشعوبنا هناك، لا سيما شبابنا، الذين هم الأمل والفرصة التي لا تلوح في الأفق في هذه الأيام. لذلك، نرحب بكل البيانات التي تدعم المصالحة الفلسطينية، فضلا عن دور مصر الهام في هذا الصدد، بما في ذلك البيان الصحفي للمجموعة الرباعية الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر وبيانات وجهود المنسق الخاص للأمم المتحدة والأمين العام نفسه، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة ككل، التي تسير جنبا إلى جنب مع الشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين، دعما للجهود الحالية، بهدف التخفيف من وطأة الحالة المزرية في غزة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الأليمة لكي تتمكن الحكومة الفلسطينية من الاضطلاع بواجباتها.

إن الحكومة الفلسطينية تضطلع بدورها. وعلى الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي، نتمسك بالتزاماتنا ومسؤولياتنا وننفذها بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ونفعل ذلك باحترام كامل لالتزامنا بالصكوك القانونية الدولية الأساسية، وبما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة. ونقوم بذلك إلى الحد الذي تسمح به قدرتنا على الرغم من القيود والعوائق والمصاعب الهائلة والنكسات التي يفرضها علينا احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، منذ أكثر من ٥٠ عاما، أي منذ عام ١٩٦٧. ويشمل ذلك جهودنا الفعالة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وهو قرار هام يضم العناصر الرئيسية لحل سلمي وعادل. إننا نمتثل لأحكامه وللمطالب الواضحة للمجلس قولا وعملا. أود الآن أن أذكر النقاط التالية:

أولا، كما أكد مجددا الرئيس محمود عباس مرة أخرى عندما خاطب الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/72/PV.8)، رغم الصعاب الكبيرة، ما فتئنا ملتزمين بحل الدولتين، على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧، وضمان استناد ذلك إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

ثانيا، سوف نستمر في الاعتماد والإصرار على استخدام الوسائل السلمية والسياسية والقانونية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وقهره لأبناء شعبنا، وفي نهاية المطاف إعمال حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية. ويشمل ذلك الحق في العيش في حرية وكرامة ورخاء في دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، إلى جانب التوصل إلى حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.

ثالثا، ما زلنا ندعو إلى وقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في فلسطين المحتلة، تماشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وجميع الأحكام القانونية ذات الصلة. إن النهج الذي نتبعه، والذي يتسق مع توافق الآراء الدولي والمناشدات المتعلقة بالمسألة، لا يحيد قيد أنملة عن هدف إنهاء استعمار إسرائيل لأرضنا، وعكس مسار إجراءاتها غير القانونية، إنه نهج يمكن أن ينقذ حل الدولتين على أساس خطوط ١٩٦٧ والنهوض بقضية السلم والأمن الدوليين.

رابعا، لذلك ما زلنا نناشد جميع الدول أن تتخذ تدابير عملية لدعم هذه الدعوات للإنهاء الكامل والفوري لحملة الاستيطان الإسرائيلية والتزام إسرائيل بالحل القائم على وجود دولتين، بما في ذلك مسألة التمييز، على النحو المطلوب في القرار الفقرة ٥ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ما فتئت إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال، لكنها ليست بأي شكل من الأشكال الدولة السيادية في الأرض الفلسطينية، منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وينبغي التعامل معها على هذا الأساس.

خامسا، إذ استمرت إسرائيل في انتهاكاتها الصارخة على النحو الموثق حتى الآن في التقارير الثلاثة للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، من الضروري أن تقوم الدول والمنظمات والمجلس نفسه باتخاذ هذه التدابير لضمان المساءلة وإنقاذ ما تبقى من إمكانيات ضئيلة في الأفق لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. إن موقف الدولة القائمة بالاحتلال المتمثل في استمرارها بالازدراء يجب ألا يكون مجانا.

سادسا، نحن ملتزمون باتباع نهج غير قائم على العنف وما برحنا نتمسك بهذا الالتزام منذ سنوات، كما يتجلى ذلك في استمرار مشاركتنا السياسية والدبلوماسية سعيا منا لإيجاد حل عادل، وفي جهودنا الموثقة على الجبهة الأمنية، وفي نداءاتنا من أجل إنهاء الاستفزاز والتحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر والتزامنا الواضح برفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

سابعا، قبل أكثر من عقدين من الزمن، اعترفنا بدولة إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧، على الرغم من رفض الحكومة الإسرائيلية حتى هذا اليوم الاعتراف بدولة فلسطين، بل على أضعف الإيمان الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال.

ثامنا، على الرغم من تعنت إسرائيل وسلوكها غير القانوني، واصلنا العمل بحسن نية مع جميع المبادرات الإقليمية والدولية من أجل السلام، حتى في ظروف بالغة الصعوبة. وإذا نظرنا إلى الوراء فيما يتعلق بما فعلناه طيلة العام الماضي، لوجدنا أننا رحبنا وتعاونا مع الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية، وفرنسا، ومصر، وروسيا، والصين، والولايات المتحدة. وسنواصل القيام بذلك استنادا إلى التزامنا بإيجاد حل عادل ودائم وشامل، ولقد أكدت مرارا وتكرارا استعدادنا لاستئناف المفاوضات، ارتكازا على الاختصاصات القائمة منذ أمد طويل، بغية تحقيق ذلك الحل.

ويجب علينا جميعا أن نتساءل عن عدم إحراز أي تقدم في تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وعن الاتجاهات السلبية المستمرة في الميدان، وهي تقوض إمكانية الحل القائم على وجود الدولتين؟ لماذا لم تتم تهيئة الأفق السياسي، ولماذا لم يتم استئناف المفاوضات بشأن جميع مسائل الوضع النهائي؟ ليس مرد ذلك إلى أن هذا الصراع يستعصي على الحل أو أنه شائك، كما يريد لنا بعض المسؤولين الإسرائيليين أن نصدق ذلك. إن مجلس الأمن حدد مرارا وتكرارا، وعلى نحو واضح وقاطع

المعايير الأساسية للحل. الإجابة واضحة. وهي بسبب ازدراء إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، للقانون الدولي وقرارات المجلس. ولذلك فإن المجلس مشلول. نحن نفعل ما هو مطلوب منا، في حين لا يفعل المجلس شيئا لتنفيذ قراراته. ونتساءل متى سيتصرف المجلس للقيام بدوره في هذه المعادلة.

على الرغم من وضوح مطالب المجلس، تتمادى إسرائيل في العذاب والعقاب الجماعي لشعبنا، فعمليات الاعتقال والسجن، واستعمارها لأرضنا، حيث تم تعزيز الأنشطة الاستيطانية بنسبة أربعة أضعاف عما كانت عليه في العام الماضي وحده. إن سرقة الأراضي وهدم البيوت والممتلكات الفلسطينية مستمرة بلا هوادة، مما أدى إلى التشريد القسري لآلاف الناس، فضلا عن عرقلة جميع جهود السلام. إنها تفعل كل هذا من دون ندم وبصورة منهجية.

ومما يبعث على الدهشة أن تتمكن دولة من الإعلان صراحة وبكل بفخر عزمها على مواصلة انتهاك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وارتكاب جرائم حرب، وأن تتبجح فعلا بهذه الانتهاكات، وتستهزئ بمجلس الأمن، وسيادة القانون، والنظام الدولي بأسره. وهذا كله يتم بشكل فاضح من جانب نفس الدولة، إسرائيل، التي تملك الجرأة لتقديم نفسها كمرشح للعضوية في المجلس.

وبينما نستمع إلى إعلانات إسرائيلية متعجرفة تستهزئ بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والتقدم المستمر والطائش في خطط الضم والاستيطان في فلسطين المحتلة، ولا سيما في الخليل والقدس الشرقية وما حولها، الأمر الذي يزيد من ترسيخ الاحتلال، لا يسعنا إلا أن نتساءل عن دور المجتمع الدولي في السماح بهذا الإفلات من العقاب وتعزيزه. وما من شك في أن عدم المساءلة عن هذا التحدي وتلك الانتهاكات هو جوهر هذا الظلم المستمر.

وإذ نشهد استمرار الخطابات الملهبة للمشاعر فيما يتعلق بالقدس الشرقية والحرم الشريف، الأمر الذي يؤجج الحساسيات الدينية، ويعمل على تصعيد أعمال الاستفزاز والتحريض والعنصرية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته من قبل الحكومة الإسرائيلية، مما يشعل الكراهية العميقة والعنف والإرهاب من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين المتطرفين ضد مدنيينا، في انتهاك خطير للقانون الدولي وضد جميع معايير الأخلاق والأخلاق، لا يسعنا إلا أن نسأل، متى نقول لقد طفح الكيل ؟

عندما يعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه على أنه ”لن تكون هناك حكومة أفضل من حكومتنا لمسألة المستوطنات“؛ و”أننا هنا للبقاء إلى الأبد“ و”لن يكون هناك أي اقتلاع للمستوطنات“. وعندما تبجح وزير الزراعة بأنه ”لم ولن يكون هناك دولتان بين الأردن والبحر“؛ وعندما يعلن عضو الكنيست عن حزب البيت اليهودي بأن ”الهدف هو محو نموذج الدولة الفلسطينية، سواء على الأرض أو كمفهوم“. وعندما يعلن الوزير ليبرمان بأنه:

> ”أنا لا أعرف ما هو تجميد الاستيطان؛ خذ البيانات وادرسها. لقد وافقنا هذا العام فقط على إنشاء ٨ ٥٠٠ وحدة سكنية استيطانية في النصف الأول. عن أي تجميد تتكلم؟ انظر إلي الحقائق“؛

عندما يدعو عضو في الكنيست عن حزب الليكود الفلسطينيين بأنهم ”حيوانات بشرية خبيثة“ – أكرر، ”حيوانات بشرية خبيثة“ – ويهدد بأنه

> ”لو كان الأمر متروكا لي، لكنت قد دخلت إلى منزل الإرهابي الليلة الماضية، وأخذته هو وأسرته وأعدمتهم جميعا. نعم، بهذه البساطة، دون خجل“،

عندئذ يجب على المجلس أن يعرف بأنهم لا يقولون ما يعنون فحسب، بل أنهم يفعلون تماما ما يقولون.

إن رئيس الوزراء الإسرائيلي وائتلافه الحاكم يعارضون السلام قولا وفعلا، ويرفضون القانون الدولي، ويعملون ليلا ونهارا

على ترسيخ الاحتلال، ويجعلون الحل القائم على وجود دولتين مستحيلا، مما يقوض تواصل الدولة فلسطينية ومقومات بقائها وفرص السلام. فلماذا يواصل المجتمع الدولي تطبيق مبدأ تأويل الشك لصالح إسرائيل عندما تثبت نواياها السيئة مرارا وتكرارا؟ وبدلا من أن يواجه المجتمع الدولي هذه المسألة بشكل مباشر، ويخبر إسرائيل بأنه قد طفح الكيل، فإنه يغض الطرف. لماذا يسمح المجتمع الدولي لرئيس الوزراء الإسرائيلي ومجلس وزرائه الادعاء بعدم وجود شريك من أجل السلام، وإنكارَ الحقوق الفلسطينية ومحاولة تقويض المصالحة الفلسطينية أو التشهير بها، بما في ذلك عن طريق تلفيق مطالب نفاقية للفصائل الفلسطينية؟

لقد آن الأوان لأن يقف مجلس الأمن ضد هذه السخرية من القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ويجب على المجلس أن يقف وراء قراراته بثبات، وأن يطالب باحترامها وتنفيذها تنفيذا كاملا دون استثناء. ولا يمكن لإسرائيل، التي داست بطريقة منهجية ومتعمدة على دعوات المجلس وقراراته، أن تبقى بمنأى عن القانون. ويجب إرغامها على الامتثال أو مواجهة الضغوط والمساءلة الناجمة عن عدم الامتثال في جميع الحالات الأخرى. إن الحكومة الفلسطينية متمسكة بالتزاماتها، بما في ذلك ما يتعلق بقرارات المجلس.

وفي غياب احترام إسرائيل، على مجلس الأمن وجميع الدول تكثيف جهودهم الرامية إلى الوفاء بواجباتها والتزاماتها. وبخلاف ذلك لن تنجح أي مبادرة للسلام. إن حرية أي شعب واستقلاله يتوقفان على ذلك، وكذلك العدالة والتعايش السلمي. وكما قال كثيرون في هذه القاعة، تظل قضية فلسطين اختبارا حقيقيا لسيادة القانون ومصداقية وسلطة مجلس الأمن. ونحن ما زلنا نأمل ونرى أن الوقت قد حان للقيام بعمل جماعي حقيقي للارتقاء إلى مستوى الاختبار، وجعل التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم ممكنا، وفي نهاية المطاف، عاجلا وليس آجلا، جعله حقيقة واقعة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): يجتمع أعضاء مجلس الأمن في هذا المحفل ويدلون ببياناتهم. وفي معظم الأيام يقومون بإلقاء خطابات. ولكننا اليوم، نطالب باتخاذ إجراءات.

واليوم، سوف نبرهن بما لا يدع مجالا للشك، بأنه ليس هناك تهديد أكبر للسلم والأمن من جمهورية إيران الإسلامية.

لقد هددت إيران العالم منذ ٣٨ عاما، وما زالت تهدد العالم. فإيران ووكلاؤها يسفكون دماء الأبرياء. إن إيران تنتهك حقوق الإنسان وتسعى إلى محو إسرائيل، وهي دولة زميلة وعضو في الأمم المتحدة، من على وجه الأرض. وعندما تحدث الضربات الإرهابية، غالبا ما تعزى سلسلة الآثار الدموية إلى إيران. فمن بانكوك إلى بورغاس؛ ومن بوينس آيرس إلى بيروت، وصولا إلى طهران، ليس هناك أي ملاذ من أفعال إيران المميتة. إن إيران تهدد المجتمع الدولي بأسره. ولذلك، فإن من واجب أعضاء المجلس، نيابة عن المجتمع الدولي، العمل كقضاة ومحلفين. واليوم، لا بد للمجلس من أن يشهد على الحقائق المظلمة التي تتحمل إيران مسؤوليتها. والمجلس هو الذي يجب أن يقرر مصير إيران بينما نكشف نحن عن انتهاكاتها المروعة.

وإنني بالنيابة عن دولة إسرائيل، أتهم جمهورية إيران الإسلامية بالتهم التالية: أولا، رعاية الإرهاب العالمي وتأييده؛ ثانيا، انتهاك حقوق الإنسان؛ ثالثا، تشويه صورة اليهود وتعزيز معاداة السامية؛ رابعا؛ السعي إلى تدمير دولة عضو في الأمم المتحدة – وهي دولة إسرائيل.

وإنا إذ أقف أمام المجلس لتوجيه الاتهامات إلى النظام الإيراني، فإنني أقف مع شعب إيران، ومع الشعوب الطيبة في جميع أنحاء العالم، الشعوب المحبة للسلام والتي تسعى إلى الحرية. وقد قال وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر ذات

مرة بأن إيران لا تستطيع أن تقرر ما إذا كانت دولة أو قضية. ومن الواضح أن إيران قضية، وقضيتها الإرهاب – فهي ترعى الإرهاب وتؤيده في جميع أنحاء العالم. والحرس الثوري الإيراني يدعي تصدير الثورة إلى العالم. وما يعنيه ذلك حقا هو أنه يمول الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

ونحيي الرئيس ترامب على فرض عقوبات أشد على قوات الحرس الثوري الإسلامي.

وفي سورية، سلحت إيران بشار الأسد – جزار دمشق. وسمح دعم إيران للأسد بالسعي لحيازة الأسلحة الكيميائية، وقدمت إيران آلاف المقاتلين من عميلها حزب الله لدعم نظام الأسد. ولا تبدي إيران أية علامات تشير إلى مغادرتها سورية. وبدون الدعم الإيراني، كان نظام الأسد سيفشل في مهمته الشريرة لقتل شعبه بالذات. ويتكفل آيات الله الإيرانيون بتوفير عدة الحرب لحزب الله، وميزانية سفك الدماء لحماس وأموال الإرهاب للجهاد الإسلامي. وبفضل إيران، زاد حزب الله ترسانة أسلحته لتشمل أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ صاروخ وقذيفة. وتخزن تلك الأسلحة عمدا في المستشفيات والمدارس في جميع أنحاء قرى جنوب لبنان.

وبنت حماس نفقا للهجوم الإرهابي مباشرة تحت مدرسة ابتدائية تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز الشهر الماضي، وصف يحيى السنوار، قائد حماس في غزة، علاقات حماس مع إيران بأنها ”رائعة“. وأكد أن إيران ”الداعم الأكبر ماليا وعسكريا“ لحماس، وقبل ذلك بفترة لا تزيد عن بضعة أسابيع، أبلغ السنوار مجموعة من الشباب في غزة أن بوسع حماس اليوم أن تطلق العدد نفسه من الصواريخ الذي أطلقته طوال فترة نزاع عام ٢٠١٤ في أقل من ساعة واحدة. وتلك ليست مجرد عبارات جوفاء. فحماس تستعد بالفعل للحرب المقبلة ضد إسرائيل.

ولا يمكن تجاهل تلك الروابط. إن إيران تخوض الحرب ضد إسرائيل. وحماس وحزب الله ببساطة يقومان بالأعمال القذرة. والأموال الملوثة بالدم غنية عن البيان. إن حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي منظمات إرهابية معترف بها دوليا. وإيران هي محرك الدمى. ولا يهم إن كانوا سنة أو شيعة. فقضيتهم هي الموت. وهم يحبون الموت كما نحب الحياة. وقد يتساءل المرء: هل تقتصر إيران إمبراطورية إرهابها على منطقة واحدة؟ والجواب لا. فسواء كانت التفجيرات في بانكوك، أو التفجير الانتحاري ضد مشاة البحرية الأمريكية في بيروت، أو الهجمات على المواقع اليهودية والإسرائيلية في بوينس آيرس أو تفجير الحافلة الانتحاري في بورغاس، فإن الإرهاب الإيراني يضرب في جميع أرجاء العالم. إن الأدلة المقدمة دامغة ولا تترك مجالا للشك. وإيران مذنبة برعاية الإرهاب ودعمه على نطاق العالم.

وأود أن أنوه بشكل خاص بشعب إيران. فهو يرفض أن تسحق روحه على يد الحكام القمعيين، وهو يرغب رغبة عميقة في أن يرى اليوم الذي يكون فيه حرا من الطغيان. وبذلك، أوجه التهمة الثانية. إنني أتهم إيران بارتكاب انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان ضد شعبها. والآن سأقدم الأدلة.

ففي إيران اليوم، إذا ارتكب شخص الزنا، فإنه يرجم حتى الموت. وفي إيران اليوم – عام ٢٠١٧– إذا كان شخص مثليا أو مثلية أو مزدوج الميل الجنسي، فإنه يشنق من رافعة. وفي إيران، إذا كانت فتاة في سن السابعة عشرة من العمر، يمكنها أن تزوج من رجل راشد. وفي إيران اليوم، إذا كنت صحفيا أو انتقدت النظام، ستعتقل بدون الحق في محاكمة. وفي إيران اليوم، إذا أودعت السجن، ستتعرض للتعذيب. وهذا نظام يعيش في العصور المظلمة. ولا يمكن الاستخفاف بتلك الانتهاكات لحقوق الإنسان. واستنادا إلى الأدلة المبينة، فإن إيران مذنبة بانتهاك حقوق الإنسان.

ولا تنحصر كراهية إيران للأشخاص الأبرياء في نطاق حدودها، مما يقودني إلى توجيه تهمة ثالثة. إنها النصير الأساسي

لأقدم أشكال العنصرية في العالم – معاداة السامية. فآية الله خامنئي، المرشد الأعلى لإيران، ناكر لمحرقة اليهود. وهو يسيء إلى ذكرى ٦ ملايين يهودي ذبحوا على يد النظام النازي. ويدعي أن محرقة اليهود ”غير حقيقية“. وينشر أشرطة فيديو إنكار محرقة اليهود على الإنترنت في يوم إحياء ذكرى المحرقة. وفي مناسبتين في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، رعى نظامه مسابقة في طهران لأفضل رسوم متحركة عن إنكار محرقة اليهود. وبلغ إجمالي الجوائز المالية ٥٠ ٠٠٠ دولار. ولا يمكن أن يكون شعور إيران أكثر وضوحا، ولكنه لا ينتهي عند ذلك الحد.

فقبل بضعة أسابيع، أعلن سيد عبد الرحيم موسوي، القائد العام للقوات المسلحة في إيران، ”إننا سندمر الكيان الصهيوني بسرعة البرق“. وقال إن إيران ”ستحول حيفا وتل أبيب إلى رماد“. وكانت هذه دعوة واضحة إلى تدمير الدولة اليهودية. ولا تشارك إسرائيل أية حدود مع إيران. ولم يكن بيننا إطلاقا نزاع إقليمي. إن إيران ببساطة تكره إسرائيل لأنها الدولة اليهودية الوحيدة في العالم. وذلك ليس أي شيء آخر سوى إعادة تغليف لمعاداة السامية. ولذلك، وبخصوص التهمة الثالثة المتعلقة بالمعاداة المتشددة للسامية، فإن إيران مذنبة، مرة أخرى.

فقد أوضحت إيران أنها تسعى لإيذاء غيرها من الدول والأشخاص الأبرياء. وهي لا تزال تمثل تهديدا رئيسيا للسلام والأمن العالميين بالسعي لحيازة قدرات عسكرية متطورة. وظلت تخفي هدفها النهائي ألا وهو: محو إسرائيل عن الخريطة. وذلك التهديد هو الذي يشكل التهمة الرابعة والأخيرة – اعتداء إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دولة عضو أخرى. وتعتزم إيران القيام بذلك عن طريق تدابير مميتة. وهي تسعى لتدمير إسرائيل، بكل الوسائل الضرورية. ويحاول النظام الإيراني لسنوات الحصول على القدرات النووية. واليوم، لا تختلف نوايا النظام عما كانت عليه من قبل. ومهمة إيران لا تتعلق بالردع. إنها مهمة للتدمير.

ولم تقض خطة العمل الشاملة المشتركة – الاتفاق النووي – على خطر الدمار النووي. وفي أحسن الأحوال، إذا لم تحتال إيران فيما يتعلق بأحكام الاتفاق، فإن الاتفاق سيؤدي إلى مجرد تأخير البرنامج النووي. فهو يتيح لنظام إيران المتطرف استئناف ذلك المسعى الخطير في فترة قصيرة لا تتجاوز بضع سنوات. ويتيح الاتفاق النووي ميزة تأويل الشك لصالح إيران. ويضع الثقة بتعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا يتيح للوكالة سوى رصد المواقع التي أعلنت إيران أنها مواقع نووية. فالإيرانيون هم من يقررون المواقع المحددة باعتبارها نووية وغير المحددة بأنها نووية. وهي لعبة تضع فيها إيران القواعد، وتختار اللاعبين وتكسب في كل مرة.

ولا تنحصر طموحات إيران في حدود خطة العمل الشاملة المشتركة. فلنأخذ القذائف التسيارية، على سبيل المثال. إن إيران تطلق قذائف تسيارية غير قانونية قادرة على حمل رؤوس حربية نووية. وذلك يشكل انتهاكا مباشرا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إنني أتحدى أعضاء مجلس الأمن أن يوضحوا كيف يكون غير نووي اختبار القذائف التسيارية التي يقصد بها حمل رؤوس حربية نووية. ولذلك، وفيما يتعلق بالتهمة الرابعة والأخيرة المتعلقة بمحاولة تدمير دولة زميلة عضو في الأمم المتحدة، فإن إيران مذنبة، أيضا.

وبذلك، أكرر التهم: أولا، رعاية الإرهاب ودعمه على نطاق العالم؛ ثانيا، الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان؛ ثالثا، تشويه صورة اليهود وتشجيع معاداة السامية؛ رابعا، السعي لتدمير دولة عضو في الأمم المتحدة – وهي دولة إسرائيل. وفيما يتعلق بتلك التهم، يجب تحقيق العدالة. ويجب أن تثبت إدانة جمهورية إيران الإسلامية في جميع التهم. إن مجلس الأمن يواجه الآن خيارا. فيمكنه أن يجابه إمبراطورية الإرهاب الإيرانية بالتنفيذ القوي لقراراته بالذات، أو يمكنه أن يقف مكتوف الأيدي في حين يخترق عهد الإرهاب الإيراني

قارات بأكملها. وبوسع اتخاذ القرارات وإنفاذها أن ينقذ الأرواح البريئة. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية تنفيذ هذه القرارات. وأعضاء المجلس ليسوا بحاجة إلى القيام بذلك من أجل إسرائيل.

سندافع عن مواطنينا، وقيمنا وطريقة عيشنا، بكل كل ما يلزم من الصلابة والقوة الكاملة لقناعاتنا. وإذا تعرضنا لهجوم من جانب إيران، فلن يواجه النظام عدوا أشرس من إسرائيل. إن الناس الأبرياء في جميع أنحاء العالم هم الذين بحاجة إلى مساعدة المجلس، ونتوقع منه اتخاذ إجراءات. ويجب علينا الدفاع عن حياة الناس الطيبين في كل مكان. ويجب أن نهزم العنصرية بصورة نهائية. وأخيرا، لا بد لنا من وضع حد للتهديد الإيراني للسلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن هدفنا من مناقشة الشرق الأوسط هو العمل على تحقيق السلام والأمن وحقوق الإنسان في المنطقة. ولا يمكننا أن نتكلم عن الاستقرار في الشرق الأوسط من دون الحديث عن إيران. ذلك لأن كل تهديد للسلام والأمن في الشرق الأوسط مرتبط تقريبا بالسلوك غير الشرعي لإيران. وفيما يخص تواصل المجتمع الدولي مع إيران، فإن هذا هو وقت الوضوح والفرص. لقد شرعت الولايات المتحدة الآن في المسار الذي يحاول معالجة جميع جوانب سلوك إيران المدمر، وليس جانبا واحدا. ومن الأهمية بمكان أن يقوم المجتمع الدولي بالشيء ذاته.

مرة كل ستة أشهر، يقدم الأمين العام تقريرا عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع. وما فتئ التقرير يشير إلى الاستنتاجات التي توصلت إليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران تنفذ الاتفاق النووي، لكنه يشير أيضا إلى الانتهاكات الصارخة العديدة التي ارتكبها النظام فيما يخص الأحكام المتعلقة بالمسائل غير النووية. ومرة كل ستة أشهر، يتلقى مجلس الأمن قائمة من الأخبار السيئة، لكنه بطريقة أو بأخرى، لا يصغي سوى إلى الأخبار السارة.

وللأمانة، فإن بعض البلدان قد نددت بالسلوك السيء لإيران، لكننا اعتمدنا كمجلس نهجا خطيرا قصير النظر. إن الحكم على إيران عبر الحدود الضيقة للاتفاق النووي، يغفل الطابع الحقيقي للتهديد. ولا بد من الحكم على إيران من خلال مجمل سلوكها العدواني والمزعزع للاستقرار وغير القانوني. وسيكون من الحماقة القيام بخلاف ذلك. وهذا الوضوح يتيح الفرص. ويقدم إلى المجلس الفرصة للدفاع عن نزاهته. ويتيح لنا الفرصة للعمل معا كمجتمع دولي لتأييد ما جاء في القرارات التي عملنا جميعا بجد لاعتمادها.

إن مجلس الأمن قد اعتمد مرارا قرارات تهدف إلى التصدي للدعم الإيراني للإرهاب والصراعات الإقليمية، لكن إيران قد استخفت مرارا وتكرارا بتلك الجهود؛ والأسوأ من ذلك هو أن النظام لا يزال يتلاعب بالمجلس. فإيران تتخفى وراء تأكيد امتثالها التقني للاتفاق النووي، بينما تنتهك بشكل صارخ باقي القيود المفروضة على سلوكها. وسمحنا لهم بالقيام بذلك. ولا بد من وقف ذلك. وقائمة انتهاكات النظام الإيراني لقرارات مجلس الأمن أطول من أن يجري تكرارها هنا، ولذلك، سأقتصر على النقاط الرئيسية.

يحظر القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) نقل الأسلحة التقليدية من إيران. واليوم نرى أن إيران هي مصدر الأسلحة في الصراعات في جميع أنحاء المنطقة، من اليمن إلى سورية ولبنان. لقد اعترضت الولايات المتحدة وفرنسا وأستراليا وأوكرانيا ودول أخرى، شحنات من قاذفات القنابل الصاروخية والرشاشات والقذائف المضادة للدبابات، في جملة أسلحة أخرى، كانت متجهة إلى اليمن. إن النظام الإيراني كان مصدرا أساسيا للأسلحة في استراتيجية الدعم العسكري المقدم إلى المتمردين الحوثيين، سواء بصورة مباشرة من خلال قواته العسكرية أو بصورة غير مباشرة من

خلال قوات حزب الله التابعة له بالوكالة. ولا يمثل ذلك انتهاكا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) فحسب، بل إنه ينتهك القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي يفرض حظرا على توريد الأسلحة إلى المتمردين الحوثيين. وقد انتهكت إيران بشكل متكرر وبكل صفاقة، ليس قرارا واحدا، بل قرارين اتخذهما مجلس الأمن بشأن اليمن. ومع ذلك، فإن قلة في المجلس فقط هي التي انتقدت ذلك.

إن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يحظر أيضا سفر كبار المسؤولين الإيرانيين إلى خارج إيران، بمن فيهم اللواء سليماني. ولكن تقرير الأمين العام يتضمن العديد من الصور والتقارير الصحفية عن سفريات اللواء إلى سورية والعراق. بل هناك صور في وسائط التواصل الاجتماعي تظهر زيارة قام بها إلى الاتحاد الروسي. ويشكل ذلك انتهاكا صريحا ومباشرا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولكن أين غضب المجلس؟

ولا يزال ثمة المزيد ثم المزيد. وطالب مجلس الأمن من خلال القرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، حزب الله بنزع سلاحه. لكن حزب الله يواصل بناء ترسانة من أسلحة الحرب في لبنان، زودته بها إيران. مرة أخرى، لا شيء من هذا يجري في السر. فزعيم حزب الله يتحدث علنا عن الدعم الذي تقدمه إيران. وكرر بأن الجزاءات لا يمكن أن تلحق الضرر بحزب الله، لأن

> ”كل ما يأكل ويشرب، وأسلحته وصواريخه، مصدرها جمهورية إيران الإسلامية“.

وهذه ليست سوى أنشطة النظام الإيراني التي اتخذ مجلس الأمن موقفا واضحا تجاهها. وماذا عن دعم إيران بالأسلحة وتمويل وتدريب المقاتلين مع نظام الأسد الدموي في سورية؟ وهناك أيضا التهديدات الإيرانية المستمرة لحرية الملاحة في الخليج الفارسي. وهناك أيضا هجمات النظام الإيراني الإلكترونية ضد الولايات المتحدة، وإسرائيل، والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة. ثم هناك سجن إيران للصحفيين والسياح الأجانب، بناء على تهم واهية. وبعض الأمريكان، مثل بوب لفنسن، قد انقطعت أخبارهم منذ ما يزيد على عقد من الزمن.

وللأسف، فإننا لم ننته بعد. إن النظام الإيراني يرتكب تجاوزات في حق شعبه. حيث أنه يسجن أو يقتل أعضاء المعارضة السياسية. ويضطهد المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية. ويمنع حرية التعبير؛ ويعدم المثليين والمثليات جنسيا. وهناك أمر آخر. وقائمة سلوك إيران الخطير والمدمر الذي أشرت إليه للتو، لا تشمل التصرف الأكثر تهديدا للنظام، المتمثل في إطلاقه المتكرر للقذائف التسيارية، بما في ذلك إطلاقه قذيفة تسيارية عابرة للقارات خلال فصل الصيف. وينبغي أن يشكل ذلك تنبيها واضحا للجميع في الأمم المتحدة. وعندما يبدأ نظام مارق إطلاق القذائف التسيارية، فإنه يُظهر لنا بأننا سنكون أمام كوريا شمالية ثانية. وإذا كانت كوريا الشمالية مخطئة في القيام بذلك، فلماذا لا ينطبق الشيء ذاته على إيران؟

وبقرارنا اتباع نهج شامل للتصدي للنظام الإيراني، فإن الولايات المتحدة لن تغض الطرف عن تلك الانتهاكات. لقد أوضحنا بأن هذا النظام لا يمكنه اللعب على الحبلين. فلا يمكنه الاستمرار من جهة، في انتهاك القانون الدولي، والاستمرار في اعتباره مناسبا وموثوقا من جانب أعضاء المجتمع الدولي. إن لدى المجلس الآن فرصة لتغيير سياسته تجاه النظام الإيراني. وآمل مخلصة أن ينتهز هذه الفرصة للدفاع ليس عن قرارات فحسب، وإنما أيضا عن السلام والأمن وحقوق الإنسان في إيران.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا، توجيه الشكر للسيد ميروسلاف ينتشا، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها خلال هذا الصباح. وأود أيضا أن أشكر المراقب عن فلسطين وممثل إسرائيل على مشاركتهما وإسهاماتهما هنا اليوم.

إن السويد تؤيد البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك ما يتعلق بالاتفاق النووي الإيراني.

وقد كانت الأشهر الأخيرة حافلة بالعمل بالنسبة لمجلس الأمن. ومع ذلك، وعلى الرغم من انتشار الأزمات الجديدة والناشئة من جديد، علينا أيضا الحفاظ على التزامنا بحل أحد أطول الصراعات القديمة العهد في جدول أعمالنا، حيث يجب علينا أن نواصل السعي إلى إنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني من خلال إحياء عملية السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة من أجل تحقيق العودة إلى مفاوضات مجدية، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة. وذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، وإنهاء الاحتلال وحل جميع مسائل الوضع النهائي.

وتعد القيادة الفلسطينية الموحدة، بالغة الأهمية من أجل العودة إلى مفاوضات حقيقية. ولذلك، فإننا نشيد بالجهود التي بذلت خلال الأسابيع الأخيرة والهادفة إلى تعزيز المصالحة فيما بين الفلسطينيين. ونرحب بالاتفاق الموقع بين حركتي فتح وحماس في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك المشاركة المصرية الحاسمة في هذا الصدد.

وهذه خطوة هامة للتمكين من العودة الكاملة للسلطة الفلسطينية إلى غزة. ونشجع جميع الأطراف على اغتنام هذه الفرصة من أجل التنفيذ الكامل للأحكام المتفق عليها من أجل إعادة توحيد غزة والضفة الغربية.

فقد ظل سكان غزة يعيشون في ظروف لا تُطاق منذ فترة طويلة جدا. ولا يزال السكان يعانون من الآثار المترتبة على انقطاع التيار الكهربائي سوى لبضع ساعات فقط يوميا ومن الحرمان من الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، كما سمعنا لتونا صباح هذا اليوم. ويجب أن تؤدي عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة إلى اتخاذ إجراءات على وجه السرعة تؤدي إلى تحسين الحالة الإنسانية الخطيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى الإنهاء الفوري لسياسة الإغلاق الإسرائيلية وإلى الفتح الكامل للمعابر، تمشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، مع معالجة شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة. كما نؤكد الحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق، وكذلك إمكانية وصول جميع الجهات المانحة الدولية إلى غزة. إن بلدي هو سادس أكبر المانحين لفلسطين، بما في ذلك غزة، من أجل دعم نمو القطاع واستقراره، وذلك في إطار الاتحاد الأوروبي وعن طريق تعاوننا الإنمائي على حد سواء، حيث نقدم ما بين ٤٠ مليون دولار إلى ٥٠ مليون دولار في السنة.

سمعنا في الشهر الماضي من المنسق الخاص ملادينوف أنه ”استمرت أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية بمستويات مرتفعة وبوتيرة ثابتة خلال هذا العام“ (S/PV.8054، صفحة ٢). وقد تم الإعلان عن أكثر من ١٠ ٠٠٠ وحدة استيطانية حتى الآن هذا العام، وهو أكثر من ضعف عدد الوحدات الاستيطانية التي أعلن عنها طيلة عام ٢٠١٦. ونعيد التأكيد على أن المستوطنات تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وتتعارض مع العديد من قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية بالأمس، بل واليوم، عن قرارات بالمضي قدما في بناء آلاف الوحدات الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية والمنطقة جيم في عمق الضفة الغربية المحتلة. ومما يثير بالغ القلق أن السلطات الإسرائيلية أصدرت قبل يومين – للمرة الأولى منذ ١٥ عاما – تصاريح لبناء ٣١ وحدة استيطانية جديدة في مدينة الخليل الفلسطينية. وذلك يمثل اتجاها جديدا، يبعث على القلق العميق في منطقة يخيم عليها التوتر بشدة أصلا.

فالمستوطنات تؤدي إلى التفتيت التدريجي للضفة الغربية وتؤثر سلبا على تمتع الفلسطينيين بحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التنقل، الأمر الذي يعوق بشدة الحق في التعليم والصحة والعمل والحياة الأسرية. ويظل موقفنا وموقف الاتحاد الأوروبي واضحا. فنحن نعارض بشدة سياسة إسرائيل الاستيطانية غير

القانونية. والمستوطنات تهدد بشكل خطير إمكانية تطبيق حل الدولتين، وتبدد الآمال في تحقيق السلام. وهذا هو السبب في أننا ندين هذه القرارات الإسرائيلية، ونحث الحكومة الإسرائيلية على التراجع عنها.

وفي سياق تحقيق حل الدولتين، نود أن نُذكر بأن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)

يهيب بجميع الدول ”أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧“ (القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الفقرة ٥).

وتمشيا مع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي قد اعتمد سياسة فيما يتعلق بمنتجات المستوطنات. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الاتفاقات المبرمة بين دولة إسرائيل والاتحاد الأوروبي يجب أن تشير صراحة إلى عدم انطباقها على الأراضي المحتلة. ولا تشكل هذه السياسة مقاطعة لإسرائيل. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة من الإفادة بشأن التطورات المتعلقة بهذا الأمر خلال الفترة التي يشملها التقرير المقبل في ما يتصل بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

يصادف الشهر المقبل الذكرى السنوية السبعين لاتخاذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، الذي أقر بحل الدولتين. وقد استمر النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لفترة أطول مما ينبغي. وفقد عدد لا يحصى من الفلسطينيين والإسرائيليين أرواحهم. ولحسن الحظ، فإن أعداد القتلى من كلا الجانبين قد تراجعت حتى الآن هذا العام؛ ولكن، قبل بضعة أسابيع أدى هجوم وقع في مستوطنة في الضفة الغربية المحتلة إلى سقوط ثلاثة قتلى من الإسرائيليين. وتدين السويد هذا الهجوم وجميع أعمال العنف الأخرى إدانة قاطعة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لتحقيق حل الدولتين. وهذا هو أقل ما يستحقه شعبا إسرائيل وفلسطين.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد السنغال بهذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد ميروسلاف ينتشا، على إحاطته الإعلامية الواضحة بشأن التحديات الكبيرة التي لا تزال تنشأ في الشرق الأوسط.

ويتمثل أحد هذه التحديات السالفة الذكر في استمرار النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني – وهي قضية عمرها من عمر منظمتنا – الذي ظل على جدول أعمال المجلس إلى جانب جميع عواقبه المقلقة المألوفة. وبالفعل، ما زالت الاتجاهات السلبية على أرض الواقع تؤجج العنف وتغذي نزعة التطرف وتمضي بنا بعيدا أكثر من أي وقت مضى عن حل الدولتين، الذي نرى أنه لا يزال الخيار الوحيد القابل للتطبيق. وتغتنم السنغال هذه الفرصة لتجدد تعازيها لأسر ضحايا أعمال العنف التي وقعت مؤخرا، ولتكرر الإعراب عن إدانتها الشديدة لأعمال العنف والإرهاب، بغض النظر عن مرتكبيها أو دوافعهم.

ويرحب وفد بلدي بالتوقيع على اتفاق المصالحة بين فتح وحماس، الذي يسرته جهود مصر الجديرة بالثناء. ونأمل أن تُترجم إرادة العناصر الفاعلة السياسية الفلسطينية في إعادة التوحيد إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء الانتخابات البلدية التي طال انتظارها.

ولكن، فضلا عن الجانب السياسي، نود أن نرى التوصل إلى حل دائم للتحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي تواجه قطاع غزة، بما في ذلك الافتقار إلى الكهرباء والمياه وأوجه القصور في قطاعي الصحة العامة والتعمير، الأمر الذي يؤثر تأثيرا حادا على ما يقدر بنحو مليوني شخص، نصفهم من الأطفال. ويعيد وفد بلدي تأكيد دعمه، في هذا الصدد، للجهود الرامية إلى ضمان أن تتمتع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بإمكانية

الحصول على موارد كافية ويمكن التنبؤ بها. ونرحب، في هذا الصدد، بالمساهمات التي تتجاوز ٦٠ مليون دولار التي تم التعهد بها في الاجتماع الذي عقدته منظمة التعاون الإسلامي في ٢١ أيلول/سبتمبر على هامش المناقشة العامة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

ونعيد تأكيد دعمنا للجهود الدبلوماسية التي قامت بها بعض البلدان، ومنها مصر والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل إحياء عملية السلام التي تعاني من الجمود منذ عام ٢٠١٤، استنادا إلى الأطر القائمة، ولا سيما مبادرة السلام العربية. ولذلك، يواصل وفد بلدي مناشدة المجتمع الدولي – ولا سيما مجلس الأمن والمجموعة الرباعية وبلدان المنطقة – ضمان أن يتمكن الشعب الفلسطيني، شأنه في ذلك شأن الشعب الإسرائيلي، الذي يتمتع بدولة ديمقراطية ومزدهرة، من تحقيق تطلعاته المشروعة إلى دولة ذات سيادة تملك مقومات البقاء على أساس حدود مضمونة ومعترف بها دوليا.

وفيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية، يرى وفد بلدي أنه ينبغي أن تُوجِّه عمل المجتمع الدولي أولويتان. الأولى هي مكافحة الإرهاب، ولا سيما ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة السابقة، استنادا إلى استراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار حتمية حماية السكان والبنية التحتية المدنية، وفقا للقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

والأولوية الثانية هي البحث عن حل سياسي تفاوضي برعاية الأمم المتحدة. ولذلك، فإننا نناشد جميع الأطراف – الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني – الانخراط بحسن نية في محادثات جنيف تحت رعاية المبعوث الخاص بهدف التوصل إلى حل نهائي للنزاع على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

في ختام بياني، أشير إلى النزاع في اليمن لإعادة تأكيد قناعة السنغال بأن السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في بلد يعاني من إحدى أسوأ الكوارث الإنسانية في عصرنا يتمثل في إيجاد حل سياسي تفاوضي بين الطرفين، مع احترام شرعية الحكومة اليمنية والأخذ بعين الاعتبار مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، فضلا عن قرارات مجلس الأمن.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بداية، نود أن نشكر الأمين العام المساعد، السيد ينتشا، على إحاطته الإعلامية المفيدة.

جلسة اليوم موضوعها ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“، أو هذا على الأقل ما تقوله الوثيقة الموجودة أمامي. ومع ذلك، فإن البيانات التي أدلت بها بعض الوفود حتى الآن تجعلني أتشكك في ذلك. لعل هناك خلط في بنود جدول أعمالهم فظنوا أننا نناقش اليوم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحن أيضاً مستعدون لمعالجة هذه المسألة، ولسنا وحدنا من لدينا أسئلة نود طرحها على بعض الوفود الأخرى بشأن كيفية قيامهم بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. غير أن امتناع بعض الوفود حتى عن ذكر كلمة فلسطين أمر يبعث على الانزعاج والأسى، لأنه بغض النظر عن حقيقة عدم رؤيتنا لأي تقدم فيما يتعلق بتسوية فلسطينية – إسرائيلية، فإن غياب ولو إشارة إلى ذلك أمر لا يمكن أن يبث فينا التفاؤل.

وفي غضون ذلك، نود التأكيد على أن الأحداث المضطربة والتحديات والتهديدات الجديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ينبغي ألا تحجب أهمية تسوية القضية الفلسطينية، فهي أساسية لتطبيع الحالة في المنطقة على الأمد الطويل.

إن استمرار الجمود في الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية فلسطينية – إسرائيلية مقلق للغاية. فالوضع الراهن القائم لا يمكن أن يستمر أو أن يدوم إلى الأبد. وغياب عملية السلام والأفق السياسي في المنطقة يراكم أوضاعاً ملتهبة تنذر بالانفجار في أي لحظة.

وأطراف النزاع تلجأ باستمرار إلى الخطوات الأحادية التي تعرقل الجهود الرامية إلى استئناف عملية المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية. وهذا ينطبق على النشاط الاستيطاني الإسرائيلي والخطاب الاستفزازي للجانبين ومظاهر العنف والحالة الإنسانية المزرية، ولا سيما في قطاع غزة. وعلى هذه الخلفية، نسمع بصورة متزايدة ومتكررة أن آفاق تحقيق حل الدولتين للمشكلة الفلسطينية تنحسر يوماً بعد يوم. فما هو البديل إذن إن كان خيار الدولة الواحدة، استناداً إلى تصريحات الأطراف نفسها، ليس في مصلحة أي من الإسرائيليين أو الفلسطينيين؟ ونحن مقتنعون بحزم بأنه لا بديل عن تسوية يتم التوصل إليها نتيجة لمفاوضات مباشرة تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تعيش في سلام وأمن جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

وروسيا تؤكد دائماً التزامها بالتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط على أساس راسخ من القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمبادرة العربية للسلام. ونرى أنه لا بد من تكثيف الجهود الدولية من أجل محاولة إيجاد سبل للخروج من المأزق الحالي في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نعمل على الصعيد الثنائي ومن خلال المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين في الشرق الأوسط، ونؤيد المشاركة الفعالة من جانب أصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة. ونرى أن استئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية المباشرة على أساس قانوني دولي معترف به عالمياً أمر أساسي، ولذلك، لن نسحب اقتراحنا بعقد اجتماع قمة في روسيا بين قادة فلسطين وإسرائيل.

ونلاحظ أن هناك بعض التطورات الإيجابية في الشؤون الفلسطينية. والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين فتح وحماس، التي قامت مصر فيها بدور فعال، ينبغي أن تحسن الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة بشكل كبير. ونأمل أن تتبعها خطوات أخرى من أجل ضمان الوحدة الوطنية الحقة للفلسطينيين من خلال البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن يكون لهذا التطور أثر إيجابي على الحالة في الشرق الأوسط. وقد ساعدنا على تيسير هذه العملية، وسنواصل تقديم المساعدة للتغلب على الانقسام الداخلي الفلسطيني من خلال اتصالاتنا بكامل طيف القوى السياسية الفاعلة. وإننا نقدر تقديراً كبيراً الجهود النشطة التي تبذلها جمهورية مصر العربية في هذا الصدد.

ولا يزال الشرق الأوسط في حالة أزمة شاملة على مستويات كثيرة. والانتصار الوشيك على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في كل من سورية والعراق لا يعني أن تهديد الإرهاب يوشك على الزوال. فقد انتشر الإرهابيون في جميع أنحاء المنطقة ونظموا خلايا نائمة في جميع أنحاء العالم. وسنحتاج إلى الجهود الموحدة للمجتمع الدولي برمته وإيجاد جبهة عريضة حقاً لمكافحة الإرهاب والتصدي لهذا التهديد العالمي بشكل فعال. وهناك عمل ما زال يتعين إنجازه. وفي هذا السياق، سنحتاج إلى حشد جهودنا الإقليمية والدولية كما لم يحدث من قبل. ومما يثير القلق بوجه خاص أن المتطرفين يستخدمون العوامل الإثنية والدينية للتحريض على الكراهية وتجديد صفوفهم، وقد وجهوا ضربة خطيرة للمسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية والإثنية الذين يعيشون في المنطقة منذ قرون.

إن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبين أهمية وضع نُهج منسقة لتسوية الأزمات الحادة في المنطقة. ويجب أن ننبذ فكرة التدخل الخارجي والمحاولات الملحة لفرض حلول جاهزة من الخارج. فالنزاعات لا يمكن أن تحل إلا بالوسائل السياسية على أساس حوار وطني موسع، مع احترام الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية لكل الدول في الشرق الأوسط بلا استثناء، وهو نهج يتطلب منا مراعاة التقاليد والخصوصيات الوطنية وتطلعات بلدان المنطقة واحترامها تماماً.

ختاماً، أود أن أعود إلى حيث بدأت، وأن أسترعي انتباه المجلس إلى أن محاولات تفكيك هيكل الاتفاق المتعلق ببرنامج

إيران النووي قد أثارت ردود فعل سلبية في كل أنحاء الشرق الأوسط وخارجه. وخطة العمل الشاملة المشتركة أصبحت تمثل إسهاماً كبيراً في تطبيع الحالة فيما يتعلق بإيران وأعطت زخماً إضافياً للجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في المنطقة. ولا تزال خطة العمل الشاملة المشتركة تشكل أساساً هاماً لتعزيز تدابير بناء الثقة، وينبغي لجميع الأطراف أن تمتثل للالتزامات المتعهد بها بموجب هذا الاتفاق المصدق عليه في قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٦).

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تؤيد بوليفيا البيانين اللذين سيدلى بهما لاحقاً باسم حركة بلدان عدم الانحياز واللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وتتوجه بوليفيا بالشكر للأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته الإعلامية.

وأنا أشعر بالدهشة نوعاً ما إذ أستهل بياني اليوم، لأننا شهدنا في السنوات القليلة الماضية الاتجاه الذي اتخذته هذه الجلسات بتحويلها إلى روتين عقيم، ولكننا نرى الآن شيئاً أبعد من ذلك بكثير – هي محاولة لإخماد صوت القضية الفلسطينية وحجبها عن الأنظار، بينما هي أحد أهم المواضيع لا بالنسبة للمجلس فحسب بل للمنظمة بالكامل.

وبوليفيا تعرب عن ارتياحها للاتفاق الذي توصل إليه الطرفان في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، الأمر الذي يجعل تسوية الصراع بين الفلسطينيين ممكنة. ولن يسمح هذا الاتفاق للسلطة الفلسطينية باستئناف مهامها كاملة في قطاع غزة اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر فحسب، بل إنه جاء تعبيراً حقيقياً عن الوحدة الفلسطينية أيضاً. وفي هذا الصدد، نود بصورة خاصة أن نشكر مصر على جهودها فيما يختص بهذه المسألة وغيرها من قضايا المنطقة.

وترحب بوليفيا أيضاً بالبيان الذي أدلى به السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر والذي ذكر فيه أنه عقب الاجتماع الذي عُقد مع رئيس الوزراء الفلسطيني السيد رامي الحمد الله، سيجري تعزيز الوجود الشرعي للسلطة الفلسطينية بهدف التخفيف جزئيا من حدة الأزمة الإنسانية المؤلمة في قطاع غزة. وننضم إلى مؤيدي مضمون البيان بما مؤداه أن الاتفاق هو خطوة هامة نحو تحقيق هدف الوحدة الفلسطينية، متمثلة في وجود حكومة واحدة لسلطة فلسطينية منتخبة ديمقراطياً وبصورة شرعية.

وعلى الرغم من هذا التقدم، لا بد لنا من التذكير بأن الحصار اللاإنساني الذي تفرضه إسرائيل على الشعب الفلسطيني في غزة لا يزال مستمراً. ونود أن نُذكّر السلطة القائمة بالاحتلال بأنه منذ اتخاذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، باتت دولة إسرائيل منتهكة للمبادئ الأساسية للمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، بالنظر إلى أنها لم تسحب، حتى الآن، قواتها المسلحة من الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن ممارساتها العدوانية ضد السكان الذين يعيشون في هذه الأراضي تتعدى على حقهم في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، في بيئة خالية من التهديد أو أعمال القوة.

وبالمثل، فإن تقرير ١١ تموز/يوليه الذي أعده فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة يظهر فرض سلسلة من التدابير الإسرائيلية القاسية للغاية وذات العواقب الإنسانية السلبية في قطاع غزة، حيث لا تزال تؤثر على الخدمات الأساسية مثل توفير مياه الشرب الصالحة للاستهلاك البشري وتشغيل المراكز الصحية والمستشفيات، بما لذلك من تأثير سلبي على صحة السكان الفلسطينيين ولا سيما الأطفال. ولهذا السبب، يجب على إسرائيل أن ترفع فورا وبشكل كامل الحصار غير القانوني الذي تفرضه على قطاع غزة. وينبغي أن تشرع فوراً في

فتح المعابر الحدودية باستمرار وبلا شروط، لكي تسمح بتقديم المساعدة الإنسانية وتجارة السلع وللأشخاص بالدخول والخروج من القطاع.

وعلى نفس المنوال، فإننا ندين بشكل قاطع الحملة التوسعية لإسرائيل المنبثقة عن نيتها مواصلة التخطيط لمستوطنات جديدة وبنائها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي خطوة متطرفة أُعلن عنها في البيان الصحفي المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، الصادر عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، والمتعلق بتشييد ٣ ٧٣٦ وحدة استيطانية جديدة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك واضح للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونؤكد على أن هذه التصريحات أو الأفعال تمثل صراحة أعمالاً عدائية موجهة ضد المنظمة، مما يقوض أي إمكانية لتحقيق السلام العادل والدائم في المنطقة ويزيد حالة القلق التي يعيشها الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي.

وبما أن بوليفيا بلد ذو توجه سلمي، نعتقد أن الخيار الوحيد لضمان السلام العادل والدائم في النزاع بين إسرائيل وفلسطين هو طريق الحوار، مع الإعراب بوضوح عن الإرادة السياسية للتوصل إلى حل الدولتين، ولا سيما من جانب حكومة إسرائيل. ومن ثم، فإننا نؤكد من جديد على أهمية كفالة استمرارية الإجراءات المنصوص عليها في مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ وفي اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣، والتي تقرّ بوجود إسرائيل وفي نهاية المطاف بإنشاء دولة فلسطينية وحقها في العيش بسلام وأمن، وفي مبادرة السلام العربية التي اقترحتها جامعة الدول العربية في عام ٢٠٠٢، وفي خريطة الطريق للمجموعة الرباعية لعام ٢٠٠٣– وجميعها جهود جرت في إطار تعددية الأطراف. وتكرر بوليفيا تأكيدها على تأييدها لتقرير الشعب الفلسطيني لمصيره ولحقه في إقامة دولته الحرة المستقلة وذات السيادة، على أساس الحدود الدولية لما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وأخيراً، نودّ أن نُعرب عن أملنا في أن يصدر التقرير الفصلي التالي للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في شكل خطي، مما يمكننا من إعداد بياناتنا على أساس التقرير والاطلاع على التقدم المحرز في تنفيذ القرار بشكل مفصل. ونعتقد أن تقديم تقارير خطية مسبقاً سيحول دون أن تصبح الحالة في فلسطين غير مرئية ودون تكميم الأفواه بشأنها.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ستكون هذه هي المرة الأخيرة التي تدلي اليابان فيها ببيان في مناقشة مفتوحة بشأن الشرق الأوسط بصفتها عضواً في مجلس الأمن لفترة السنتين الحالية. للأسف، لم يُحرز مجلس الأمن سوى قدر ضئيل من التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط أو في المسائل الإقليمية الملّحة في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك سورية واليمن. وما فتئت اليابان تشدد على أهمية التسوية السلمية للنزاعات والحاجة إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن والالتزامات الدولية الأخرى والحاجة إلى توليد الثقة في منطقة يسودها عدم الثقة المتبادل. وتواصل اليابان بذل جهودها المستمرة، مع التركيز على أهمية المساعدة الإنسانية والصمود الاجتماعي.

وفيما يخصّ عملية السلام في الشرق الأوسط، تواصل اليابان دعم حل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧ في إطار مبادلات متفق عليها، الأمر الذي من شأنه تحقيق التعايش السلمي بين دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء وبين إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها. وتؤكد اليابان أن ذلك ينبغي أن يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقاً ومبادرة السلام العربية.

لقد اتُّخذت خطوة هامة لرأب الصدع بين الضفة الغربية وغزة. وتقدر اليابان الجهود التي تبذلها مصر، على وجه

الخصوص، وترحب بالتحرك نحو تولي السلطة الفلسطينية مسؤولياتها في غزة. ونأمل أن ينفَّذ الاتفاق بين فتح وحماس في الوقت المناسب. وتؤمن اليابان بأن تحقيق الحوكمة الفعالة من جانب السلطة الفلسطينية في غزة أمر ضروري لمنع نشوب النزاعات ولإحراز تقدم في عملية السلام.

وفي الوقت نفسه، فإن إعادة توحيد غزة والضفة الغربية ينبغي أولاً وقبل كل شيء أن يخفف من حدة الأزمة الإنسانية التي تؤثر على كل جانب من جوانب الحياة في غزة. وفي الشهر الماضي، خلال الأسبوع الرفيع المستوى في الجمعية العامة، أعلن وزير الخارجية كونو عن ٢٠ مليون دولار في صورة معونة إضافية إلى غزة والضفة الغربية، بما فيها معونات غذائية وإنشاء شبكة مجاري. وبغية مساعدة الجهود الإنمائية الفلسطينية، تسعى اليابان إلى تطوير مبادرة ممر السلام والازدهار والمساهمة في بناء القدرات في المرافق الحدودية وتسهيل توزيع السلع. وتوفّر التنمية الاقتصادية الفلسطينية أساساً هاماً يمكن لدولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء وإسرائيل التعايش استنادا إليه في سلام ورخاء.

والمساعدة التي تقدمها اليابان لن تعزز قدرة المجتمعات المحلية الفلسطينية على الصمود وعلى تحسين الأوضاع الاقتصادية وحسب، بل ستؤدي أيضاً إلى تعزيز بناء الثقة بين الأطراف المعنية. ونحن مقتنعون بأن هذه التدابير ستسهم في تهيئة بيئة تفضي إلى حل الدولتين.

ومن المؤسف أن مسائل المستوطنات والعنف لا تزال تُقوّض حل الدولتين، الأمر الذي غالباً ما يؤدي إلى سلسلة من ردود الفعل السلبية. ونعتقد أن النشاط الاستيطاني يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ويقوّض بشكل مادي إمكانية تطبيق حل الدولتين. ويجب تجميده تجميداً كاملاً. إن العنف أمر يتعارض جذرياً مع الحل السلمي للنزاعات ويؤدي إلى معارك كلامية وردود مريرة. ومن الأمور المحزنة التفكير في الناس على أرض الواقع الذين يواجهون هذا الوضع مباشرة. وإذ تضع اليابان في اعتبارها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإنها تود أن تؤكد مجدداً على ضرورة معالجة مسائل العنف والمستوطنات من أجل عكس الاتجاه السلبي الذي يقوّض حل الدولتين.

ويكتسي تنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف وقرارات مجلس الأمن نفس القدر ذاته من الأهمية فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بإيران. وتؤيد اليابان خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تسهم في النظام الدولي لعدم الانتشار وتحقيق الاستقرار الإقليمي. وقد أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تتحقق من تنفيذ الالتزام بموجب هذا الاتفاق وترصده، بيانا في الأسبوع الماضي يفيد بأن الالتزامات ذات الصلة بالمجال النووي التي تعهدت بها إيران بموجب خطة العمل يجري تنفيذها. كما أشار البيان إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمكنت من الوصول إلى جميع المواقع التي احتاجت إلى زيارتها حتى الآن. وهذه عبارات مشجعة.

وفي الوقت نفسه، فإن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة، يمثل مسؤولية هامة لجميع الدول الأعضاء. وترى اليابان أن عمليات إطلاق القذائف التسيارية من جانب إيران لا تتسق مع هذا القرار. وإن تقرير الأمين العام (S/2017/515) الصادر في حزيران/يونيه عن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يدعو إيران إلى الامتناع عن إطلاق القذائف التسيارية التي تفاقم التوترات الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، ويبلغنا التقرير نفسه أن بعض الأفراد الخاضعين لحظر السفر أفيد بوجودهم في بلدان خارج إيران. وتشدد اليابان على ضرورة التنفيذ الشامل للجوانب ذات الصلة بالمجال النووي والجوانب غير النووية من القرار على السواء.

لقد بدأت بياني اليوم بالإشارة إلى أن مجلس الأمن قد أحرز تقدما ضئيلا بشأن مسائل الشرق الأوسط أثناء فترة ولاية اليابان الحالية. وهذا لا يعني التشكيك في الإنجازات الهامة للمجلس على مر السنين أو الدور الذي يمكنه الاضطلاع به في الأيام المقبلة. وستواصل اليابان، بالاشتراك مع أعضاء آخرين

في المجلس والمجتمع الدولي، مشاركتها النشطة بشأن التحديات التي تواجه الشرق الأوسط.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية.

إن منطقة الشرق الأوسط تمر بمرحلة تحول سريع وأساسي تقترن بها طائفة واسعة من الأحداث المأساوية التي وقعت في سورية، واليمن، وليبيا، وفلسطين وغيرها من المناطق الساخنة. وتمثل عملية السلام في الشرق الأوسط البداية والنهاية بالنسبة للحالة الراهنة في المنطقة، فضلا عن كونها دلالة على أوجه القصور والضعف في النظام الأمني الإقليمي القائم. ولهذا فإن أي جهود ترمي إلى استعادة الاستقرار الإقليمي ينبغي أن تأخذ في الحسبان المسألة الفلسطينية من جميع جوانبها. والواقع أن حضور ممثلي إسرائيل وفلسطين على هذه الطاولة يبرهن على أن القضية الفلسطينية ما زالت أساسية.

وننضم إلى الآخرين في الترحيب بقرار قيادة حماس بحل اللجنة الإدارية في غزة، ونثني على الوساطة الفعالة من جانب جميع الأطراف، أولا وقبل كل شيء، مصر، الرامية إلى إحراز تقدم في عملية المصالحة فيما بين الفلسطينيين. ونحث الطرفين على تحقيق أقصى استفادة من الزخم الذي تولد في القاهرة واتخاذ مزيد من الخطوات من أجل إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية الشرعية. ولا بد من القيام بذلك دون تأخير مع مراعاة جملة أمور منها الحالة الإنسانية المتردية في غزة. وبالنظر إلى أنه لم يمر الكثير من الوقت منذ أن شهدنا التصعيد في جبل الهيكل/الحرم الشريف، ينبغي ألا نسمح للإجراءات الانفرادية والبيانات التحريضية أن تدفع الحالة إلى الهاوية.

وفيما يخص الجمود المستمر في عملية السلام، لا يمكننا إلا أن نشدد على أن الاستمرار في توسيع الأنشطة الاستيطانية لا يسهم في تخفيف التوترات ويتعارض مع توقعاتنا. وتؤكد أوكرانيا من جديد موقفها بأن اتفاق السلام الإسرائيلي – الفلسطيني يكمن في إطار تنفيذ الطرفين غير المشروط لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة طريق المجموعة الرباعية، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان في السابق، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. وينبغي على كل من إسرائيل والفلسطينيين الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يقوض آفاق التوصل إلى تسوية سلمية. وإن البيانين الذين أدلى بهما كل من محمود عباس (A/72/PV.8) وبنيامين نتنياهو (A/72/PV.3) اللذين استمعنا إليهما في الجمعية العامة في الشهر الماضي تركا انطباعا بأن كلا الجانبين لا يزالان منقسمين انقساما كبيرا.

ولا تزال سورية تمثل إحدى البؤر الموبوءة في المنطقة بما تحويه من بذور تنافس جيوسياسي وكراهية طائفية. ونحيط علما بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في أستانا في ١٥ أيلول/سبتمبر، ولا سيما بشأن منطقة التهدئة في إدلب. وإذا نجحت الفكرة، يمكن عندئذ أن يصبح وقف إطلاق النار بصورة دائمة في جميع أنحاء البلد ممكنا، مما يتيح فرصة لظهور عملية سياسية كاملة. وترحب أوكرانيا بالتقدم الكبير المحرز في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في محافظتي الرقة ودير الزور.

ويجب أن تبشر الهزيمة التقليدية لداعش بفرصة جديدة وأمل جديد للشعب السوري. ومع ذلك، فإن عدم وجود إنجازات ملموسة على المسارين السياسي والإنساني إشارة واضحة إلى ترجيح المنطق العسكري على النهج الدبلوماسي حتى الآن. وبوجه عام، ينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يتجنب بأي ثمن الوقوع في شرك الحلول القصيرة الأجل فيما يتعلق بالنزاع في سورية. فهذه الحلول القصيرة الأجل يبدو أنها تقدم إغاثة مؤقتة لن تؤدي إلا إلى التمهيد لتعميق الأزمة في الأجل الطويل.

وبما أنه لم يتم التصدي لأي من الأسباب الجذرية للنزاع حتى الآن، فإن هذا يعني أساسا وجود المزيد من الفرص أمام

داعش والقاعدة للاستفادة من شكاوى السكان الساخطين. ولا نزال نعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك مخطط طويل الأجل من أجل سورية، مخطط يرتكز بقوة على الالتزام بالتوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض والفهم الواضح لما سيأتي لاحقا.

وتشعر أوكرانيا بقلق بالغ إزاء سرعة تدهور الحالة الإنسانية في اليمن. فالملايين من الناس هناك يواجهون الخطر الثلاثي الجوانب المتمثل في نقص الأغذية والكوليرا والعنف. ومن المقرر أن يؤدي موسم الأمطار والافتقار إلى موارد المياه النظيفة إلى زيادة تفاقم وباء الكوليرا. وتقدر اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن احتمال وصول حالات الإصابة بالكوليرا إلى مليون حالة بحلول نهاية العام الحالي أمر مدمر. وعلى المسار الأمني، تشعر أوكرانيا بخيبة أمل نتيجة السلسلة الأخيرة من البيانات والأعمال الاستفزازية من جانب القيادة الحوثية. ويمثل التهديد بشن هجوم على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بقذائف تسيارية تجاهلا واضحا للجهود الدولية الرامية إلى حل النزاع.

ولن نتمكن من التخفيف من معاناة الشعب اليمني إلا بتحقيق سلام دائم. ولهذا فإن استمرار انقطاع الحوار بين الأطراف وعدم استعدادها للجلوس على طاولة المفاوضات أمر غير مقبول. وزيادة تجزؤ المشهد السياسي اليمني تشكل مصدر قلق متزايد.

كما أن هناك زيادة في التوترات في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط. وثمة طريق طويل وشاق أمامنا لاستعادة الاستقرار الذي طال انتظاره في المنطقة، بما في ذلك من خلال الجهود التي يبذلها مجلس الأمن. وعلى المجلس أن يقف صفا واحدا بغية إحراز النجاح، ولا يزال يحدونا عظيم الأمل في ذلك.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تأييدي الكامل للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

وأود أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته الإعلامية الشاملة.

بعد ثلاث سنوات من الانقسامات الداخلية التي أثرت سلبا على الوحدة الفلسطينية، يبدو أن المحادثات الأخيرة بين الأطراف الفلسطينية خطوة هامة صوب حل كل مشاكل فلسطين تحت سلطة واحدة ديمقراطية ومشروعة. وتحيط إيطاليا علما مع الاهتمام بالاجتماعات التي عقدت في القاهرة في الأسبوع الماضي. ونشجع الأطراف الفلسطينية على العمل معا بحسن نية من أجل تحقيق المصالحة التي طال انتظارها. وفي الوقت نفسه، سيتعين على أي اتفاق احترام حق إسرائيل في الوجود، وشواغلها الأمنية المشروعة. وأثني على جهود الوساطة التي تبذلها مصر، حيث إن جميع الخطوات المتخذة نحو تحقيق المصالحة الفلسطينية ضرورية من أجل تمهيد الطريق لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

وقد آن الأوان لأن تحظى الظروف المعيشية للسكان في قطاع غزة بالاهتمام الذي طال انتظاره. وندعو السلطة الفلسطينية إلى التخفيف من التدابير الاقتصادية التي تنطبق على غزة خلال المناقشات الدائرة بين الفصائل الفلسطينية.

واتساقا مع موقفنا الراسخ بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك ما يتعلق بخطوط عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية، على النحو المبين في الاستنتاجات ذات الصلة لمجلس الاتحاد الأوروبي، تواصل إيطاليا دعم جميع الجهود الرامية إلى استعادة أفق سياسي، مثل جولة المحادثات التي ترأستها حكومة الولايات المتحدة مع كلا الطرفين.

في هذا الصدد، نؤكد من جديد اقتناعنا بأن أي خطة مجدية يجب أن تتواءم مع حل الدولتين، وهو الحل الوحيد القابل للتحقيق.

وفي خضم كل الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الشركاء الرئيسيون والحلفاء الإقليميون، من المهم أن تمتنع جميع الأطراف

عن أي استفزاز أو مبادرة يمكن أن تعوق عملية السلام. ولذلك، تكرر إيطاليا الإعراب عن قلقها إزاء تكثيف توسع المستوطنات في الضفة الغربية، والذي يعززه الإعلانات والقرارات الأخيرة الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية التي تؤثر أيضاً على مدينة الخليل. وبوصفنا صديقاً حقيقياً ومقرّباً لإسرائيل، نعتقد أن تلك القرارات تتعارض مع آفاق حل الدولتين وتقوض فرص ضمان مستقبل يسوده السلام والأمن للطرفين، على النحو الذي أعاد تأكيده أيضاً القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وعلى الجانب الفلسطيني، نتوقع إدانة واضحة لجميع أعمال العنف، من قبيل تلك التي وقعت في هار آدار في أيلول/سبتمبر. لقد قيل الكثير في الأيام الأخيرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) فيما يتعلق بالمناقشة التي نجريها اليوم. ومع ذلك، تلقينا أيضاً أنباء طيبة من اليونسكو. ونحن نقدّر، على سبيل المثال، اعتماد القرار الفلسطيني في اليونسكو بتوافق الآراء قبل أيام قليلة بشأن الأحداث التي وقعت في العام الماضي، ونشجع على بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد للعمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في جو من حسن النية.

في آب/أغسطس، وافق المجلس على تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة سنة أخرى. وعلى الرغم من اتخاذ القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧) بالإجماع، ظهرت أثناء المفاوضات آراء متباينة بشأن الكيفية التي يمكن بها لبعثة حفظ السلام هذه أن تسعى إلى تحقيق هدفها. وإيطاليا، بوصفها عضواً في مجلس الأمن وأكبر مساهم بقوات في القوة المؤقتة، إلى جانب إندونيسيا، لا تؤكد دعمها للقوة المؤقتة وحسب بل تدعو أيضاً جميع الشركاء الدوليين إلى الاعتراف بالاختلافات بين مهام واختصاصات السلطات اللبنانية وتلك المحددة لحفظة السلام واحترام هذه الاختلافات.

ويمثل نشر فوج التدخل السريع اللبناني في الجنوب مؤخرا دليلا على التزام المؤسسات اللبنانية بالمسؤوليات المناطة بها. وستتعاون إيطاليا مع الأمانة العامة وجميع البلدان المعنية في تنفيذ القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧) مع الحرص على ألا يُترجَم تحسين فعالية القوة المؤقتة إلى أي تغيير في ولايتها. ومن نافلة القول أيضاً أن توسيع عمليات القوة المؤقتة سيتطلب الإبقاء على المستوى الحالي لميزانيتها.

وعلاوة على ذلك، فإن القوات المسلحة اللبنانية، التي لا يمكن الاستغناء عن دورها في السياق الوطني، ستكون قادرة أيضاً على التعاون على نحو أوثق مع القوة المؤقتة إذا استمرت في تلقي الدعم اللازم من المجتمع الدولي. ولذلك، فإننا ندعو جميع الشركاء إلى تجديد التزامهم بمساعدة ودعم القوات المسلحة اللبنانية بكل الطرق الممكنة. وبلدي على استعداد لاستضافة اجتماع دولي للدعوة إلى توسيع نطاق دعم الجهات المانحة.

في الختام، أود أن أنتقل إلى الكفاح المشترك ضد الإرهاب. ففي العراق، سُجلت إنجازات هامة. ولكنّ تخليص المنطقة من سيطرة الإرهابيين لا مغزى له إلا بقدر ما نبذله من جهود لإحلال الاستقرار في الأراضي العراقية. وتحقيقاً لتلك الغاية، سيتعين على كل من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة التركيز في المقام الأول على المساعدات الإنسانية واستعادة الخدمات الأساسية، وذلك من أجل تهيئة الظروف التي من شأنها أن تسمح بعودة اللاجئين والمشردين بحرية وعلى نحو آمن وطوعي. وفي الأجلين المتوسط والطويل، سيكون اتباع نهج مسؤول تجاه التنمية المستدامة في صميم أي استراتيجية للمصالحة، إلى جانب إشراك جميع قطاعات المجتمع، وذلك للحيلولة دون عودة ظهور الإرهاب.

وأخيراً، كان سقوط مدينة الرقة في سورية، التي كان ما يسمّى بتنظيم الدولة الإسلامية ينظم فيها حتى وقت قريب مسيرات احتفالية، هو أيضاً علامةً طيبة على أفول نجم داعش.

السيد مصطفى (مصر): سيدي الرئيس، أتوجه في البداية بالشكر للسيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية اليوم. كما أود أن

أتوجه بالشكر للسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، الذي يغيب عن جلسة اليوم، وذلك على جهوده المستمرّة المشجّعة لعملية السلام في الشرق الأوسط والالتزام بمرجعياتها، وكذلك على جهده الدؤوب فيما يتعلّق باحتواء الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة، وتشجيعه الدائم لجهود المصالحة الفلسطينية.

إن المجتمع الدولي، وعلى مدار السبعين عاما الماضية، توافق على أن الحل الأمثل للقضية الفلسطينية العادلة هو إقامة دولتين. ومع ذلك، فإن إمكانيات تطبيق هذا الحل على الأرض تتراجع يومياً، وتتعرض الأراضي الفلسطينية لموجات من الاستيطان غير القانوني، ومن هنا يجب علينا أن نهبّ جميعاً لوقف هذا التراجع الذي يهدد أمن وحياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء.

رغم التحديات التي يفرضها تراجع حل الدولتين على الشعب الفلسطيني، ورغم حالة الإحباط التي سيطرت على الشعب والفصائل الفلسطينية وخيمت على حياتهم وعلاقاتهم، لا سيما بعد ٢٣ عاماً من توقيع اتفاق أوسلو، الذي افترض إقامة دولة فلسطينية خلال خمس سنوات. رغم كل ذلك، تمكّنت مصر خلال الفترة الماضية من استئناف جهود المصالحة الفلسطينية. فعادت الحكومة الفلسطينية الشرعية إلى القيام بدورها في إدارة قطاع غزة لأول مرة منذ عام ٢٠٠٧، فيما يُعدّ تكريساً وإقراراً بوحدة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت قيادة موحدة تمثلهم جميعاً وتتحدث بلسانهم، قيادة تعترف بدولة إسرائيل وتتمسك بالمفاوضات والمساعي السلمية طريقاً لحل الدولتين، وذلك رغم التحديات ورغم توغل الاحتلال في الأراضي المفترض إقامة دولة فلسطين عليها، بما في ذلك القدس الشريف.

في الوقت الذي نبذل فيه جهودنا مع إخواننا الفلسطينيين لانتهاز الفرصة السانحة لإعادة توحيد أراضيهم تحت القيادة الشرعية، فإنني أود أيضاً أن أدعو المجتمع الدولي، لا سيما القوى المؤثرة، لاستغلال هذه الفرصة التاريخية وإنقاذ حل الدولتين من خلال تصوّر سياسي شامل وبعيداً عن الحلول المؤقتة أو المُسكّنات التي أثبتت عدم جدواها. كما أدعوهم أيضاً لإدراك خطورة وعواقب انهيار هذا الحل على الشعبين وعلى المنطقة ككل.

كذلك، وفي سياق دعوة السلام والتعايش التي أطلقها السيد رئيس مصر في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/72/PV.5)، فإننا نحثّ الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على إدراك حقيقة أن الشعبين باقيان على تلك الأراضي المقدسة ولن يزول أي منهما. فالخيار أمامهما إما التوصل إلى سبيل للتعايش على أساس من المساواة في الحقوق والحرّيات والواجبات، وإما الاستسلام للمزايدات والآراء المتشددة التي قد تخدم البعض يوماً وتعزز أوضاعه، ولكنها ستفرض على الشعبين لسنوات طويلة مواجهة عواقب وخيمة لرفض المنطق والانجرار خلف التحريض والكراهية.

إن التسوية ليست مستحيلة كما يروق للبعض تصويرها. فقرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨، ولا سيما قرارات مجلس الأمن، قد فصّلت في ثناياها محددات التسوية المبنية على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولدى قراءتنا المتأنية لتلك القرارات وللمبادرة العربية للسلام التي تُعدّ نقطة تحوّل تاريخية والتي دعمها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإننا ندرك أن القضايا كلها ليست قابلة للحل إلاّ إذا توفرت النوايا الجادة. وقرارات الأمم المتحدة لم تملِ حلولاً على أحد، بل وضعت سياقاً وأطراً لتسوية نهائية مبنية على المفاوضات المباشرة بين الجانبين.

وفي الختام، أود أن أكرر اعتزامنا الاستمرار في العمل مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وكذلك مع القوى الدولية المؤثرة، للتوصل إلى تلك التسوية العادلة لقضية فلسطين.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية ينتشا، ومن خلاله المنسق الخاص ملادينوف، على جميع الأعمال التي يقومان بها.

منذ البداية، أود أن أوضّح مع اقترابنا من الذكرى المئوية لإعلان بلفور الشهر المقبل، أن المملكة المتحدة تتفهم وتحترم حساسيات العديدين تجاه هذا الإعلان والأحداث التي وقعت في المنطقة منذ عام ١٩١٧. والمملكة المتحدة فخورة بأنها أدت دوراً في المساعدة على جعل الوطن اليهودي حقيقة على أرض الواقع، ونحن لا نزال ندعم مبدأ هذا الوطن ودولة إسرائيل الحديثة.

ومثلما نؤيد تمام التأييد دولة إسرائيل الحديثة بوصفها وطناً يهودياً، كذلك نؤيد تمام التأييد الهدف المتمثل في إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء. والاحتلال يشكل عقبة مستمرة أمام كفالة الحقوق السياسية للطوائف غير اليهودية في فلسطين. ولنتذكر أن الإعلان يتألف من قسمين – والقسم الثاني لم يجرِ تنفيذه. لذلك، فإن العمل لم يتم إنجازه.

ومع اقتراب الذكرى المئوية للإعلان، نعتقد أن من المهم النظر إلى الأمام وليس إلى الوراء – إلى الأمام نحو إرساء الأمن والعدالة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء عن طريق تحقيق السلام الدائم. ونعتقد أن السبيل لتحقيق السلام الدائم يكمن في الحل الذي يقوم على دولتين من خلال التفاوض، والذي يفضي إلى عيش إسرائيل في جوّ من السلامة والأمن إلى جانب دولة فلسطينية قابلة للبقاء وذات سيادة، بناء على حدود عام ١٩٦٧ مع الاتفاق على تبادل الأراضي، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، وإجراء تسوية عادلة ومنصفة ومتفق عليها وواقعية لمسألة اللاجئين.

ونحن نواصل رصد التطورات عن كثب بشأن المصالحة بين الفلسطينيين. وتتمثل سياستنا ذات الأمد الطويل بشأن المصالحة في أن ندعم الشعب الفلسطيني في تقرير المصير عن طريق تحقيق دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وموحدة تشمل الضفة الغربية وغزة.

إننا نواصل رصد الحالة في غزة عن كثب، ونرحب بالجهود المصرية بشأن هذه المسألة الهامة. وننضم أيضاً إلى الأمين العام في الترحيب بعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، والاتفاق على السماح للسلطة الفلسطينية بتولّي الإدارة فيها. هذه خطوة هامة وإيجابية نحو استعادة السلطة الفلسطينية السيطرة الكاملة على غزة وإدارة شؤونها بفعالية.

ونشجع المشاركين في المحادثات على الانخراط فيها بحسن نية من أجل السماح للسلطة الفلسطينية باستئناف المهام الحكومية كاملة بغية كفالة التقيّد بمبادئ المجموعة الرباعية. وسياستنا المتعلقة بحركة حماس لا تزال واضحة – على حركة حماس أن تنبذ العنف، وتعترف بإسرائيل، وتعلن قبول الاتفاقات السابقة. ونتوقع الآن أن نرى تحركاً ذا مصداقية صوب تحقيق هذه الشروط التي تظل تشكل المعيار الذي ينبغي من خلاله الحكم على نواياها. وندعو أولئك الموجودين في المنطقة الذين لهم تأثير على حركة حماس إلى تشجيعها على اتخاذ هذه الخطوات.

وبغية دعم الحل القائم على وجود دولتين، يجب أن نواصل الضغط على الأطراف من أجل الامتناع عن الأعمال التي تجعل جهود السلام أكثر صعوبة. ونحن واضحون تجاه أن ظاهرة الإرهاب والتحريض البغيضة تشكل تهديداً خطيراً للحل القائم على وجود دولتين، ويجب أن يوضع حد لها. وإننا ندين بشدة استخدام الكلام العنصري والبغيض والمعادي للسامية. وصحيح أيضاً أننا لا نزال نحث على عدم اللجوء إلى أي إجراء وكلام يزيدان من صعوبة تحقيق ثقافة التعايش السلمي.

إن بناء المستوطنات يشكل عائقاً كبيراً أمام التوصل إلى الاتفاق الذي نسعى إليه عن طريق التفاوض، ويهدد بشكل خطير الحل القائم على وجود دولتين. ولقد شهدنا تسارعاً غير مقبول في الأنشطة الاستيطانية طوال عام ٢٠١٧، في كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية على السواء. وحتى الآن، إسرائيل لديها مخططات لبناء ما يزيد على ١٣ ٠٠٠ وحدة استيطانية – وهو أعلى رقم منذ عام ١٩٩٢. وتشير التقارير أيضاً إلى أن عدداً كبيراً من الوحدات قد يعلن عنها في هذا الأسبوع، وأنه

تمت الموافقة على تصاريح لبناء مستوطنات جديدة في الخليل للمرة الأولى في غضون ١٥ عاماً. ونحن ندين بأشد العبارات كل إجراء من تلك الإجراءات غير القانونية.

وبالانتقال إلى إيران، فقد سمعنا أن الرئيس ترامب اتخذ قراراً بعدم التصديق مجدداً على امتثال إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة. إن المملكة المتحدة ملتزمة بخطة العمل وبتنفيذها الكامل من جانب جميع الجهات. ونعتقد أن الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة هو لصالح أمننا القومي المشترك. وجاء الاتفاق النووي تتويجاً لثلاثة عشر عاماً من الدبلوماسية، وكان خطوة هامة نحو كفالة ألاّ يتحول برنامج إيران النووي للأغراض العسكرية. وحظيت خطة العمل الشاملة المشتركة بإجماع المجلس في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مراراً امتثال إيران لخطة العمل من خلال برنامجها للتحقق والرصد القائم منذ أمد بعيد. لذلك، نشجع على النظر بعناية في الآثار المترتبة على أمن الولايات المتحدة وحلفائها قبل اتخاذ أية خطوات قد تقوّض خطة العمل الشاملة المشتركة، مثل إعادة فرض الجزاءات على إيران بعدما تم رفعها بموجب هذا الاتفاق.

وبينما نعمل للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، فإننا نتشاطر القلق إزاء برنامج إيران المتعلق بالقذائف التسيارية والأنشطة الإقليمية التي تؤثر أيضاً على مصالحنا الأمنية. ونحن نقف على أهبة الاستعداد لاتخاذ المزيد من التدابير الملائمة من أجل معالجة هاتين المسألتين بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة وجميع الشركاء المعنيين. كما نتطلع إلى دخول إيران في حوار بنّاء يرمي إلى وقف الأعمال المزعزعة للاستقرار، والعمل على إيجاد حلول عن طريق التفاوض. ونعتقد أن هذا النهج هو أفضل سبيل لتحقيق الأمن الإقليمي.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر تطورات الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. نجتمع اليوم بعد بضعة أيام فقط من التوقيع على الاتفاق بين الفلسطينيين، وهو تطور مشجع نعتقد أنه قد يعزز الوحدة والمصالحة الفلسطينية. ونقدر دور مصر في تيسير التوقيع على ذلك الاتفاق، ونحن ممتنون لها على الجهود النبيلة التي بذلتها. ويحدونا الأمل في أن يساعد التنفيذ الفعال والحسن التوقيت لذلك الاتفاق في السماح بعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة وأن يكون عاملا مساعدا على تحسين سبل عيش السكان الفلسطينيين هناك من خلال معالجة حالتهم الإنسانية، التي لا تزال تشكل مصدرا رئيسيا للقلق. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بالمناقشات التي عقدها الأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مع القيادة الفلسطينية. ومما لا شك فيه أن استمرار الدعم والمشاركة من جانب المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، سيكون أمرا حيويا لنجاح الاتفاق.

وكما ذكر السيد ينتشا، فإن تنفيذ اتفاق القاهرة سيكون بالغ الأهمية في الجهود الرامية إلى إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني عن طريق التفاوض. ونحيط علما بالمباحثات الرفيعة المستوى التي عُقدت مؤخرا لتيسير استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين. وغني عن القول إن هناك صعوبات خطيرة يتعين مواجهتها من أجل تيسير عملية سياسية ذات مصداقية تهدف إلى التوصل إلى حل الدولتين، وهو الخيار الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي طال أمده كما أنه السبيل العملي الوحيد لضمان أن يصبح تحقيق الأمن والعدالة للجميع حقيقة واقعة. ولكن ذلك ليس دربا من دروب المستحيل، إذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة. ولا تزال نفس العقبات المعروفة أمام إنهاء حالة الجمود وإحلال السلام قائمة حيث لم يحدث أي تقدم جدير بالذكر، وذلك في سياق حالة غير مواتية لتحقيق السلام والأمن المستدامين للبلدين. وفي الوقت نفسه، لا يزال السعي إلى تحقيق العدالة يُؤجل، مع ما لذلك من عواقب عديدة. ودون بذل جهود حقيقية بهدف

إزالة تلك العقبات، لا يمكن إحراز أي تقدم ملموس نحو تحقيق حل الدولتين.

نجتمع اليوم في وقت تحرز فيه مكافحة الإرهاب في المنطقة تقدما، في ظل خسارة داعش لسيطرتها على الكثير من الأراضي في كل من سورية والعراق. وتحقق ذلك بتكاليف باهظة وينبغي بذل كل الجهود للحفاظ على المكاسب التي تحققت في الآونة الأخيرة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي تركيزه على مكافحة الإرهاب في المنطقة وتنسيق جهوده بغية المضي قدما في توطيد المكاسب وتحقيق استقرار دائم.

والأمر الذي أصبح بديهيا بشكل متزايد هو مدى ترابط مختلف التحديات التي نواجهها في الشرق الأوسط، في حين قد تبدو قائمة بذاتها، مما يتطلب اتباع نهج لصنع السلام، يراعي تعقيدها بحيث يمكن كفالة الأمن والعدالة للجميع. ويجب على مجلس الأمن أن يؤدي دورا هاما في كل ذلك أو أن يعترف بفشله في الاضطلاع بمسؤولياته.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد ميروسلاف ينتشا، على عرضه الشامل. إن موقف كازاخستان بشأن عملية الشرق الأوسط لا يزال واضحا ودون تغيير. فنحن ندعم المفاوضات الرامية إلى تحقيق حل الدولتين، وندعو إلى استئنافها في أقرب وقت ممكن، ولا سيما في شكل ثنائي ودون شروط مسبقة. ويجب أن يتمثل الهدف النهائي في استعادة وتعزيز عملية السلام، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد وصيغة الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية. ونكرر ما دعت إليه الوفود الأخرى في التأكيد على أهمية إنهاء أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية، التي من الواضح أنها لا تساعد على إحلال السلام في المنطقة، وتمثل انتهاكات للقانون الدولي. ونعتقد أيضا أن العنف يؤدي إلى نتائج عكسية ولن يسفر إلا عن المزيد من المواجهات بين الطرفين.

ونشدد على أهمية تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين. وفي ذلك الصدد، نرحب بنتائج المحادثات التي جرت في الأسبوع الماضي في القاهرة وننوه بالجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها مصر في مد الجسور. ونأمل في أن يسهم اتفاق المصالحة الفلسطينية في استئناف عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وإحراز المزيد من التقدم فيها. وعلى الجبهتين الإنسانية والاقتصادية، تشعر كازاخستان بقلق بالغ إزاء خطورة الحالة في فلسطين. ونقاط التفتيش المفروضة على غزة لا تسفر إلا عن تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وتقوض آفاق السلام. وسيكون من المهم كفالة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحسين الحالة الاقتصادية للفلسطينيين، على النحو الذي بينه الأمين العام خلال زيارته الأخيرة إلى إسرائيل والأردن وقطاع غزة. ونعتقد أن هذه الخطوات ستمثل إسهاما كبيرا في تحقيق الأمن للطرفين وتهيئة منبر يفضي إلى إجراء مفاوضات سلام. ولذلك، ندعو إلى الانتهاء من إعداد امتيازات اقتصادية للفلسطينيين من أجل تيسير ظروف الحياة اليومية في أراضي السلطة الفلسطينية.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة لبنان بشأن قانونها الانتخابي الجديد الذي أقره البرلمان في ١٦ حزيران/يونيه، ونأمل في أن تفضي تلك التغييرات إلى أن تكون الانتخابات البرلمانية المقررة في أيار/مايو ٢٠١٨ حرة ونزيهة. ويواصل الجيش اللبناني خدمة شعبه بالتزام، ونجاحه في مكافحة التهديد الذي يشكله الإرهاب أمر معروف جيدا. ويجب توفير دعم نشط للجيش اللبناني والأجهزة الأمنية للبلد، من الناحيتين التقنية والمالية، بما في ذلك تحت مظلة مجموعة الدعم الدولية للبنان.

وفيما يتعلق بليبيا، ترحب كازاخستان بخطة عمل الأمم المتحدة من أجل استئناف عملية سياسية شاملة للجميع، بتيسير وقيادة الأمم المتحدة، وهي الخطة التي عرضها الممثل الخاص سلامة خلال مناسبة رفيعة المستوى بشأن ليبيا في ٢٠ أيلول/سبتمبر. ونرى أن الاتفاق السياسي الليبي لا يزال الإطار

الوحيد القابل للاستمرار لإنهاء الأزمة السياسية، وأنه يجب توطيد جميع الجهود الدولية الرامية إلى إجراء حوار سياسي جامع بين الليبيين تحت قيادة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق باليمن، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية وتفشي وباء الكوليرا في البلد. وفي الأسبوع الماضي، وفي هذه القاعة، استمعنا إلى أرقام مروعة تتعلق بالأزمة الإنسانية، وهي أزمة من صنع الإنسان تماما. وإذا أردنا تجنب وقوع كارثة إنسانية ومجاعة واسعة النطاق، من الضروري وضع استراتيجيات فعالة، بما في ذلك وقف الأعمال العدائية والتوصل إلى وقف لإطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وبلورة اتفاق سياسي مستدام.

ختاما، تأمل كازاخستان في أن تفضي جهود الدول المشاركة في رعاية عملية السلام، بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، وجميع الأطراف في عملية المفاوضات إلى إحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته الإعلامية. إن القضية الفلسطينية مستمرة منذ سنوات عديدة، وهي تشكل لب الأزمة في الشرق الأوسط وأحد الأسباب الأساسية للمشاكل في المنطقة. وفلسطين وإسرائيل جارتان تتشاركان نفس المصير. والتعجيل بإيجاد تسوية سياسية للقضية الفلسطينية من خلال الحوار والتشاور يصب في المصلحة الأساسية للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وسيفضي إلى السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة.

إن الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية حاليا هشة للغاية. فلا يزال النزاع حول قضية المستوطنات محتدما، ولا تزال الحالة الإنسانية في غزة خطيرة. والشعب الفلسطيني يطالب بتصحيح الأخطاء التاريخية وبأن يكون بوسعه ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف. ويتعين على المجتمع الدولي إبداء شعور متزايد بالحاجة الملحة، والحض على التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية.

أولا، ينبغي لها أن تضغط بحزم من أجل التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، وهو أساس أي عملية تسوية سياسية. وهذا الحل يتناسب على أفضل وجه مع الحقائق الإقليمية، هو الذي يحظى باعتراف دولي على أوسع نطاق، وهو ما دعت إليه قرارات الجمعية العامة. وينبغي للأطراف المعنية أن تعمل بجد لاستئناف محادثات السلام والسعي إلى إيجاد حل سريع وعادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

وثانيا، يجب أن نلتزم بمفهوم الأمن المشترك والمتكامل والتعاوني والمستدام، وأن نزيل جميع العوامل السلبية التي تعرقل استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين. وفي هذا الصدد، تدعو الصين إلى التنفيذ الفعال للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وينبغي للأطراف المعنية أن تترجم كلماتها إلى أفعال وأن تثبت استعدادها التام للمشاركة في محادثات السلام، وبناء الثقة المتبادلة ووقف جميع الأعمال التي تقوض إمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. وسيكون من الضروري وقف جميع أنشطة الاستيطان في الأراضي المحتلة ووضع حد لإغلاق غزة. وينبغي تعزيز التدابير الرامية إلى تحسين سبل معيشة الشعب الفلسطيني ومنع العنف ضد المدنيين الأبرياء في أقرب وقت ممكن.

وثالثا، ينبغي لنا أن نواصل تنسيق جهود المجتمع الدولي وأن نعزز التآزر من أجل السلام. وتؤيد الصين جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام بين فلسطين وإسرائيل. وما فتئ المجتمع الدولي يزيد تركيزه على قضية فلسطين منذ فترة من الزمن، وشجعت الأطراف المعنية، من مختلف المنظورات، وعلى مختلف المستويات وبتركيز مختلف، استئناف محادثات السلام عن طريق المشاركة النشطة في مختلف الأنشطة الدبلوماسية.

وقد أحرز تقدم مؤخرا فيما يتعلق بالمصالحة بين الفلسطينيين، التي ينبغي أن تساعد على تعزيز الوحدة داخل

فلسطين، واستئناف محادثات السلام، وتحقيق إقامة دولة فلسطين المستقلة والتعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل. وتقدر الصين جهود مصر الرامية إلى تعزيز هذه المصالحة. ونأمل أن يستفيد المجتمع الدولي من التقدم المحرز ويواصل تعزيز التنسيق الذي يقوم به من أجل اتخاذ خطوات لتعزيز السلام من خلال العمل المشترك في أقرب وقت ممكن.

وتعتبر الصين مؤيدا قويا لقضية الشعب الفلسطيني العادلة ووسيطا نشطا لتحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين. ونحن نؤيد بقوة مفهوم الحل القائم على وجود دولتين وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة واستقلال كاملين، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وستستخدم الصين اقتراح الرئيس شي جين بينغ المكون من أربع نقاط كدليل عام لتسوية القضية الفلسطينية وستعمل مع الأطراف الأخرى المعنية لتوصل إلى تسوية سياسية.

ولا تزال الصين تعتقد أن خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية قد ساعدت على نزع فتيل الأزمة النووية الإيرانية وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي، مع اعتبار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه. وهي نتيجة هامة للأمن الدولي والحوكمة والتعددية ومثال جيد على فعالية معالجة القضايا الصعبة من خلال الوسائل الدبلوماسية والسياسية. ونأمل أن تعمل الأطراف المعنية معا للحفاظ على خطة العمل وصونها بوصفها إنجازا تاريخيا، وأن تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاق، وأن تكفل تنفيذها وتنفيذها على نحو شامل، وتسوية خلافاتها بشكل ملائم من خلال الحوار والتشاور في إطار جهود متضافرة للحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وأشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد ميروسلاف ينتشا، على إحاطته الإعلامية المفصلة.

وعندما نكون في نهاية قائمة المتكلمين، أجد دائما أن متكلما سابقا قد استخدم فكرة أو تعبيرا أردت استخدامه. وفي هذه الحالة، استهل زميلي العزيز سفير اليابان كلمته بالعبارة الافتتاحية ذاتها التي أردت استخدامها. إن هذه هي المرة الأخيرة التي ستأخذ فيها أوروغواي الكلمة بشأن هذا الموضوع، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن. ونحن نزمع العودة إلى المجلس للفترة ٢٠٣٤-٢٠٣٥، بعد ١٧ عاما من الآن. ويحدونا الأمل في أنه في ذلك الوقت، حين نعود إلى مجلس الأمن،سنرى شرقا أوسطا سلميا وديمقراطيا تعيش فيه شعوبه سويا وتتعاون في تضامن، بغض النظر عن ماضيهم وأديانهم، متحدين في التمتع بحياة كريمة تمارس فيها بالكامل حقوق الإنسان الخاصة بهم وترتب كأولويات.

ولكن حتى ذلك الحين، علينا أن نعيش مع واقع لا ينم عن آفاق للتحسن أيا كانت. بل على العكس من ذلك، ما برح النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، مستمرا شهرا بعد شهر، باعتباره أهم نزاع يؤثر على المنطقة. غير أنه في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى ذلك النزاع الذي طال أمده، نشأت نزاعات مسلحة وأزمات إنسانية ذات تأثير كبير في سورية والعراق واليمن وأدت إلى زعزعة استقرار المنطقة بشكل كامل مع عواقب عالمية لا يمكن تجنبها. وربما ستتوفر للمجلس يوما ما الإرادة السياسية لمنع هذه الكوارث بصورة أكثر فعالية ومعالجة أسبابها الجذرية. ولما كان ذلك غير ممكن بعد، علينا أن نؤدي دورنا بأن نحاول وقف هذه الأزمات بأسرع ما يمكن وتصميم عمليات فعالة لتقديم المساعدة الإنسانية وتوفير الحلول السياسية لها.

إن تاريخ المجلس فيما يتعلق بالشرق الأوسط لم يكن تماما سلسلة من قصص النجاح. والواقع أنه واجه صعوبات خطيرة بسبب عوامل متعددة تشمل عدم امتثال حكومات المنطقة

والجماعات الأخرى التي تتعامل معها لقرارات المجلس، فضلا عن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي، من حيث القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان للسكان المعنيين، الذين عانوا كثيرا بالفعل. بيد أن ذلك لا ينبغي أن يجعلنا نشيح بأيدينا يأسا بل يجب أن نضاعف جهودنا لتحقيق أهدافنا.

وبعد يوم واحد فقط من آخر اجتماع عقدناه بشأن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي (انظر S/PV.8011)، أودى الإرهاب بحياة ثلاثة ضحايا إسرائيليين سقطوا على يد مهاجم فلسطيني. وكما فعلنا في مناسبات سابقة، فإننا ندين هذا الهجوم بشدة. ولن يؤدي العنف أبدا إلى السلام؛ إنما هو فقط سيزيد من صعوبة التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. ومما يدعو للقلق أن رئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس، أكد في بداية الشهر أنه سيستمر في دفع أموال لأسر الإرهابيين. ومرة أخرى، نكرر إدانتنا للتحريض على العنف وتمجيده.

كما نرفض رفضا قاطعا تأييد القيادة الإسرائيلية الصريح لسياسة الاستيطان التي لا تزال تسير بخطى كبيرة إلى الأمام، على الرغم من أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) واحتجاجات السيد ملادينوف والمجتمع الدولي المستمرة. ونؤكد الشرعية الكاملة للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والمبدأ القائل بعدم مقبولية الاستيلاء على الأرض. ونؤكد أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة خطيرة أمام السلام وحل الدولتين. وتدعم سياسة الاستيطان أيضا عمليات الهدم المستمرة للمساكن الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ومن الجلي أن مثل هذه الأعمال لا تسهم في نزع فتيل التوترات.

هناك بوادر وتدابير ضرورية أخرى لم نشهدها حتى الآن.

كما فعلنا منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) في عام ١٩٤٧، تؤكد أوروغواي من جديد دعمها الثابت لحق إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها في أجواء من التعاون المتجدد، وخالية من أي تهديدات للسلام أو أعمال تضر بالسلام. ونكرر أيضا تأييدنا لحل قائم على دولتين مستقلتين، اقتناعاً منا بأن ذلك هو الخيار الوحيد الذي قد يمكّن إسرائيل وفلسطين من التعايش سلمياً. وفي هذا الصدد، تشير أوروغواي مرة أخرى إلى أنه من الجوهري استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين. إذا ما أُريد لذلك أن يتحقق، فلا بد من وقف الاتجاهات الحالية في الميدان، وإلا سيكون من الصعب للغاية بالنسبة للفلسطينيين توطيد دعائم إقليم دولتهم. إننا نأسف لعدم إحراز تقدم في تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بعد ١٠ شهور من اتخاذه.

نشكر جمهورية مصر العربية ونثني على جهودها التي أدت إلى توقيع اتفاق المصالحة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بين المجموعتين الفلسطينيتين حماس وفتح، وهي خطوة مهمة نحو تحقيق الوحدة الفلسطينية. وفي ذلك السياق، نثني على عودة السلطة الفلسطينية لبسط سيطرتها على قطاع غزة بعد عشر سنوات من الغياب. من الأساسي توحيد فلسطين تحت سقف حكومة شرعية ديمقراطية واحدة للوفاء بتطلعات شعبها وتمكينه من تحسين الأحوال المعيشية في غزة التي يمكن في أي لحظة أن تتدهور الحالة المقلقة التي يمر بها ذلك الشعب في ظل الأزمة الإنسانية الخطيرة. وإذا ما أريدَ لهذا الاتفاق أن ينفذ بنجاح، فينبغي تدعيم التدابير الخاصة به باتفاقات تتعلق بالأمن، ونزع سلاح حماس، ونبذ سياسات العنف، ونبذ خطاب تدمير إسرائيل كأهداف معلنة.

أود أن أعلق بإيجاز على النزاع في سورية. في حين أن عملية السلام في أستانا أدت إلى انخفاض في العنف في بعض المناطق في البلد، غير أن شهر أيلول/سبتمبر كان أشد شهر في السنة فتكا وقتلا من حيث عدد الضحايا الذين سقطوا، إذ قُتل ما يزيد عن ٣ ٠٠٠ شخص. ما زلنا نشهد عمليات الحصار والتجويع، والهجمات العشوائية على المدنيين واستخدام الأسلحة الكيميائية، والهجمات الإرهابية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

نحن سعداء جدا بالتقدم المحرز مؤخرا في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من التنظيمات الإرهابية. ومع ذلك، نؤكد من جديد أنه لا يمكن إنهاء هذه الحرب المريعة إلا من خلال عملية انتقال سياسي بقيادة سورية، وبوساطة الأمم المتحدة، وفقا لخريطة الطريق المبينة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ينبغي لنا أن نكرس برهة من الوقت لمناقشة الحالة في اليمن. إن الصراع المسلح والشلل الذي يستبد بالعملية السلمية ما برحا يتسببان في معاناة شديدة للشعب اليمني. ويجب أن يتوقف ذلك فورا. ينبغي لطرفي النزاع العودة إلى طاولة المفاوضات من دون مزيد من التأخير واستئناف الحوار تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، بحسن نية ومن دون شروط مسبقة. ويجب أن يتم الاتفاق على إنهاء النزاع المسلح. وعلاوة على ذلك، يتعين على البلدان التي لديها تأثير على الأطراف أن تتعاون في البحث عن حل سلمي للنزاع. تركت الحرب المدمرة أفقر بلد في العالم العربي على شفا كارثة إنسانية ومجاعة ووباء الكوليرا الذي يلحق المزيد من الخراب به. إن الشعب اليمني يلتمس بيأس مساعدة المجتمع الدولي. من الذي يعيد الحياة لهذه الآلاف من الأطفال والرجال والنساء، والشباب والشيوخ، أو يصلح الضرر الناجم عن هذا النزاع الدموي؟ ونؤكد مجددا بأنه لا بد عاجلا أم آجلا من أن يقدم إلى العدالة كل المسؤولين عن الفظائع البشعة التي ارتكبت في اليمن، والذين أشعلوا فتيل الأزمة، والجهات التي تقدم المساعدة اللوجستية على حد سواء.

أما فيما يتعلق بالعراق، واحتمال زعزعة الاستفتاء الأخير بشأن الاستقلال في كردستان، نشدد على أن سيادة العراق وسلامته الإقليمية ووحدته كلها ذات أهمية قصوى. ولا بد من توطيد التقدم المحرز في مجال مكافحة الإرهاب. ولا يمكن أن نسمح بتعريض تلك الإنجازات للخطر عن طريق التجزئة الطائفية وتقسيم البلد مرة أخرى. يجب أن يتحرك العراق قدما على طريق السلام والاستقرار.

أخيرا، اسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة في لبنان. في آب/أغسطس، جدد المجلس ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مع هدف رئيسي يتمثل في تعزيز دورها وتمكينها من التمتع بوجود أكثر استباقية وبروزا في الميدان بغية الكشف عن التهديدات المحتملة للسلم والاستقرار على طول الخط الأزرق في جنوب لبنان. سيكون من الجوهري في السنة المقبلة الاعتماد على التقييم المستمر لقدرات البعثة وجوانب ضعفها لكي تتمكن من تحديد السُبل الكفيلة بالوفاء بولايتها بقدر أكبر من الفعالية، وتفادي وقوع حوادث في هذه المنطقة الحساسة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن شكري لمساعد الأمين العام ميروسلاف ينتشا على إحاطته الإعلامية الغنية بالمعلومات. إن المنظور الذي قدمه لنا يذكرنا بحقيقة حاولت فرنسا دائما استرعاء انتباه مجلس الأمن إليها، ألا وهي أنه في منطقة ما برحت تعصف بها أزمات كبرى منذ سنوات، أي أن أقدم نزاع في الشرق الأوسط لم يحل بعد. ومرور الوقت لا يقلل من خطورة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. إن الحالة الراهنة في الميدان غير مقبولة ومستمرة في التدهور يوميا، لا سيما بسبب المستوطنات الإسرائيلية التي تنشئ ظروفا قادرة على التحول إلى أزمة حقيقية في أي وقت من الأوقات. ذلك أصبح حدثا منتظما في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك في الآونة الأخيرة بالنسبة للمسجد الأقصى. وعاما بعد عام، يتلاشى مفهوم السلام في كلمات الناس وعقولها لكون الأجيال المتعاقبة من الفلسطينيين والإسرائيليين فقدت كل أمل في التعايش السلمي. ولم تؤدِ الأعداد المتزايدة للأزمات الإقليمية إلى تهميش الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أو الاستهانة به. بل زادت من إمكانيات زعزعة الاستقرار وجعلت حسمه ضروريا أكثر من أي وقت مضى. إن ذلك النزاع، بسبب خطورته، وموقعه المركزي في الشرق الأوسط،

وبعده الرمزي ومكانته في التصور الجماعي، ينطوي على تأثير عميق لزعزعة الاستقرار، بحيث يتجاوز نطاق حدود إسرائيل والأراضي الفلسطينية. فأي تصعيد للصراع يحمل في طياته خطر عواقب لا يمكن السيطرة عليها في المنطقة، واستمراره يهيئ منبرا لتجنيد الجماعات الإرهابية التي تنشط في المنطقة، الأمر الذي ينبغي لنا جميعا أن نتوخى الحذر الشديد من مغبته.

ويجب علينا الأخذ في الحسبان حقيقة مؤداها أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لن يحل تلقائيا. ولن تتم تسويته من خلال القصور الذاتي أو الجهات الفاعلة الرئيسية أو بأي طريق مختصرة وهمية. وليس هناك بديل عن الطريق الصعب المفضي إلى السلام القائم على الاحترام والمفاوضات. ما انفك النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لفترة من الزمن أقدم النزاعات التي تمزّق منطقة الشرق الأوسط، فهو أيضا الصراع الوحيد المعروف حلّه ويجري تشاطره على نطاق واسع داخل المجتمع الدولي. وعلى الرغم من التدهور المستمر للحالة في الميدان، لم تتغير المعايير المناسبة لوضع اتفاق في المستقبل. لا تزال تلك المعايير تقتضي وجود دولتين تعيشان في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها، وترتكز على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع عملية تبادل للأراضي متفق عليها بصورة متبادلة، والقدس عاصمة لكلتا الدولتين، بما في ذلك التوصل إلى حل واقعي وعادل ودائم لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.

لا يوجد بديل للحل القائم على وجود دولتين ورؤية منطقة تضم دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب. إن مصائر الشعبين مرتبطة ببعضها البعض. ولا يمكن لأي من الدولتين أن تفي على نحو مستدام بطموحاتها الوطنية عن طريق حرمان الدولة الأخرى منها. بيد أن استعمار الأراضي الفلسطينية يفرض حقيقة مختلفة في الميدان. إن التوسيع في ذلك الاستعمار بوتيرة لا نظير لها منذ عام ١٩٦٧، يهدد في نهاية المطاف بخلق واقع يتمثل في دولة واحدة يتعايش فيها اثنان من نظم المواطنة، في ظل حالة غير متساوية، ستكون غير مقبولة من حيث المبدأ، وتؤدي إلى عواقب وخيمة.

والعنف يتكرر بالفعل في عين المكان، كما اتضح من الهجوم الذي أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص عند مدخل مستوطنة في الضفة الغربية في أواخر أيلول/سبتمبر. ولكي نكون واضحين، فإننا ندين بشدة كل أنواع العنف والتحريض على العنف، وهو أيضا الأمر المطلوب بمقتضى القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وفي ظل بيئة مضطربة بالفعل، فإن إقامة المزيد من المستوطنات تزيد من حدة التوتر.

وبوجود ما يقرب من ٦٠٠ ٠٠٠ مستوطن في القدس الشرقية والضفة الغربية، فإننا نقترب من نقطة اللاعودة. وفي هذا العام وحده، وافقت السلطات الإسرائيلية على بناء ١٢ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة – وهذا يزيد بثلاثة أضعاف عن العام الماضي. وقد تمت في الأيام القليلة الماضية، الموافقة على إنشاء مساكن جديدة في وسط مدينة الخليل للمرة الأولى منذ ١٥ عاما. وبالأمس، تمت الموافقة على إنشاء ١ ٣٠٠ وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية، ومعظمها في مستوطنات تقع في عمق الضفة الغربية، وهو أمر لا يتسق مع أي اتفاق سلام مستقبلا. وفي هذا اليوم بالذات، تم الإعلان عن الموافقة على بناء أكثر من ١ ٣٠٠ وحدة إضافية.

وفي مواجهة هذه التطورات، فإن موقف فرنسا واضح. إننا ندين بناء المستوطنات، وهو أمر ليس غير مشروع بموجب القانون الدولي فحسب، على النحو المشار إليه في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لكنه أيضا خطير، لأنه يقوض إمكانية التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين، على الصعيدين السياسي والميداني. علاوة على ذلك، ومن وجهة نظر عملية، نقوم بتنفيذ سياسة نمير فيها بين إسرائيل التي نأمل في مواصلة وتعميق مناقشاتنا معها، والأرض الفلسطينية المحتلة. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، يتجلى هذا النهج في الأحكام التي تستبعد المستوطنات الإسرائيلية من مزايا

الاتفاقات التي وقعناها مع إسرائيل، فضلا عن توصيات محددة بشأن تحديد منشأ السلع التي تأتي من تلك المستوطنات. ومع ذلك، فلنكن واضحين، إن هذا التمييز، المطلوب أيضا بموجب القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لا يرتبط بأي شكل من الأشكال، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بأي نوع من أنواع المقاطعة. أود أن أؤكد مرة أخرى أن فرنسا ستظل حازمة للغاية في رفضها وإدانتها للمطالبات بمقاطعة إسرائيل.

وبعيدا عن العنف الذي نشهده بالفعل في الميدان، والذي ندينه، فإن النشاط الاستيطاني يمثل مأزقا مزدوجا – بالنسبة للفلسطينيين يشكل فشلا لتطلعاتهم بأن يصبحوا دولة، وبالنسبة للإسرائيليين يمثل تدميرا لمشروعهم الديمقراطي الوطني.

أخيرا، ومع أن الحفاظ على اتصال الأرض الفلسطينية أمر ضروري من أجل تحقيق اتفاق في المستقبل بشأن وضعها النهائي، فإن الوحدة السياسية الفلسطينية ووحدة الأرض الفلسطينية لهما نفس القدر من الأهمية كي يكون هذا الاتفاق قابلا للاستمرار. وعلى مدى العقد الماضي، طالبنا الفلسطينيين بإنهاء الانقسام بين غزة والضفة الغربية، وأن يتوحدوا مرة أخرى تحت سلطة الرئيس محمود عباس، في إطار المبادئ التي أقرتها منظمة التحرير الفلسطينية وهي: عدم اللجوء إلى العنف والاعتراف بإسرائيل واحترام الاتفاقات الموقعة.

إن الاتفاق الذي وقعته حركة فتح وحماس في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، والذي سبقته زيارة قامت بها حكومة السلطة الفلسطينية إلى غزة قبل ذلك بعشرة أيام، تطور مشجع في هذا الاتجاه. وما كان لهذه النتيجة أن تتحقق لولا الجهود الكبيرة والمستمرة التي تبذلها مصر، التي نود أن نشيد بها. وينبغي للمناقشات الجارية أن تمكن السلطة الفلسطينية من ممارسة كامل صلاحياتها في قطاع غزة، بما في ذلك في مجال الأمن. كما يجب أن تضع حدا لأزمة الطاقة في أسرع وقت ممكن حيث إن ضحيتها الوحيدة هم سكان غزة. وأخيرا، من خلال الترتيبات الأمنية المناسبة، يجب أن تيسر رفع الحصار المفروض على سكان غزة.

وفرنسا صديقة للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. ولهذا السبب يجب علينا أن نتكلم معهم بصراحة وأن ندعوهم بلا كلل، إلى العودة إلى طاولة المفاوضات. وفي هذا الصدد، نود أن نواصل العمل مع شركائنا الرئيسيين. وما زلنا نشارك، إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، في المساعدة على استئناف المفاوضات باستخدام جميع أدواتنا الجماعية. وفرنسا تؤيد البيان الذي سيدلى به بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للمنطقة، لا تزال مبادرة السلام العربية الإطار الأساسي لصنع السلام مع الفلسطينيين والخطوة الأولى صوب الإدماج الإقليمي لإسرائيل، الأمر الذي سيفيد الجميع. ونرجو أن يساعد التزام إدارة الولايات المتحدة، في جهودها الدبلوماسية الجديدة، على إحياء دينامية التفاوض بين الطرفين، في إطار القانون الدولي، وذلك بهدف التوصل إلى حل الدولتين. وباعتبارنا أصدقاء للفلسطينيين والإسرائيليين، لا يمكن لفرنسا أن تستسلم أمام حالة توصل أي من الطرفين إلى طريق مسدود. وقد حان الوقت لوضع حد لذلك.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. أرجو أن تتفضل الوفود التي لديها بيانات طويلة بتعميم نصوصها المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

أود إبلاغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة اليوم خلال ساعة الغداء، إذ إن لدينا عددا كبيرا من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تتكلم باسم

حركة بلدان عدم الانحياز في هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن موضوع ذي أهمية خاصة لدينا تاريخيا – الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

أولا وقبل كل شيء، نود أن نعرب عن امتناننا للسيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية القيمة.

وفي ظل استمرار الحالة الحرجة وتضاؤل احتمالات السلام، فإن حركة عدم الانحياز تغتنم هذه الفرصة لتؤكد مجددا تضامنها الدائم مع الشعب الفلسطيني ودعمها الثابت لقضيته العادلة، بينما تجدد التزامها بمواصلة تعزيز وتنسيق الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم وشامل وسلمي للقضية الفلسطينية من جميع جوانبها، بما في ذلك تحقيق العدالة وصون حقوق الشعب الفلسطيني – وهو هدف لا يزال يمثل أولوية في جدول أعمال الحركة.

وقد أعيد تأكيد المواقف المبدئية للحركة فيما يتعلق بقضية فلسطين بوضوح قبل شهر تقريبا، في ١٩ أيلول/سبتمبر، عندما أصدرت اللجنة الوزارية لحركة عدم الانحياز بشأن فلسطين إعلانا سياسيا للدعم والتضامن مع الشعب الفلسطيني، وقد أيده وزراء خارجية الحركة بتوافق الآراء في وقت لاحق.

علاوة على ذلك، تؤكد الدول الأعضاء في الحركة أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي والنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي ككل لا يزالان يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين يتطلب حلا واهتماما عاجلا، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبطبيعة الحال، ميثاق الأمم المتحدة نفسه. وفي هذا الصدد، تقف الحركة على أهبة الاستعداد للإسهام في التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي، وندعو إلى تكثيف الجهود الدولية والإقليمية لدعم هذا الهدف، مع التذكير بمسؤوليات مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الصدد، على النحو الذي أعيد تأكيده مؤخرا في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي أيدته الحركة ورحبت به ترحيبا صادقا.

ونعتقد أن القرار ينص على أنجع السبل ويحدد المتطلبات والمعايير من أجل التوصل إلى حل عادل من شأنه الحفاظ على حل الدولتين استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧، وتهيئة الظروف الضرورية لإنهاء الاحتلال، وإيجاد حل عادل للنزاع من جميع جوانبه، وجعل السلام والأمن بين إسرائيل وفلسطين حقيقة واقعة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال حركة عدم الانحياز تدعو إلى احترام القرار وتنفيذه بشكل كامل، مشددة في نفس الوقت على أن معالجة الحالة في الميدان، وتخفيف حدة التوترات وتهيئة بيئة مناسبة للسعي إلى السلام، تبقى أمورا محورية. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على ضرورة تقديم تقرير موضوعي خطي بشأن تنفيذ هذا القرار، وذلك من أجل دعم واجبات المجلس وضمان التوثيق السليم لتنفيذ أحكام القرار، ولا سيما في ضوء استمرار تجاهل إسرائيل لمجلس الأمن وانتهاك قراراته الملزمة قانونا.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن بالغ قلقها إزاء التطورات الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وعلى وجه الخصوص، تشعر الحركة بالقلق حيال استمرار وتصاعد السياسات والتدابير التي تتخذها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، الرامية إلى توسيع حملة مستوطناتها غير القانونية وتوطيد نصف قرن من غزوها واحتلالها للأرض الفلسطينية وانتهاكها لحقوق الشعب الفلسطيني.

إن إسرائيل، عوضاً عن وقف انتهاكاتها وعكس التوجهات السلبية على أرض الواقع وإثبات التزامها بحل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، حسبما يطالب به مجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته، لا تزال تتصرف بازدراء للمجلس وبانتهاك لالتزاماتها القانونية. وفي ذلك الصدد، فإن الدول الأعضاء في الحركة تدين بشدة القرارات الاستفزازية الأخيرة التي اتخذتها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بمواصلة أنشطتها

الاستيطانية في خرق خطير للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وعلاوة على ذلك، يثير جزعنا وبالغ استيائنا الازدراء الصارخ من إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لقرار مجلس الأمن الواضح في ذلك الصدد، الذي أعاد التأكيد بوضوح على أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية ليست لها أية شرعية قانونية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. كما يدعو ذلك القرار إسرائيل إلى الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإلى الاحترام الكامل لجميع التزاماتها القانونية، بما في ذلك الالتزامات بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

ويجب علينا أيضا أن نحذر مرة أخرى من المزيد من التدهور وعدم الاستقرار، على نحو ما شهدنا مؤخرا في القدس الشرقية المحتلة بسبب الأعمال الإسرائيلية الاستفزازية وغير القانونية في المدينة القديمة وفي الحرم القدسي الشريف، الذي يضم المسجد الأقصى، بما في ذلك المحاولات الرامية إلى تقويض الوضع التاريخي القائم في الموقع المقدس، مما أدى إلى إثارة توترات هائلة وتأجيج الحساسيات الدينية. ولا بد من وقف تلك الممارسات من أجل جملة أمور من بينها كفالة حرية الوصول والعبادة للفلسطينيين، فضلا عن ضمان الاحترام التام لحرمة جميع المواقع المقدسة، وتجنب أية زعزعة إضافية للاستقرار.

ولا تزال الحالة في غزة تستدعي قلقا كبيرا للحركة، ولا سيما الحالة الإنسانية الخطيرة. وفي ذلك الصدد، تكرر الحركة دعوتها إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي لقطاع غزة الذي استمر لمدة ١٠ سنوات، مع التأكيد أيضاً على أنه لا بد من معالجة الأزمة في غزة على نحو شامل، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في سياق الحالة العامة لاستمرار الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي غير المشروع والعدواني للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، والنداءات الواضحة إلى إنهاء الاحتلال الذي دام نصف قرن.

وعلاوة على ذلك، فإن حركة عدم الانحياز ترحب بالخطوات التي اتخذت مؤخرا نحو المصالحة الفلسطينية، بما في ذلك التوقيع على اتفاق الوحدة بين السلطة الفلسطينية وحماس في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وتعرب الحركة عن دعمها الكامل والقوي للجهود الرامية إلى كفالة الوحدة الفلسطينية والأداء الفعال لعمل حكومة التوافق الوطني الفلسطيني في غزة.

وسيصادف الشهر المقبل ذكرى سنوية أليمة أخرى للقضية الفلسطينية: الذكرى السنوية السبعين لقرار الجمعية العامة القاضي بتقسيم فلسطين الواقعة تحت الانتداب عن طريق اتخاذها للقرار ١٨١ (د-٢) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. وفي ذلك الصدد، تكرر الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز دعواتها إلى تكثيف الجهود الدولية الرامية، بدون مزيد من التأخير، إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشامل وسلمية، مع التأكيد مجددا على استعداد الحركة للتعاون ودعم جميع الجهود ذات الصلة بما يتماشى مع القرارات المتخذة خلال مؤتمر القمة السابع عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في جزيرة مارغريتا.

إن حركة بلدان عدم الانحياز تؤكد من جديد على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، مثل قرارها غير القانوني الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، الذي يهدف إلى تغيير الوضع القانوني والجغرافي والديمغرافي للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتطبيق ولايتها القضائية وإدارتها هناك، تدابير وإجراءات لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. وفي ذلك الصدد، واتساقاً مع موقفنا القائم على المبدأ، نطالب مرة أخرى بأن تلتزم إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وبالإضافة إلى ذلك تؤكد الدول الأعضاء في الحركة على ضرورة أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها أرض مزارع شبعا، وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر، حتى خلف الخط الأزرق، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة، وبخاصة القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي الختام، تغتنم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة لتكرر مناشدتها الدول الأعضاء في المنظمة مضاعفة جهودها الحالية الرامية إلى التغلب على أوجه القصور المستمرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بهدف ضمان توفير التمويل الكافي والوافي والثابت والمستدام للوكالة طوال فترة ولايتها حتى تتمكن من تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين بالكامل، وبالتالي إنجاز مهمتها الإنسانية. وفي ذلك الصدد، نشدد على ضرورة مواصلة تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والإنساني لمساعدة الشعب الفلسطيني ولتعزيز قدرته على الصمود وجهوده الرامية إلى تحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية في دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالفرنسية): كم عدد جلسات مجلس الأمن التي كرست لمناقشة الحالة في منطقتنا منذ أن توليت منصب الممثل الدائم للبنان في عام ٢٠٠٧؟ وكم مرة شهدنا تدهور آفاق السلام في الشرق الأوسط، بالرغم من هذا العدد الكبير من النوايا الحسنة، بما في ذلك الجهود المحمودة التي تبذلها فرنسا؟

لقد راقبت بشكل وثيق، وفي كثير من الأحيان باستياء شديد، تنامي الشعور بالظلم والإحباط الذي أججته ثلاث حروب مهلكة في غزة، وتكثيف غير مسبوق للاحتلال ومجموعة من المبادرات من أجل مفاوضات لن تر النور إطلاقا. وكل ذلك بالإضافة إلى الذاكرة الجريحة الكامنة التي يبدو أن من الصعب بشكل متزايد شفاؤها وتؤدي إلى تغذية التطرف المحزنة للعقول. وبالرغم من هذا الواقع الكئيب، يجب ألا يفوتنا أن نرحب باتفاق المصالحة الفلسطينية الذي تم التوصل إليه الأسبوع الماضي، وهو يحيي عن حق بعض الأمل. وفي ذلك الصدد، من المناسب أيضا أن نشكر مصر على ما تبذله من جهود الوساطة المستمرة.

بيد أنه كيف يمكن أن يترجم ذلك الأمل إلى واقع ملموس في حين تواصل السلطات الإسرائيلية متابعتها الدؤوبة للاستعمار، الذي ينبغي التذكير بأنه غير قانوني بموجب القانون الدولي؟ ونشير ببساطة إلى موافقة إسرائيل على أعمال البناء الجديدة في مدينة الخليل، وهي الأولى من نوعها في ١٥ عاما. وينبغي أن يدين المجلس ذلك بدون مزيد من التأخير. ولخص أرييل شارون السياسة التوسعية، التي دامت أكثر من نصف قرن من الزمن، بالعبارات التالية:

”يتعين على كل شخص أن يتحرك ويجري ويستولي على أكبر عدد ممكن من قمم التلال لأنها ستمكن من توسيع المستوطنات؛ لأن كل شيء نأخذه الآن سيبقى ملكا لنا. وكل شيء لا نستولي عليه سيذهب إليهم“.

وليست هناك حاجة إلى تكرار أنه ما دام مجلس الأمن لا يزال أسيرا لعجزه عن وضع حد لتلك الانتهاكات الصارخة، فإننا سنبتعد أكثر عن الحل القائم على وجود دولتين، مع أكبر ازدراء للقرارات ذات الصلة التي اتخذها هذا الجهاز.

وقبل أن أتناول لبنان، وبعد إذنكم، سيدتي الرئيسة، أود أن أذكر الشعب الفلسطيني المضطهد في هذا الوقت العصيب، بهذه العبارات للجنرال ديغول:

”في نهاية حزننا، هنا أكبر مجد للعالم، وهو مجد الرجال الذين لم يستسلموا“.

وحكومة لبنان، من جانبها، لا تزال ملتزمة التزاما تاما بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي هذا الصدد، برهنت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على أنها تقوم بمهمتها الصعبة، ونكرر تأكيد ثقتنا الكاملة بها. إنها أكثر جدوى الآن لأن السياق الذي تعمل فيه لا يزال حرجا. فلا يمر يوم واحد دون أن تنتهك إسرائيل سيادة بلدي، أو دون أن يطلق قادتها تهديداتهم المستمرة له، مما يشكل انتهاكا مباشرا لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأود أن أذكّر بأن هذه الانتهاكات والتهديدات المتكررة قد سُجلت على النحو الواجب في رسائل وجهتها البعثة اللبنانية لدى الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن. وقد آن الأوان لأن يتحمل المجلس مسؤوليته الصعبة ويكفل احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي باتخاذ خطوات من أجل وضع حد لهذه التصرفات.

ألا يمكن للمجلس أن يدين، على الأقل ودون تأخير، التصريحات المشينة لنافتالي بينيت، وزير التعليم الإسرائيلي، الذي يهدد الآن، بعد أن هدد بإعادة لبنان إلى العصور الوسطى، بمهاجمة ”البنى التحتية والمطار الدولي والمؤسسات الحكومية“ في بلدي. نعم، هذه التصريحات قد أدلى بها وزير التعليم.

لقد مضى الآن أكثر من ١٠ سنوات على اتخاذ الجمعية العامة قرارا بأغلبية ساحقة يدعو إسرائيل إلى تحمل مسؤوليتها وتعويض بلدي عن البقعة النفطية التي تسببت فيها في عام ٢٠٠٦ عندما قصفت محطة توليد الكهرباء في الجية. لقد لحقت أضرار ببلدي ولا يمكن الحفاظ على السلم والأمن إذا لم تُساءل الدول عن الأضرار التي تسببت فيها. وبهذه الروح، ندعو المجلس مرة أخرى إلى العمل دون إبطاء لإرغام إسرائيل على تحمل مسؤولياتها.

وفيما يخص سورية، يرحب لبنان بالتراجع الكبير في أعمال العنف منذ توقيع المذكرة المتعلقة بإنشاء مناطق تخفيف التصعيد في أيار/مايو الماضي في أستانا. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها رعاة هذه العملية للحفاظ على وقف إطلاق النار وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية. ويتعين على المجتمع الدولي أيضا تعزيز التقدم الميداني ودعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص، السيد ستافان دي ميستورا، لاستئناف مفاوضات جنيف من أجل التوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب أن يأخذ الحل في الاعتبار تطلعات الشعب السوري إلى العيش في سلام وكرامة في بلد موحد ذي سيادة، وبما يمهد الطريق لعملية إعادة إعمار قابلة للاستمرار ولعودة ملايين اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم.

في ختام ما يمكن أن يكون بياني الأخير بصفتي الممثل الدائم للبنان لدى هذه الهيئة، لا يسعني إلا أن أعرب عن الأمل في أن يتحمل المجلس أخيرا ودون إبطاء مسؤولياته، وفق ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، بما يفتح آفاق حقيقية لتحقيق السلام العادل والدائم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد ماورو فييرا (البرازيل) (تكلم بالفرنسية): أشكر فرنسا على عقد جلسة اليوم.

وسأدلي بنسخة مختصرة من بياني. وسيكون النص الكامل للبيان متاحا لكي يجري تعميمه.

إننا نرحب بالتطورات الجديدة صوب إعادة التوحيد السياسي لدولة فلسطين، ولا سيما الاتفاق الموقع في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، والخطوات المتخذة لبسط سلطة حكومة الوفاق الوطني في قطاع غزة، ونشجع الجماعات السياسية الفلسطينية على مواصلة حوارها. لكن لا يزال يساورنا القلق جراء استمرار توسيع المستوطنات غير القانونية في الأراضي المحتلة، وكذلك المناقشات بشأن تعديل القانون الأساسي المتعلق

بالقدس الذي اعتمدته إسرائيل في عام ١٩٨٠ وأبطله القرار ٤٧٨ (١٩٨٠). ولا بد من تفادي الإجراءات الانفرادية الأخرى التي يمكن أن تعرقل عملية السلام.

إن البرازيل تؤكد من جديد التزامها الكامل بحل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن، ضمن حدود معترف بها دوليا ومتفق عليها بصورة متبادلة على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. ونُذكّر بالمسؤولية الأساسية للمجلس عن دعم استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

ترحب البرازيل بقرار مجلس الأمن المتعلق بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وننوه بالمشاركة البناءة لكل من فرنسا وإيطاليا في المفاوضات لضمان استمرارية العناصر الأساسية لولاية القوة. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدِّر تماما إسهام القوة المؤقتة في استقرار لبنان. وفرقة العمل البحرية التابعة للقوة بدور مهم في منع الاتجار بالأسلحة وإيصالها إلى جهات من غير الدول في لبنان، وفي تدريب القوات البحرية اللبنانية. ويجب أن يستمر امتلاكها الوسائل اللازمة للاضطلاع بمهامها. ونأمل أن يواصل المجلس تقديم دعمه الكامل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة وأن يأخذ في الاعتبار آراء حكومة لبنان والبلدان المساهمة بقوات عند التجديد المقبل لولايتها.

تشعر البرازيل بالقلق أيضا إزاء محنة اللاجئين السوريين والفلسطينيين في لبنان، وبينما ننوه بالضيافة والكرم اللبنانيين وروح التسامح التي تتسم بها الديمقراطية اللبنانية، فإننا نؤكد ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل مساعدة هؤلاء الأشخاص. ومن الضروري توفير التمويل لخطط الطوارئ التي تضعها الوكالات المتعددة الأطراف لاستخدامها في الميدان وتحسين ظروف المجتمعات المضيفة وتعزيز مبادرات إعادة توطين اللاجئين وضمان حقهم في العودة.

ويقوم بلدنا بدوره، من خلال استضافة آلاف اللاجئين المتضررين من النزاع في سورية. وسينص قانوننا الجديد الخاص بالهجرة على تأشيرة إنسانية للسفر إلى البرازيل ستُمنح للأشخاص عديمي الجنسية ولرعايا البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار أو النزاع المسلح أو الكوارث أو الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. ونشجع البلدان الأخرى على اتخاذ خطوات لاستضافة اللاجئين الفارين من الصراعات في الشرق الأوسط لتخفيف الضغوط الحالية على البلدان النامية الأقرب لمسارح هذه الصراعات، مثل لبنان والأردن وتركيا.

وإذ ننتقل الآن إلى الصراع في سورية، فإننا نرحب بوضع اللمسات الأخيرة على المعايير المتعلقة بإقامة أربع مناطق للتخفيف من التصعيد التي تمخضت عنها عملية أستانا. وعلينا الآن أن نضمن أن تؤدي الجهود الجارية لمعالجة البعد الأمني للأزمة إلى إحراز تقدم ملموس في اتجاه التوصل إلى حل سياسي يستند إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونرحب بتحرير المناطق التي كان يحتلها تنظيم داعش في شرق سورية، لكننا نؤكد ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني عند شن مثل هذه الهجمات.

وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فإننا نلاحظ زيادة في عدد الرسائل المقدمة إلى مجلس الأمن لتبرير استخدام العمل العسكري في سياق مكافحة الإرهاب، بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ومن الضروري أن توفر تلك الرسائل معلومات كافية عن الهجوم الذي يتم التذرع فيه بالحق في الدفاع عن النفس، مما يسمح بتقييم مدى التناسب وضرورة استخدام القوة. ولتعزيز الشفافية، تقترح البرازيل نشر جميع هذه الرسائل على موقع مجلس الأمن على شبكة الإنترنت. ونلاحظ باهتمام المناقشات الجارية بشأن جهود التعمير والانتعاش الاقتصادي في سورية. ومن المهم تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين والنازحين بصورة طوعية وكريمة وآمنة.

وأخيرا، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة عن إيران. إن البرازيل تضم صوتها إلى العديد من البلدان التي تؤيد الحفاظ

على خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني. إن الخطة هي إطار متين متعدد الأطراف تم اعتماده على نحو قانوني بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وهي تقوم بدور رئيسي في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط وفي تنفيذ نظام عدم الانتشار.

وقد ظلت البرازيل تؤمن منذ وقت طويل بأن من شأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أن يسهم في تحقيق السلام في المنطقة. ونحن نضيف إلى ذلك الموقف التقليدي صكا قانونيا جديدا للترويج لعالم خال من الأسلحة النووية – معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي كانت البرازيل أول بلد يوقع عليها. إننا نشجع جميع البلدان على الانضمام إلى المعاهدة، ونهنئ بحرارة الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، شريكتنا في العملية، على منحها جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧.

الرئيس (تكلَّم بالفرنسية): أُعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن تقدير وفد بلدي للرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

إنني أؤيد البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في لب جميع النزاعات في الشرق الأوسط. وقد استمر ذلك الظلم لأكثر من سبعة عقود وتفاقم بسبب السياسات الإسرائيلية التوسعية والعدوانية تجاه الفلسطينيين والمنطقة بأسرها. ولن تخدم محاولات الولايات المتحدة استبعاد هذه المسألة من جدول أعمال مجلس الأمن أي غرض آخر سوى تجاهل معاناة الشعب الفلسطيني الناجمة عن القمع والاحتلال الإسرائيليين – الحالة المأساوية الأطول مدى – بدعم من الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

إن كامل التاريخ الإسرائيلي يبدأ بالاحتلال غير الشرعي للأراضي الفلسطينية والعدوان بلا رادع ضد البلدان المجاورة والبلدان الأخرى في الشرق الأوسط – في ١٤ حالة على الأقل منذ عام ١٩٤٨. ولا يزال ذلك النظام ينتهك بشكل صارخ ومتغطرس ٨٦ قرارا على الأقل من قرارات المجلس، من القرار ٥٤ (١٩٤٨) إلى القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وقد جرت تلك الانتهاكات مع الإفلات التام من العقاب الذي ما زال يتمتع به ذلك النظام. كما تواصل إسرائيل الاستخفاف بجميع الأنظمة الدولية التي تحكم أسلحة الدمار الشامل برفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتمثل الأسلحة النووية التي في أيدي النظام أخطر تهديد لأمن دول الشرق الأوسط كافة.

وعلى الرغم من أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية هو، بالتأكيد المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، فإن هناك جهات أخرى مساهمة في ذلك. فالتدخل الأجنبي والاحتلال وما ترتب عليه من عدم الاستقرار ومحاولات تشكيل المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط قد أوجد تربة خصبة للإرهاب والإرهابيين والجماعات المتطرفة. وقد تم تحويل تلك الجماعات، التي تلقت دعما أوليا من الولايات المتحدة وحلفائها، إلى الوحوش التي تهدد الآن من دعموها في وقت من الأوقات وأوجدوها. وتحاول الولايات المتحدة أن تسند الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في الشرق الأوسط إلى العوامل الخطأ. وكما أكد قائدنا الأعلى لتوه اليوم، فإننا لن نهدر وقتنا في الرد على بجاحات ذات طبيعة غاشمة.

إننا لم نتجاهل الأزمات الخطيرة التي تؤثر على المنطقة واقترحنا، في مناسبات عديدة، خططا ترمي إلى إنهاء النزاعات المسلحة. وللأسف وقع كل اقتراح تقريبا من اقتراحاتنا، بما في ذلك إنشاء منتدى للحوار الإقليمي، على آذان صماء. ولكن

هذه الأزمات يرسخها الراغبون في صرف دولاراتهم في المعدات العسكرية الأمريكية الجميلة. المعدات العسكرية والأسلحة التي تستهدف النساء والأطفال في اليمن ليست جميلة. والجمال، بالأحرى، يكمن في أعين الأطفال الأبرياء الذين يقتلون.

وإنني أقول بثقة تامة أنه لا يوجد بلد فعل أكثر مما فعلته إيران في مكافحة تنظيم داعش في المنطقة. فإذا كانت لدينا طموحات هيمنة، لم يكن للاتفاق النووي أن يتم على الإطلاق. إن النهج الذي تتبعه الإدارة الجديدة للولايات المتحدة، والاستراتيجية الخطيرة المعتمدة مؤخرا فيما يتعلق بالصفقة وإيران يتعارضان مع إرادة المجتمع الدولي. إننا نشهد اليوم ولايات متحدة أكثر عزلة على الصعيد العالمي من أي وقت مضى، بينما ظهرت طبيعة حسن النية التي تتسم بها سياسات إيران ومواقفها للمجتمع الدولي.

وفي الختام ينبغي أن أقول أنه لا يصعب الاهتداء إلى النهج الصحيح، فيما يتعلق بالشرق الأوسط. فذلك يتطلب استعدادا للانخراط والبحث عن السلام والعدالة فيما يتعلق بمشكلة القضية الفلسطينية التي طال أمدها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئ فرنسا على إثارة هذه المسألة الهامة مرة أخرى في إطار مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط.

كما نود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وللبيان الذي ستدلي به ممثلة كوبا بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. كما نشكر السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية.

ويسر إندونيسيا أن ترحب بالاتفاق التاريخي الذي توصل إليه قادة حماس وفتح الأسبوع الماضي. ونحن نعتقد أن فلسطين المتحدة ستزيد من تعزيز كفاحهما من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني عن طريق حل الدولتين. وقد ظلت إندونيسيا، بوصفها مناصرة دائمة للقضية الفلسطينية، تحث دائما على الوحدة بين جميع الفلسطينيين لتمكينهم من مواجهة مسائلهم المشتركة معا. ويمثل الاتفاق خطوة أساسية نحو إعادة التوحيد الكامل للضفة الغربية وقطاع غزة، ويحيي احتمالات الإنشاء السلمي لدولة فلسطينية. ونحن نقدر دور مصر في هذا الصدد. فالاتفاق محل حفاوة هائلة في إندونيسيا، حيث رحب به كامل شعبنا ترحيبا حارا. وتشيد إندونيسيا بقيادة الشعب الفلسطيني وتحتفي بالوحدة الفلسطينية.

وتكرر إندونيسيا مرة أخرى مناشدة أعضاء المجتمع الدولي الوفاء بالتزامهم بالدفع من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط عن طريق الاضطلاع بالدور المنوط بهم، تماما كما فعلت القيادة الفلسطينية الأسبوع الماضي بإعادة الوحدة. ويكتسي ذلك النداء أهمية خاصة في سياق مجلس الأمن، بالنظر إلى الوفاء بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين.

وقد ظل استمرار النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي لوقت أطول بلا داع في تاريخ البشرية، يشكل مصدر قلق دائم لإندونيسيا، مع آثار مؤسفة مترتبة على أجيال من الأطفال الذين وجدوا من العسير عليهم أن يعيشوا حياة طبيعية. ونكرر التأكيد على أن الوقت قد حان لإنهاء هذا النزاع، إذ نشير إلى الاعتماد بالغ الأهمية للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وندعو مرة أخرى إلى تنفيذه تنفيذا كاملا. وقد رفض المجلس، في حكمة القرار المتمثلة في إبداء رؤيته للسير على طريق السلام، إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، في الوقت الذي يدينها إدانة قاطعة باعتبارها غير شرعية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

وتظل المستوطنات تشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين والتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

ولذا فإننا نعرب عن أسفنا أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم تتلق، حتى موعد انعقاد هذه المناقشة المفتوحة، تقريرا موضوعيا من الأمين العام، على النحو المنصوص عليه في القرار، يورد تفاصيل تنفيذه. وفي واقع الأمر، لا يزال يتعين إحالة ثلاثة من هذه التقارير الفصلية.

ويذكر وفد بلدي أنه بعد بضعة أشهر من اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن بناء أول مستوطنة جديدة في الضفة الغربية منذ عقدين من الزمان.

تلك السياسة التي خرجت عن سلطة هذا المجلس، خاصة فيما يتعلق بمضمون القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وإخفاق الأمم المتحدة في اتخاذ التدابير الضرورية للتنفيذ والحرص على الإبلاغ متى توقعت ذلك في الوقت المناسب لا يمكن إلا أن يعطي لإسرائيل الثقة في غير محلها في خطأ نهجها ويشجعها على الاستمرار في تقويض الحل العادل والدائم المتوخى في حل الدولتين.

وفيما يتعلق باليمن، فإن إندونيسيا لا ترى سبيلاً آخر للتوصل إلى حل للنزاع إلا من خلال عملية تفاوض بقيادة يمنية تشارك فيها جميع الأطراف المعنية بطريقة جامعة وسلمية وديمقراطية. فما من حل عسكري للنزاع. إن عدم تحقيق نتائج ملموسة في عملية السلام لا يزال يتسبب في معاناة المدنيين اليمنيين، مما يسبب مزيداً من الأضرار يومياً للحالة الإنسانية في اليمن، التي تتفاقم بسبب المجاعة وتفشي الكوليرا. وإندونيسيا تهيب بالطرفين العودة إلى طاولة المفاوضات بحسن نية لضمان التوصل إلى تسوية سلمية.

أما بالنسبة لسورية، فتؤكد إندونيسيا على أن عملية أستانا والمبادرات الإقليمية الأخرى التي أطلقت في الأشهر الأخيرة لإنهاء الأعمال العدائية المحلية قد أدت إلى تخفيض كبير في مستوى القتال في البلد، من خلال تنفيذ العديد من مناطق التهدئة. ونشدد على ضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية. والمطلوب مزيداً هو إعادة الإعمار والتأهيل، فضلا عن ضمان سلامة ورفاه المدنيين في سورية. وتقدر إندونيسيا أيما تقدير الأنشطة التي يقوم بها العاملون في المجال الإنساني من موظفي الأمم المتحدة المتمركزين في سورية، وهم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية إلى جانب جمعية الهلال الأحمر العربي السوري.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن إندونيسيا لن تحيد عن التزامها بدعم الكفاح الفلسطيني من أجل الاستقلال كشريك حقيقي في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للحفاظ على السلام في الشرق الأوسط. ومع ذلك، أود أن أختتم بياني بتوجيه سؤال إلى القاعة هذه: كم نحتاج من المناقشات المفتوحة بشأن قضية فلسطين قبل إحراز تقدم على أرض الواقع؟ إن الحياة على المحك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): ترحب بيرو بعقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونحن ممتنون للإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمها السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

والمعالجة المتاحة للمسألة الحساسة المتعلقة بالقضية الفلسطينية في مثل هذا المحفل تفضي عادة إلى اتخاذ إجراءات في الميدان من شأنها أن تقوض حل الدولتين المنتظر. إن التدهور الخطير في الحالة الإنسانية في غزة، والأعمال الإرهابية المختلفة غالباً ما تكون محط اهتمامنا في مثل هذه المناقشات. غير أننا في هذه المناسبة نقدر الالتزام بالمصالحة بين الفلسطينيين المتفق عليها في الأيام الأخيرة، برعاية مصر، والتي نأمل أن تعزز عملية

السلام بين إسرائيل وفلسطين. ويحدونا الأمل في أن يتيح هذا الاتفاق لحكومة الوفاق الوطني أن تستأنف مسؤولياتها في قطاع غزة وأن تكون أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة لسكانه، ولا سيما توفير الخدمات الأساسية. ونأمل كذلك أن تضع الأساس لإعادة توحيد غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تحت سيطرة حكومة فلسطينية شرعية وديمقراطية. علاوة على ذلك، ومن خلال إحداث أثر إيجابي على الأوضاع الأمنية، أن يمهد هذا الاتفاق للإلغاء التدريجي للقيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع من غزة وإليها. ولهذا الغرض، لا بد من التخلي نهائياً عن استخدام العنف والاعتراف بوجود دولة إسرائيل.

وفي هذا السياق، من الضروري إعطاء شعور متجدد بالإلحاح لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تشجيع المفاوضات المباشرة بين الأطراف بغية تحقيق حل الدولتين – دولتان تعيشان جنباً إلى جنب في ظروف من السلام والاعتراف المتبادل. وفي هذا الصدد، فإن بيرو تشجع وتؤيد الالتزام الأكثر وضوحاً من جانب المجموعة الرباعية، والدعم المتجدد لمبادرة السلام العربية في عمان، والمساعي الحميدة التي تبذلها مختلف الدول الأوروبية، وجهود الولايات المتحدة والجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها مصر من أجل السلام. ونحيي كذلك الالتزام الشخصي الذي أعرب عنه الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، خلال زيارته الرسمية الأولى للمنطقة لمساعدة الأطراف على استئناف مفاوضات مجدية.

إن بيرو، البلد الملتزم بتعددية الأطراف وتطوير القانون الدولي، تولي أهمية قصوى للامتثال بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، مثل القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يدعو إسرائيل إلى الكف عن ممارساتها الاستيطانية وهدم المنازل وعمليات الإخلاء في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. وبيرو تحيط علماً مع القلق بالتقارير التي قدمها السيد ملادينوف بشأن تكثيف تلك الممارسات على مدار السنة. فهذه الممارسات تشكل تهديداً خطيراً للسلامة الإقليمية للدولة الفلسطينية وتجعل حل الدولتين بعيد المنال على نحو متزايد. علاوة على ذلك، ووفقا لأحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، نكرر الدعوة لجميع الأطراف المعنية مباشرة لوضع حد لأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والخطاب المؤجج للمشاعر، الأمر الذي يزيد من حدة المشاعر ويعمق الاستياء.

وفي هذا السياق، تقر بيرو بحق إسرائيل غير القابل للتصرف في حماية أمنها ووجودها من خلال ممارسة الدفاع المشروع عن النفس، وفقاً لمبدأي التناسبية والمشروعية. ومنذ عام ١٩٤٧، عندما كانت بيرو جزءا من اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين، ظل موقفنا واضحاً وثابتاً بشأن هذه المسألة. ونحن نؤيد الحل القائم على وجود دولتين تعيشان داخل حدود آمنة ومعترف بها بصورة متبادلة، كأساس للتعايش السلمي.

على هذا المنوال، وخلال مشاركتها الوشيكة كعضو غير دائم في هذا المجلس خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ستواصل بيرو دعم تيسير وضع إطار الحد الأدنى من التفاهم من أجل استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين وتحسين الحالة على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): يتقدم وفدي بالشكر للرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة. أود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية.

إن المناقشات بشأن الحالة في الشرق الأوسط عادة ما تصبح تذكرة قاتمة بشبح العنف والاضطراب والصراع الذي تضرر منه الملايين في كل أنحاء المنطقة. ولا يجسد ذلك أكثر من محنة ومعاناة الشعب الفلسطيني. وفي الذكرى السنوية الخمسين

للاحتلال غير المشروع لوطنهم، من المؤسف أن تظل تطلعات الفلسطينيين إلى أن يعيشوا حياة الحرية والكرامة مثلاً أعلى بعيد المنال. إن عدم إحراز تقدم بشأن المسألة الفلسطينية لم يخذل آمال وتطلعات أجيال من الفلسطينيين فحسب، بل زرع بذور العداء والخلافات التي لا تبدو لها نهاية في المنطقة.

ومع ذلك، فإن بعض جوانب المشهد السياسي في الشرق الأوسط اليوم تبعث على التفاؤل. والمصالحة السياسية التي تمت بين فتح وحماس في القاهرة في الأسبوع الماضي تعتبر إنجازاً بارزاً. وهي لا تعيد الوحدة السياسية داخل الصفوف الفلسطينية فحسب، بل توفر أيضا زخما وقوة متجددين للقضية المشروعة للشعب الفلسطيني. ونهنئ الفلسطينيين على هذا الإنجاز الفريد، ونأمل أن يؤدي إلى إحراز تقدم حقيقي. ولكن هذا التطور بحد ذاته ليس كافياً لترجيح ميزان العدالة لصالح الفلسطينيين الذين عانوا طويلاً. وعلى المجتمع الدولي أن يجدد عزمه على الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي. وكخطوة أولى، يجب رفع الحصار غير القانوني والقمعي الذي تفرضه إسرائيل على غزة.

وإقامة دولة فلسطين القابلة للحياة والمستقلة والمتصلة الأراضي، على أساس معايير متفق عليها دولياً وحدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، هو الضمان المستدام الوحيد لإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط. وخلال زيارته إلى غزة مؤخراً، قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش: ”لدي حلم. حلم أن نرى ذات يوم الأرض المقدسة وقد ضمت دولتين.“ غير أن هذه الرؤية تقوض باستمرار وبكل صفاقة جراء المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي المحتلة. وكما أكد الأمين العام في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن عملاً بقراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإن النشاط الاستيطاني قد ازداد. بل ازدادت كثافته في الواقع.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الممارسة المنهجية المتمثلة في نزع ملكية الفلسطينيين لمنازلهم وتشريدهم من أراضيهم وحرمانهم من سبل معيشتهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مستمرة بلا هوادة.

وأي محاولات انفرادية تقوم بها إسرائيل بهدف تغيير أو إعادة صياغة الوضع الراهن القائم في مدينة القدس القديمة استفزاز غير مقبول لمليارات المسلمين في جميع أنحاء العالم، ويجب أن تتوقف. وقد تم تسليط الضوء على ذلك مرة أخرى أثناء التوترات المحيطة بالمسجد الأقصى الشريف في تموز/يوليه. وإيجاد حقائق بديلة على أرض الواقع لا يمكن أن يغير الحقائق التاريخية أو يحيد أو يبطل الحقوق القانونية لشعب يعيش تحت الاحتلال الأجنبي، في فلسطين أو أي مكان آخر.

إن تحقيق سلام عادل في فلسطين ليس مجرد مسألة ذات أهمية إقليمية؛بل هو شرط مسبق أساسي لتحقيق السلم والأمن العالميين. ولا يزال الحل القائم على وجود دولتين يمثل حتمية مطلقة. ولا توجد أي ”خطة بديلة“.ولا يمكن أن تكون هناك أي خطة أخرى عدا الحل القائم على وجود دولتين من أجل المنطقة.

إن التحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط معقدة ولا حصر لها. كما أنها كثيرا ما تكون مترابطة ويعزز كل منها الآخر، وبالتالي،فهي تتطلب المزيد من التعاون والتنسيق بين دول المنطقة.

وتؤكد باكستان مجددا تأييدها المطلق للسيادة والسلامة الإقليمية للشعب العراقي الشقيق. ونحن على اقتناع بأنه يجب إيجاد حل لمشاكل العراق داخل دولة عراقية موحدة وشاملة للجميع، مع الإقرار بمصالح الشعب العراقي كافة والتوفيق بينها.

وفيما يتعلق بسورية، فإن عملية مصالحة سياسية يقودها السوريون ويوجهونها هي السبيل الوحيد لإحلال سلام دائم في ذلك البلد. وتكتسي المحادثات بين الأطراف السورية أهمية محورية لتحقيق تلك الغاية. ويحدونا الأمل في أن تبدي الأطراف ما يلزم من المرونة والتوافق لتتجاوز خلافاتها.

ولا تزال الحالة في اليمن قاتمة، فهناك ١٥ مليون شخص في البلد يفتقرون إلى الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي والنظافة الصحية، في حين يواجه ٧ ملايين شخص خطر المجاعة. وكل ذلك تفاقم جراء الاشتباه في وقوع أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ حالة من الكوليرا.ويتطلب ذلك حدوث طفرة في الدبلوماسية، وكذلك الدعم الإنساني المقدم لملايين من الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء البلد.

وختاما، فقد أشار الأمين العام أنطونيو غوتيريش، في خطابه أمام الجمعية العامة هذا العام إلى أننا ”في عالم يعاني التمزق. نحن بحاجة إلى أن نكون عالما يجمعه السلام“.(A/72/PV.3، الصفحة ١). ولا يمكن أن تبدأ مسيرتنا نحو هذا المثل الأعلى للسلام العالمي المشترك والاتفاق العالمي إلا في الشرق الأوسط.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): لقد صدر في الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر لعام ١٩١٧، أي قبل مائة عام بالضبط، قرار استعماري بريطاني من طرف واحد ومن دون استشارة رأي الفلسطينيين، أصحاب الأرض، وهذا القرار يدعى ”وعد بلفور“، والذي وافقت عليه عصبة الأمم فحاولت شرعنته من خلال إقحامه في صك ما يسمى بالانتداب البريطاني على فلسطين في عام ١٩٢٢. وقد استمعنا إلى الزميل سفير بريطانيا هذا الصباح يعبر عن افتخار حكومات بلاده بإصدار هذا الوعد المعروف قانونيا على المستوى الدولي بأنه وعد ممن لا يملك إلى من لا يستحق. لقد عملت عصبة الأمم آنذاك كشركة استعمار استيطاني، فاستنسخت في فلسطين تجربتي شركة الهند الشرقية والشركة البريطانية – الجنوب أفريقية، وهما التجربتان اللتان ولد منهما نظامان عنصريان في كل من جنوب أفريقيا وفيما كان يسمى آنذاك روديسيا الجنوبية.

وبدلا من أن تراجع الأمم المتحدة نفسها وتصحح أخطاء عصبة الأمم، كما فعلت في أكثر من ملف، إلا أنها استمرت في نفس النهج المتعلق بفلسطين. إذ اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨١(د-٢) لعام ١٩٤٧ القاضي بتقسيم فلسطين وخلق الكيان الإسرائيلي. وحظي هذا الكيان بعده بعضوية الأمم المتحدة بضغط من الدول الكبرى.

إن الدعم والمساندة والحماية التي تقدمها بعض الدول لإسرائيل، بما فيها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، والتعطيل الممنهج والمقصود لتنفيذ عشرات القرارات القاضية بإنهاء هذا الاحتلال الغاشم، قد جعل إسرائيل تتغطرس في المنطقة، وفي قاعة مجلس الأمن. جعل إسرائيل تتوسع وتبتلع المزيد من الأراضي الفلسطينية والعربية، وترتكب جرائم واعتداءات وانتهاكات ممنهجة وموثقة للقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان، وهي كلها ترقى لأن تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

لقد حدد القرار ٢٧٣ لعام ١٩٤٩ شروط قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بأن تلتزم إسرائيل بالقرار ١٨١(د-٢) القاضي بإنشاء الدولة الفلسطينية، وأن تلتزم بأحكام القرار ١٤٩ لعام ١٩٤٨ القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. لكن ما حدث بعد ذلك كان، للأسف، العكس تماما. فقد نفذت الأمم المتحدة نصف قرارها ١٨١(د-٢) من حيث الترخيص بإنشاء الكيان الإسرائيلي فقط في فلسطين، في حين أنكرت على الفلسطينيين حقهم في إنشاء دولتهم، كما تخلت الأمم المتحدة تماما عن قرارها رقم ١٩٤ القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم. وهو الأمر الذي جعل الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني مضاعفا، وبقي مصيره رهن احتلال استيطاني وعنصري لا مثيل له في التاريخ الحديث.

إن بلادي طرف أساسي، كما تعرفون، في بند ”الحالة في الشرق الأوسط“. ونحن نؤكد مجددا بأن حق سورية السيادي

على الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، هو حق لا يخضع للتفاوض أو التنازل، وأن أرضنا المحتلة وحقوقنا المغتصبة ستعود بكاملها إلى أصحابها الشرعيين، وعلى المستوطنين الإسرائيليين أن يغادروا أرضنا في الجولان عاجلا أم آجلا. لن نتخلى عن حقنا باستعادة أرضنا المحتلة وتحرير مواطنينا الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري بكافة الوسائل التي يضمنها الميثاق ومبادئ القانون الدولي وقراراتكم أنتم.

إن استمرار الصمت الدولي والأممي المريب عن سياسات إسرائيل وممارساتها شجعها على التمادي في انتهاك اتفاقية فصل القوات وقرارات مجلس الأمن، من خلال تقديم جميع أشكال الدعم للجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الفصل في الجولان السوري، بما فيها جبهة النصرة وداعش، وتسهيل استيلاء هذه المجموعات على مواقع الأندوف، بشكل عرض حياة أفراد القوة للخطر، لا بل تم خطف مجموعات من الوحدة الفيجية والوحدة الفلبينية كما تذكرون. وتمادت إسرائيل في إجرامها من خلال تقديمها الدعم بشكل مباشر وغير مباشر لتنظيم داعش الإرهابي وشنها لغارات غادرة متكررة على أراضي الجمهورية العربية السورية دعما للمجموعات الإرهابية. يعني إسرائيل لا تساعد داعش فقط في الجولان السوري المحتل، وإنما داخل سورية. تقوم بمساندة شراذم إرهابيي داعش داخل سورية.

إن بلادي تؤمن بأنه كان وما زال أمام مجلس الأمن مسؤولية تاريخية في تصحيح مسار البوصلة وفي إعادة الأمور إلى نصابها. فالغاية التي تجمعنا هنا كل شهر ومنذ سنوات عديدة ينبغي أن تتمثل في أن يتخذ مجلس الأمن – إن كان حريصا فعلا على تحقيق الأمن والسلم في المنطقة وازدهارها – الإجراءات الفورية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري المحتل، والانسحاب من هذه الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري المحتل وأجزاء من جنوب لبنان، إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وتطبيق قرارات المجلس ٤٩٧، و ٣٣٨، و ٢٤٢.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة رئيس الأساقفة برناردیتو كليوباس أوزا، المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (تكلم بالإنكليزية): إن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تشكل بؤرة نزاعات مسلحة متعددة، تؤججها أسباب شتى ومصالح العديد من أصحاب المصلحة الذين يشاركون في هذه النزاعات بشكل أو بآخر. ومن بين تلك النزاعات، التي شكلت مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي على مدار السنوات ٧٠ الماضية، المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية غير المكتملة. ولا تزال القضية الفلسطينية تشكل المسألة الأكثر إلحاحا من بين كل المشاكل التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط. وسيكون لحلها أثر مفيد على الأزمات الأخرى في المنطقة، يساعد على إحلال السلام الدائم والاحترام المتبادل بين مختلف العناصر وأصحاب المصلحة في الشرق الأوسط.

ولهذا السبب، كما فعل الكرسي الرسولي منذ عام ١٩٤٧، فإنه يواصل تأكيد دعمه مرة أخرى لحق إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها في جو من الاحترام المتبادل والتعاون. ويؤكد الكرسي الرسولي مجدداً دعمه لحل الدولتين المستقلتين، اقتناعا منه بأن ذلك هو الخيار الوحيد الذي يتيح التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين.

ويهيب الكرسي الرسولي بالسلطات الإسرائيلية والفلسطينية إظهار الإرادة السياسية الصلبة للوصول إلى حل ومنح الشعبين الهدية الثمينة المتمثلة في العيش في سلام وأمن. وسينطوي هذا التصميم على الامتناع عن أي أعمال استفزازية أو تحريض أو تصريحات مؤججة للمشاعر، بهدف نزع فتيل التوترات الميدانية وإعادة بناء الثقة وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء مفاوضات. وثمة حاجة إلى الدعم المحايد من جانب المجتمع الدولي لمساعدة الطرفين

على التفاوض بثقة مع احترام الحقوق المتبادلة ومساعدتهما على إدراك أن التفاوض الصادق هو السبيل الأكثر فعالية لتحقيق نتائج مشرفة ومفيدة للطرفين.

إن الكرسي الرسولي ينوه مع الارتياح بالاتفاق الأخير بين الفلسطينيين، والذي يشير على ما يبدو إلى الإرادة القوية في التوصل إلى حل دائم.

ويود الكرسي الرسولي التأكيد مجدداً على الوضع الراهن التاريخي للقدس، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويرفض أي تدابير انفرادية ترمي إلى تغييره. ويعتقد وفد الكرسي الرسولي أن المدينة المقدسة يجب أن تكون مكاناً للتلاقي والسلام، وأنه ينبغي كفالة حرية وصول أتباع الديانات التوحيدية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلام، بل وجميع الأشخاص من ذوي النوايا الحسنة، إلى الأماكن المقدسة دون معوقات.

ويود وفدي أن يعرب عن خالص تقدير البابا فرنسيس وتشجيعه القوي لجميع أولئك الذين يعملون دون كلل من أجل إيجاد حلول سياسية عادلة للصراعات العديدة في الشرق الأوسط، وتقديم المساعدة بكل السبل لضحايا أعمال العنف التي تتجاوز الوصف. ونظرا لاستمرار الاحتياجات الإنسانية الكبيرة في المنطقة، يضم الكرسي الرسولي صوته للنداءات الهادفة إلى حشد المزيد من التمويل لمساعدة اللاجئين والبلدان المضيفة المتضررة، ولا سيما الأردن ولبنان والعراق وتركيا ومصر.

ويتعين احترام حقوق كل مواطن في كل مكان من الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، فإن سيادة القانون، بما في ذلك احترام الحرية الدينية والمساواة أمام القانون على أساس المواطنة بغض النظر عن الأصل أو العرق أو الدين، أمر أساسي لتحقيق وصون التعايش السلمي والمثمر بين الأفراد والجماعات المحلية في المنطقة وخارجها.

ولكي يكون عام ٢٠١٧ بداية لحقبة سلام لجميع شعوب الشرق الأوسط، يجب على جميع الأطراف المعنية بالصراعات في المنطقة وعلى حلفائهم الأجانب وعلى المجتمع الدولي بأسره عدم ادخار أي جهد لإسكات الأصوات المطالبة بالحرب والشروع في مفاوضات جادة من أجل التوصل إلى حلول سياسية دائمة للمشاكل في الشرق الأوسط، الناشئة منها والمستمرة على السواء.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، أود التعبير عن شكري على عقد هذه الجلسة الهامة، كما أتقدم بالشكر للسيد ميروسلاف ينتشا على إحاطته الإعلامية القيمة التي قدمها اليوم أمام مجلس الأمن.

وأعرب عن تأييدنا لما جاء في كلمة ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

أكثر من ٥٠ عاما مضت على الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لم نشهد خلالها إلا استمرارا لمسلسل الانتهاكات لأبسط قواعد القانون الدولي ومخالفة إسرائيل كسلطة قائمة بالاحتلال لالتزاماتها القانونية، التي نصت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية.

كما أن السياسات والخطط الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف تهويد المدينة المقدسة وتشويه هويتها العربية والإخلال بتركيبتها السكانية وعزلها عن محيطها الفلسطيني لا تزال مستمرة، ناهيك عن التوسع في الأنشطة الاستيطانية غير القانونية وغير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك على الرغم من جميع قرارات مجلس الأمن على مدى السنوات الماضية التي حملت في مضامينها ما يدين الممارسات الإسرائيلية ويؤكد على عدم قانونيتها وعدم شرعيتها. وآخر تلك القرارات هو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وفي المقابل، يقف المجتمع الدولي وللأسف الشديد عاجزا عن حمل السلطة القائمة بالاحتلال على تنفيذ قراراته.

وإن ما يبعث على المزيد من القلق هو الازدراء الذي تمارسه هذه السلطة المحتلة لمجلس الأمن ولقراراته، والتي من المفترض أن تكون ملزمة التنفيذ، وفقا للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

ترفض دولة الكويت جميع الخطوات الإسرائيلية الأحادية التي تستهدف تغيير الحقائق على الأرض وتقوض حل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧، كما تؤكد أن السلام المنشود يجب أن يبدأ بإنهاء الاحتلال الذي أتم عامه الخمسين، وذلك استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية التي تبنتها جميع الدول العربية في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، والتي تقوم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة إلى حدود ٤ من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وتضمن معالجة جميع قضايا الوضع النهائي، وبما يفضي إلى نيل الشعب الفلسطيني جميع حقوقه السياسية المشروعة بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية.

إن دولة الكويت ترحب بما تم التوصل إليه من اتفاق بين الأشقاء الفلسطينيين في حركتي فتح وحماس. وفي هذا الصدد، نشيد بما قامت به جمهورية مصر العربية من جهود حثيثة للتوصل إلى هذا الاتفاق، حيث أن المصالحة الوطنية بين الأشقاء الفلسطينيين تعد إنجازا تاريخيا وخطوة مهمة في الاتجاه الصحيح لإنهاء حالة الانقسام والتفكك، التي أضرت بالقضية الفلسطينية كثيرا. كما أن هذا الاتفاق يعد مدخلا لتوحيد الصف الفلسطيني، لمواجهة التحديات التي تتعرض لها القضية الفلسطينية ويسهم في تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق إلى إقامة دولته المستقلة.

وفي هذا الصدد، فإن دولة الكويت، وهي على أعتاب الدخول إلى مجلس الأمن كعضو غير دائم للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، تود التأكيد على أنها مستمرة في دعمها للقضية الفلسطينية ومواصلة العمل للضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للكف عن ممارساتها وسياساتها المخالفة لقرارات الشرعية الدولية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، بما فيها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وإلزامها باحترام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولا بد كذلك من تحقيق تقدم ملموس تقوده الجهات الدولية المعنية وخاصة مجلس الأمن وتحديدا الدول الخمس دائمة العضوية، بالإضافة إلى المجموعة الرباعية والشركاء الدوليين، على أن تنصب جهود جميع تلك الجهات على تحديد سقف زمني واضح لاستكمال المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بهدف الوصول إلى حل الدولتين، بما يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في التعبير عن تقديرنا لكم، سيدتي، ولوفد فرنسا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وتؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ونرحب أيضا بتقرير الأمين العام (S/2017/515) عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). لكننا، نؤكد من جديد الموقف الذي عبر عنه ممثل فنزويلا باسم حركة عدم الانحياز بشأن الحاجة إلى تقديم تقرير خطي موضوعي، والذي من شأنه أن يشكل سجلا مهما لعملية التنفيذ وأن يثني عن الانتهاكات المستمرة للقرار. ويتعين أن يتضمن أيضا تقييما للأثر الإنساني لهذه الانتهاكات في الأجل الطويل.

تنعقد هذه المناقشة المفتوحة على خلفية إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الموافقة على بناء ٨٠٠ ٣ وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية للمستوطنين اليهود. وتشكل زيادة التوسع الاستيطاني انتهاكاً للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. كما أنها تسفر عن تجاهل مستمر

للمعايير الدولية اللازمة لمجلس الأمن للوفاء بولايته الأساسية المتمثلة في السعي إلى السلام والأمن الدوليين، فضلاً عن كونها انتهاكاً مباشراً للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ولا يمكن السماح باستمرار هذه الحالة على أرض الواقع. إنها آفة تصيب ضمير المجتمع الدولي. وما من شك في أن نمط انتهاكات حقوق الإنسان المتصل بالاحتلال يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بتحقيق المشروع الاستيطاني. تقوض مواصلة إسرائيل الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة على نحو خطير حل الدولتين وتهدد وحدة الأرض للدولة الفلسطينية المقبلة. وهي عقبة كأداء أمام تحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط الأوسع.

وتودّ جنوب أفريقيا أن تؤكد على الحاجة الملحة إلى أن ترفع إسرائيل الحصار البرّي والبحري غير القانوني المفروض على غزة، والذي دخل الآن عامه السابع. ولا يزال الحصار يزيد من تفاقم الوضع الاجتماعي – الاقتصادي والإنساني المتردي أصلاً في غزة. إذ بلغ معدل البطالة في غزة ٣٨,٤ في المائة، حيث سجلت البطالة في صفوف الشباب والنساء نسبة مذهلة بلغت ٦٠ و ٨٤ في المائة على التوالي. وساهم في إذكاء هذه الحالة الاقتصادية اعتماد دولة فلسطين في الطاقة على إسرائيل، ولا يمكن لهذا إلا أن يُغذّي الاستياء في صفوف السكان الشباب المحرومين. إن استمرار الاحتلال والحالة في غزة يجعلان من المستحيل تقريباً تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذه الإجراءات الأخيرة هي جزء من نمط طال العمل به لخنق إنشاء دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء وتكشف عن نهج مخادع لإيجاد حل للأزمة، التي استمرت نصف قرن بدون حل.

ترحب جنوب أفريقيا بالنتائج الإيجابية لصفقة المصالحة الفلسطينية وتأمل في أن توفر أساساً فعالاً وموحداً لإدارة غزة وتشجيع مزيد من الوحدة الوطنية في فلسطين. وينبغي أن تكون هذه الوحدة أمراً حيوياً ليس في السعي إلى تحقيق حياة أفضل للفلسطينيين في غزة وحسب، بل في تقديم تبيان موحّد ومتسق لشواغل الفلسطينيين.

ولا يزال وفد بلدي يعرب عن قلقه البالغ إزاء حالة السجناء والمعتقلين الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال. ولا تزال هذه الحالة مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي أيضاً. وفي هذا الصدد، ندعو إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان لجميع السجناء الفلسطينيين والالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ذوي الصلة، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. كما ندعو السلطات الإسرائيلية إلى أن تنفذ بالكامل وعلى الفور قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المعروفة باسم قواعد نيلسون مانديلا، فضلاً عن القواعد المتعلقة بمعاملة السجينات، المعروفة باسم قواعد بانكوك.

ويشعر وفد بلدي بالقلق أيضاً إزاء الفجوة التمويلية في الميزانية التشغيلية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي ظل غياب الحل السياسي الدائم، لا يسع المجتمع الدولي أن يتنصل من مسؤوليته وواجبه تجاه اللاجئين الفلسطينيين ومن أجل كفالة استمرار عمل الوكالة استناداً إلى أساس مالي متين. وستواصل جنوب أفريقيا، من جانبها، دعم الأونروا من خلال مساهماتها المالية. وبوصفنا عضواً في المجموعة المؤلفة من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، سوف نقدم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني من خلال صندوق مجموعة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية والمنظمات الدولية الأخرى، فإننا ندعم المشاريع في نابلس في غزة.

وفي الختام، تتفق جنوب أفريقيا مع المجتمع الدولي على أن السبيل الوحيد لإحلال سلام حقيقي ودائم بين إسرائيل وفلسطين هو من خلال المفاوضات الشاملة وغير المشروطة. وينبغي أن تتناول هذه المفاوضات جميع مسائل الوضع النهائي،

بما في ذلك التوسيع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة ورفع الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة والاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية. ونعتقد أن من شأن ذلك أن يسهم إسهاماً كبيراً في السلام والأمن في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط ويحل واحداً من أكثر النزاعات طولاً في القرن الماضي.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد غريتس (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. أود أيضاً أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع الهام المتمثل في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفصلة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به نائب وزير خارجية فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي سيدلي به ممثل نيكاراغوا باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

منذ اجتماعنا السابق، في تموز/يوليه (انظر S/PV.8011)، واصلت إسرائيل الزيادة في نشاطها الاستيطاني بمعدل أسرع من العام الماضي. وقد تمحورت الأنشطة الاستيطانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير حول القدس الشرقية، حيث وضعت خطط لأكثر من ٢ ٣٠٠ وحدة سكنية في تموز/يوليه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم توقف إسرائيل جميع أنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو تحترم جميع التزاماتها القانونية المترتبة عليها في هذا الصدد. إن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. وهي تشكل عائقاً خطيراً أمام عملية السلام وتحقيق حل الدولتين.

وقد تواصل أيضاً تدمير المنازل الفلسطينية والهياكل الأساسية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإن كان ذلك بمعدل أبطأ، حيث تم هدم ٣٤٤ مبنى منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، مما أدى إلى تشريد قرابة ٥٠٠ شخص. ومن الحقائق الأخرى المحزنة هي أن مرافق تعليمية يحضرها ١٧٥ طفلاً قد هُدمت أو تضررت في ٣ آب/أغسطس. وتقول حكومة إسرائيل إن هذه المرافق شُيدت بصورة غير قانونية، رغم أنه يكاد يكون من المستحيل الحصول على تراخيص لبناء المنازل والهياكل الأساسية الفلسطينية الجديدة في الضفة الغربية المحتلة.

وفي ٢٦ تموز/يوليه، تمت القراءة الأولى لإدخال تعديل على ”القانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل“ في اللجنة القانونية للكنيست. وإذا تمت الموافقة على القانون، فمن شأنه زيادة تكريس السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية.

ولا تزال مسألة العنف أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون حل هذا النزاع. وكما ينص دستورنا بوضوح، تشجع ناميبيا ”على تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية“. ونشير إلى الوفيات بسبب الهجمات على الجانبين – فلسطينيين وإسرائيليين – مع الأسى والقلق. ونغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لإدانة الإرهاب بجميع أشكاله وندعو إلى الحوار بين جميع الأطراف.

وعلى الرغم من التحديات المستمرة، نشعر بالتشجيع من الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله إلى غزة في بداية تشرين الأول/أكتوبر، وهي الأولى له في غضون عامين. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت حماس والسلطة الفلسطينية على اتفاق المصالحة الذي يهدف إلى رأب الصدع القائم منذ عقد من الزمن. وهي تضع غزة والضفة الغربية تحت حكومة واحدة للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٧. كل هذه خطوات إيجابية نأمل أن تبين لنا تحركاً إلى الأمام.

ومع استمرار النزاع في سورية، نشعر بالتشجيع إزاء الجهود الأخيرة الرامية إلى نزع فتيل الأزمة في أعقاب المحادثات. ومع

ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به ونأمل أن توفر الجولة الثامنة من المحادثات بين الأطراف السورية التي يعقدها السيد ستافان دي ميستورا في جنيف المزيد من الخطوات الإيجابية.

ومع استمرار النزاع في اليمن، تأثرت بشدة حياة ٢٠,٧ مليون نسمة. وهم محتاجون إلى الحماية الإنسانية والدعم، مع وجود ٩,٨ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة. وعانى ما يقدر بـ ١٧ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. كما أن وباء الكوليرا منتشر في البلد. وهذه الأزمة الإنسانية هي من صنع الإنسان، ويجب وضع حد لها دون تأخير.

وتستمرّ تلك النزاعات في منطقة الشرق الأوسط، ويمتدّ الصراع العربي – الإسرائيلي في الماضي على مدى عقود عديدة. وتؤمن ناميبيا إيماناً راسخاً بأن إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي سيساعد على الحد من النزاعات العنيفة الأخرى في المنطقة. وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى إنهاء كل بناء للمستوطنات وتدمير للمنازل والهياكل الأساسية الفلسطينية.

وندعو، مرة أخرى، إلى انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ونحث جميع الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات لضمان أن يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وكعضو شرعي في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثِّل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للرئاسة الفرنسية على عقدها هذه المناقشة المفتوحة.

تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام على تقريره الشفوي الشامل، عملاً بالقرار ٢٢٣٤ (٢٠١٦)، وأود أن أشدد مرة أخرى على الحاجة إلى تقرير خطي. كما نؤيد النقاط المحددة التي قدمها المراقب الدائم عن دولة فلسطين.

ونؤكد مجددا، في هذه السنة الخمسين من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، على ضرورة إظهار مجلس الأمن عزمه على معالجة القضية الفلسطينية على وجه الاستعجال. ومن الجدير بالذكر أن هذا العام يصادف أيضا الذكرى السنوية الخمسين للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧).

وإذ يطغى على بنغلاديش حاليا التدفق الهائل، الذي لم يسبق له مثيل للأشخاص المشردين قسرا من ولاية راخين في ميانمار، لا يسعنا إلا أن نظل نشعر بقلق بالغ إزاء الاحتلال غير الشرعي التي طال أمده والحالة الإنسانية التي يواجهها الشعب الفلسطيني. فقد ظلت بنغلاديش تتعامل مع حالة الروهينغيا خلال العقود الثلاثة الماضية، وهي تسعى إلى مبادرة جماعية وحاسمة من مجلس الأمن من أجل دعم الجهود الدبلوماسية الثنائية التي تبذلها بنغلاديش مع ميانمار. ومن الأهمية بمكان أن يبرهن مجلس الأمن على وحدة الهدف لإيجاد حلول سلمية وعادلة ودائمة لكل هذه الأزمات التي طال أمدها، التي من شأنها، بخلاف ذلك، أن تشكل تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين والإقليميين.

لقد أوجدت الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ثقافة فظيعة للإفلات من العقاب. وتواصل السلطة القائمة بالاحتلال، في غياب أي مساءلة دولية فعالة، ممارسة العنف ضد المواطنين الفلسطينيين وسجن وإساءة معاملة العشرات من الفلسطينيين في مراكز احتجازها وسلب وتشريد الآلاف من الأسر الفلسطينية من خلال بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية.

إننا نتشاطر القلق إزاء التقارير الواردة عن عدم إحراز تقدم في تنفيذ القرار ٢٢٣٤ (٢٠١٦). فمن الواضح أن بناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وكذلك الجدار في القدس الشرقية المحتلة وحولها، متواصل عمداً من أجل إحداث تغيير جذري في طابع ووضع وتركيبة الأراضي الفلسطينية المحتلة الديمغرافية.

ويقع على المجلس التزام أخلاقي بحمل إسرائيل على الوقف الفوري لبناء مستوطناتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة ورفع الحصار عن قطاع غزة ووضع حد لجميع أشكال الاحتلال. ويجب إعطاء أولوية فورية لكفالة حماية دولية للشعب الفلسطيني، الذي يعاني منذ عقود من سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها إسرائيل. ويؤكد الإضراب عن الطعام، الذي نفذه آلاف السجناء في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية مؤخراً، الحاجة إلى جهود متواصلة من المجتمع الدولي لمعالجة تظلماتهم ومحنتهم.

وتظل حكومة بنغلاديش وشعبها، تحت قيادة رئيسة الوزراء، صاحبة المقام الشيخة حسينة، ثابتين في دعمنا لكفاح الشعب الفلسطيني العادل والمشروع من أجل الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء ومتصلة جغرافيا وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، في إطار حل الدولتين. وتشيد بنغلاديش بالتطورات التي طرأت بشأن الوحدة السياسية والمصالحة في فلسطين، الأمر الذي نعتبره خطوة في الاتجاه الصحيح.

وتتطلع بنغلاديش إلى البوادر الإيجابية المنبثقة عن مختلف المبادرات الإقليمية والثنائية التي تتم متابعتها لمعالجة القضية الفلسطينية في إطار حل الدولتين. ونواصل حث جميع الجهات الفاعلة الرئيسية على متابعة جهودها في السعي إلى إيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ووفقاً لمبادرة السلام العربية وخاطة طريق المجموعة الرباعية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

كما نؤكد على الحاجة إلى كفالة تمويل مُعزز ومستدام ويمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لكي تضطلع بولايتها الإنسانية في دعم اللاجئين الفلسطينيين بفعالية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد الأطلسي (المغرب): يسعدني في البداية أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، بمناسبة ترؤس بلدكم مجلس الأمن لهذا الشهر وأشكركم على مبادرتكم ببرمجتها لمناقشة هذا الموضوع، الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أشكر السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية القيمة بخصوص هذا الموضوع.

شهدت الساحة السياسية الفلسطينية مؤخرا تطورا لا يمكن إلا أن يكون إيجابيا، وذلك إثر المصالحة الوطنية الفلسطينية وعودة السلطة الوطنية لممارسة صلاحياتها على الأراضي الفلسطينية. واعتقد أن هذا التطور سيصب في مصلحة الشعب الفلسطيني لتمكينه من تحقق مبتغاه في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إلا أنه، وكما أسلفنا في مداخلتنا السابقة، في تموز/يوليه الماضي ونكرر ذلك بكل أسف اليوم، ما زالت القضية الفلسطينية أمام أفق مسدود من دون أي انفراج يذكر بين الأطراف للجلوس حول طاولة المفاوضات، وذلك في ظل الانشغال الدولي بالأحداث المتسارعة في المنطقة والساحة الدولية، حيث أثر كل ذلك سلبا على الوضع الفلسطيني المتردي فضلا عن الجمود الذي تعرفه عملية السلام المتوقفة منذ سنة ٢٠١٤.

وفي موازاة ذلك، تتمادى إسرائيل في انتهاج سياسة الاستيطان وبشكل متواصل على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. في تناقض مع القوانين الدولية

ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وقد شكل كل ذلك سلسلة من التراكمات إضافة إلى مرور ٥٠ سنة من احتلال الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية واستمرار سياسات التهويد والاستيطان التي ولدت شعورا بالإحباط لدى الفلسطينيين بل وبتخلي المجتمع الدولي عنهم لانشغاله بقضايا أخرى، وهو شيء خطير أنبه إلى تداعياته السلبية، بما في ذلك استفحال مظاهر العنف والارتماء في أحضان الإرهاب الذي ينهل من كل ما هو إحباط وشعور بفقدان الأمل في مستقبل أفضل.

وتجسد القدس قيم التسامح والتعايش وتحظى بمكانة خاصة، ليس فقط لدى المقدسيين، بل لدى معتنقي الديانات السماوية الثلاث. فهي أولى القبلتين وثالث الحرمين بالنسبة لأكثر من بليون ونصف من المسلمين وأي مساس بالوضع القانوني للقدس الشريف لن يعمل إلا على تأجيج العنف والكراهية والارتماء في أحضان الإرهاب المتنامي في المنطقة ككل.

ولذا، فإن المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها الملك محمد السادس لجنة القدس، تدعو إلى احترام حقوق الشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقة في إقامة دولته، وعاصمتها القدس الشرقية إيمانا منها بأن ذلك هو السبيل الوحيد لإقامة سلام عادل وإنهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط ومن ثم تعزيز الأمن والسلم الدوليين. لقد شدد جلالته، في عدة مناسبات وبشتى الوسائل، بما فيها الرسالة الأخيرة التي بعث بها جلالة الملك للسيد الأمين العام في تموز/يوليه الماضي على إثر الخروقات الإسرائيلية بالمسجد الأقصى والتحذير من خطر تهويد القدس وتغيير وضعها القانوني، وكذا خلال اللقاءات الثنائية أو في المحافل الدولية على ضرورة وضع حد للاستيطان. كما أكد جلالته على دعم المملكة المغربية لكل المبادرات الهادفة إلى إيجاد تسوية تكفل للفلسطينيين إقامة دولتهم وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن ووئام مع إسرائيل.

وختاما، يبقى موقف المغرب من هذا الصراع ثابتا يرتكز على مبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام على أساس قيام دولة فلسطين مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة جوان آدمسون، نائبة رئيس وفد الاتحاد الأوربي لدى الأمم المتحدة.

السيدة آدمسون (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد هذا البيان البلدان المرشحان الجبل الأسود وألبانيا.

في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد وزراء الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي ال ٢٨ بيانا بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة – التي كانت تتويجا لـ ١٢ عاما من الدبلوماسية يسرها الاتحاد الأوروبي، وأيدها بالإجماع مجلس الأمن بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). لا يزال التنفيذ الناجح لخطة العمل الشاملة المشتركة يكفل بقاء برنامج إيران النووي سلميا على نحو حصري. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يعرب عن شواغله إزاء القذائف التسيارية والتوترات المتزايدة في المنطقة، فإنه يؤكد على ضرورة معالجتها خارج إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، وهو عازم على الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز الهيكل الدولي لعدم الانتشار.

وما زالت عملية السلام في الشرق الأوسط على رأس جدول أعمال الاتحاد الأوروبي. وفي المناقشة المفتوحة المعقودة في ٢٥ تموز/يوليه (انظر S/PV.8011)، أكدنا مجددا مواقف الاتحاد الأوروبي الأساسية من حيث السياسات العامة بشأن هذا الموضوع، على النحو البين في الاستنتاجات المتتالية لمجلس الاتحاد الأوروبي، مما يثبت الوضوح والاتساق.

إن التزام الاتحاد الأوروبي بتحقيق الحل القائم على وجود دولتين هو العنصر المركزي في سياستنا العامة. فحل الدولتين

عن طريق التفاوض ينهي الاحتلال ويحقق تطلعات الجانبين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن الدائمين اللذين يستحقهما كل من الإسرائيليين والفلسطينيين. ولهذا السبب أيضا سيواصل الاتحاد الأوروبي الإعراب عن مواقفه بوضوح عندما تهدد التطورات أو الحوادث الحل القائم على وجود دولتين وتقوض عملية السلام.

وقد أحطنا علما ببالغ القلق بتقارير المنسق الخاص للأمم المتحدة ملادينوف بشأن الأنشطة الاستيطانية والإجراءات ذات الصلة، ولا سيما في القدس الشرقية، بما في ذلك التقرير الثالث عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يشدد على المعدل المرتفع للأنشطة الاستيطانية طوال عام ٢٠١٧.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن استيائه الشديد من القرارات التي اتخذتها في هذا الأسبوع السلطات الإسرائيلية لتشجيع المزيد من الخطط والعطاءات والتصاريح لآلاف الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك، ولأول مرة منذ عام ٢٠٠٢، في قلب مدينة الخليل. كما شهدنا تقارير عن بدء أعمال تشييد أول مستوطنة جديدة منذ ٢٠ عاما، والشروع في الأعمال التحضيرية في منطقة جيفات حماتوس الحساسة في القدس الشرقية، التي يمكن لزيادة بناء المستوطنات فيها أن يعرض للخطر بصورة شديدة الاتّصال الجغرافي للدولة الفلسطينية وبقائها في المستقبل. ونحث إسرائيل على إلغاء تلك القرارات، التي تتعارض مع القانون الدولي وتهدد تهديدا مباشرا الحل القائم على وجود دولتين.

إن موقف الاتحاد الأوروبي بشأن بناء المستوطنات الإسرائيلية وما يتصل بها من أنشطة، بما في ذلك عمليات الإخلاء في الآونة الأخيرة في القدس الشرقية والخطط التي تؤدي إلى النقل القسري للبدو في الضفة الغربية. موقف واضح ولم يتغير – ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعارض بقوة سياسة الاستيطان الإسرائيلية، التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي. وعلى النحو الذي أعاد تأكيده قرار المجلس ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإن تلك السياسة تهدد أيضا بشكل خطير إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. والمجتمع الدولي لن يعترف بأي تغييرات في خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى تلك التي يتفق عليها الأطراف نفسها من خلال المفاوضات. والنشاط الاستيطاني في القدس الشرقية يشكل تهديدا خطيرا لإمكانية جعل القدس عاصمة للدولتين في المستقبل.

كما يعارض الاتحاد الأوروبي بشدة الإجراءات ذات الصلة المتخذة في السياق نفسه، مثل استمرار أعمال الهدم والمصادرة – بما في ذلك للمشاريع التي مولها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه – في الأرض الفلسطينية المحتلة.

والاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ لأن استمرار دوامة العنف أدى إلى خسائر خطيرة في الأرواح في إسرائيل والأرض الفلسطينية في الأشهر الأخيرة. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة الهجمات الإرهابية والعنف من جميع الأطراف وفي أي ظرف من الظروف. وفي أواخر أيلول/سبتمبر، وقع حادث إطلاق رصاص مميت عند مدخل مستوطنة في الضفة الغربية، حيث قتل رجل مسلح فلسطيني ثلاثة إسرائيليين – رجل شرطة واثنين من حراس الأمن. وأصيب حارس أمن آخر إصابة خطيرة. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تعازيه للمتضررين وعن أسفه لجميع الخسائر في الأرواح. والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يدين جميع أعمال العنف ضد المدنيين. كما أن الاتحاد الأوروبي يرفض رفضا قاطعا أي تحريض على الكراهية والعنف، الذي نرى أنه يتعارض تعارضاً أساسياً مع تحقيق تسوية سلمية. ومن الأهمية بمكان التمسك بالالتزامات بمكافحة العنف والتحريض بفعالية من أجل إعادة بناء الثقة المتبادلة وتجنب تصعيد آخر.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الحالة في غزة، التي ازدادت فيها سوءا الحالة الإنسانية المتردية أصلا في الأشهر الماضية، لا سيما بسبب الانقسام في الساحة السياسية الفلسطينية.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يحث جميع الفصائل الفلسطينية على العمل معا من أجل تلبية احتياجات السكان الفلسطينيين. ووجود سلطة فلسطينية واحدة شرعية وديمقراطية، تسيطر سيطرة كاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة، أمر حاسم لتحقيق دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق الموقع في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ونعتقد أنه يمكن أن يصبح خطوة هامة من أجل إحراز تقدم حقيقي بشأن المصالحة فيما بين الفلسطينيين. وسيدرس الاتحاد الأوروبي عن كثب تفاصيل هذا الاتفاق وتداعياته، ونرحب بالمشاركة المتواصلة لمصر. وإذا ما نُفذ الاتفاق تنفيذا تاما، يمكن أن يصبح خطوة هامة نحو تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق الوحدة الفلسطينية في إطار سلطة فلسطينية وطنية شرعية ديمقراطية واحدة على أساس منهاج منظمة التحرير الفلسطينية، ومبادئ المجموعة الرباعية، ووفقا للاتفاقات القائمة. والاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم الدعم الكامل لتلك الجهود، وسيواصل اتصالاته مع مصر، ومحاورينا في الميدان، وشركائنا الدوليين، من أجل المساعدة في تحقيق نجاح هذه العملية.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى غزة، وفقا لما ينص عليه القانون الإنساني الدولي، للمنظمات الإنسانية الوطنية والمحلية والدولية، بما في ذلك هيئات الاتحاد الأوروبي وجميع الدول الأعضاء فيه. والحالة التي لا تطاق في غزة والتوترات الأخيرة في القدس تشدد على الحاجة إلى أفق سياسي. ولهذا السبب يواصل الاتحاد الأوروبي العمل دون كلل مع الأطراف والشركاء الإقليميين والدوليين، لا سيما في إطار المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، من أجل التشجيع على العودة إلى عملية مجدية صوب حل الدولتين عن طريق التفاوض، بما يتماشى مع المعايير المعروفة – نحو سلام يمكن استدامته.

واسمحوا لي أيضا أن أتكلم عن لبنان. في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، الذي يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة سنة واحدة. ونحن نرحب بالقرار ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بما في ذلك عنصرها البحري، الذي يكتسي نشره في إطار ولايتها القائمة، جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة اللبنانية، أهمية حاسمة للحفاظ على الاستقرار والأمن في جنوب لبنان وعلى طول الشواطئ اللبنانية. ويجب تزويد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالوسائل والمعدات اللازمة لضمان كامل قدرتها التشغيلية. وبالتوازي مع ذلك، فإن مساعدة الجيش اللبناني يجب أن تستمر حتى يتسنى لها الحفاظ على الأمن في جميع أنحاء البلد ومكافحة الإرهاب.

وفي سورية، القتال لم ينته بعد. إن الاتحاد الأوروبي يعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للنزاع، وهو يلتزم بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها. وما من شيء آخر عدا الحل السياسي المتسم بالمصداقية، على النحو المحدد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف الصادر عام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) سيضمن استقرار سورية وسيُمكنُ من إلحاق هزيمة حاسمة بتنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية التي حددتها الأمم المتحدة في سورية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص دي ميستورا من أجل تحقيق هذه الغاية.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة استمرار الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة المنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي من جانب جميع الأطراف، ولا سيما من جانب النظام السوري. ويجب أن تنتهي هذه الانتهاكات ومساءلة المسؤولين عن تلك الأعمال. وفي الحدث المتعلق بسورية، الذي نظمه الاتحاد الأوروبي في نيويورك على هامش الجمعية العامة، أطلقت الممثلة السامية موغيريني عملية

بروكسل التي تهدف إلى الحفاظ على تركيز المجتمع الدولي على النزاع في سورية واستمرار الحالة الإنسانية ومواصلة المشاركة الدولية في دعم تحقيق الحل السياسي الدائم، الذي جرى التفاوض بشأنه في جنيف تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، لما فيه مصلحة الشعب السوري والمنطقة. وقد وافق الاتحاد الأوروبي على زيادة الجهود الرامية إلى كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة والتشاور والتحاور بشكل مستمر مع المجتمع المدني في العملية السياسية.

ويكرر الاتحاد الأوروبي أنه لن يكون مستعدا للمساعدة في إعادة بناء سورية إلا عندما ينفذ تنفيذا حازما انتقال سياسي حقيقي وشامل للجميع، تتفاوض عليه الأطراف السورية في النزاع، على أساس قرار المجلس ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢.

أما فيما يتعلق بالعراق، أولا وقبل كل شيء، نرحب بنجاح القوات العراقية – بدعم من التحالف العالمي ضد داعش – في إلحاق الهزيمة بداعش على وجه في حويجة. وفيما يتعلق بالاستفتاء الانفرادي الذي أُجريَ في إقليم كردستان العراق، لا يزال الاتحاد الأوروبي يؤيد وحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن المصلحة العامة للشعب العراقي تتحقق بصورة أفضل من خلال الحوار والتعاون، وأن الخطوات الانفرادية يجب تجنبها، وأن جميع المسائل المعلقة يجب حلها من خلال المواقف التوافقية استنادا إلى التطبيق الكامل لأحكام الدستور العراقي.

ويدعو الاتحاد الأوروبي حكومة العراق الاتحادية وحكومة إقليم كردستان إلى الاستفادة من تعاونهما الأمني الناجح في الحملة لتحرير الموصل وإلى الدخول في حوار بناء بشأن جميع القضايا السياسية والاقتصادية على اختلافها، بما في ذلك الحدود الداخلية المتنازع عليها. كما يحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف في إقليم كردستان العراق على البحث عن أرضية مشتركة واستئناف المؤسسات الديمقراطية لعملها، بما في ذلك من خلال إجراء انتخابات في الإقليم.

وفي هذا الصدد، يساورنا قلق بالغ إزاء خطر التصعيد، ولا سيما في كركوك. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للخلافات بين الأطراف العراقية. ويجب على جميع الأطراف الآن أن تظهر ضبط النفس وتمتنع عن المزيد من التصعيد وأن تدخل في حوار بناء بشأن جميع المسائل المعلقة، استنادا إلى أحكام الدستور العراقي.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): السيدة الرئيسة، نود أن نهنئكم على رئاسة بلدكم الصديق لمجلس الأمن ونشكركم على عقد هذا الاجتماع. ونشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على جهوده القيمة، والأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته الإعلامية.

يعقد مجلس الأمن اجتماعه اليوم في ظل تطورات هامة تحمل آمالا في بدء مرحلة جديدة من الوحدة والوئام للشعب الفلسطيني الشقيق وتشكيل الحكومة الوطنية المنشودة التي تمثل جميع الأطراف الفلسطينية. وأجدد في هذا الخصوص ترحيب دولة قطر بتوقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس وتولي حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية مهامها في قطاع غزة.

واستشعارا لأهمية المرحلة التي تشهدها قضية الشرق الأوسط وأهمية تضافر الجهود لتحقيق السلام الذي طال انتظاره، فإن دولة قطر تؤكد على أهمية المضي قدما في تنفيذ اتفاق المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية التي يتطلع إليها الشعب الفلسطيني الشقيق. ويحدونا الأمل في أن تكون التطورات الإيجابية الأخيرة حافزا إضافيا لكافة الأطراف المعنية بعملية السلام لإنهاء حالة الركود الراهنة وإعطاء أمل لشعوب المنطقة في بدء مرحلة جديدة، عنوانها السلام الذي سيجني ثماره المنطقة والعالم. وكما دأبت دولة قطر خلال الفترة الماضية على القيام بكل ما من

شأنه توفير البيئة المواتية لفرص الدفع بعملية السلام، بما في ذلك دعم الوفاق الوطني الفلسطيني وتقديم الدعم الإنساني للأشقاء الفلسطينيين، فإنها ستواصل العمل في إطار المجموعة الدولية نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

إن تحقيق السلام للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، الذي يسعى إليه المجتمع الدولي، يستوجب التزام جميع الأطراف المعنية بقضية الشرق الأوسط بالاحتكام إلى القانون الدولي والعمل الجاد لتوفير البيئة اللازمة التي تساعد على تحقيق الأمن والسلام من خلال منع التصعيد واحترام المقدسات الدينية وفي مقدمتها الحرم القدسي الشريف، وبما يساهم في تحقيق أمن واستقرار المنطقة واستئصال جذور الأزمات فيها. وتؤكد دولة قطر موقفها بدعم الحل المستند على إقامة الدولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان بسلام وأمن جنبا إلى جنب، وهو ما يستوجب إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

إن مخاطر استمرار الأزمة السورية على الأمن الإقليمي والدولي توجب تكثيف الجهود للتوصل إلى حل سياسي. ونعيد التأكيد على موقف دولة قطر الثابت والداعم للجهود الدولية الرامية للتوصل إلى ذلك الحل السياسي، على أساس بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (انظر S/2012/522، المرفق) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبما يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري الشقيق في الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة سورية الوطنية والإقليمية. وحتى تحقيق تلك الغاية، فإننا ندعم الجهود الرامية لتحقيق التهدئة ومنع التصعيد ووضع حد للعنف، وفق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وآخرها المساعي الجارية في أستانا. كما سنواصل العمل بالتعاون مع شركائنا الدوليين لتقديم الدعم الإنساني لأشقائنا السوريين.

إن التحديات الكبيرة والمعقدة التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط تستوجب تضافر الجهود وتكثيف التعاون لمعالجة الأزمات والنزاعات الراهنة ولاستئصال الإرهاب والتطرف. وبالتالي، فإن إثارة الأزمات الجديدة في المنطقة يساهم في حالة عدم الاستقرار فيها ويعقد مشاكلها كما يؤثر على الجهود الدولية لتحقيق السلام ومكافحة الإرهاب. وفي الوقت الذي تعيش منطقتنا فيه هذا المشهد المعقد، وبدلا من المساهمة في تخفيف وطأة مشاكل المنطقة، يستمر منذ بداية شهر حزيران/يونيه ٢٠١٧ فرض حصار وإجراءات غير قانونية ضد دولة قطر تحت ذرائع لا تمت للواقع بصلة وتفتقد إلى أي أدلة أو مبررات. ويشكل هذه الحصار الجائر انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مع أسس العلاقات الودية بين الدول ويخلق بيئة إقليمية ودولية غير مستقرة ويقوض جهود إرساء الأمن الدولي، علاوة على خلق سابقة تُشرعن انتهاك سيادة الدول.

وعلى الرغم مما تواجهه دولة قطر، واتساقا مع سياستها المبنية على حل الخلافات والنزاعات بالسبل السلمية، فإنها تجدد دعمها وتقديرها للوساطة المخلصة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة، ونعرب كذلك عن تقديرنا للدول الحليفة والصديقة التي ساندت هذه الوساطة وتبذل جهودا لحل هذه الأزمة.

وختاما، تجدد دولة قطر التزامها بالمساهمة الفاعلة والإيجابية في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وبما يصب في تحقيق أهداف مجلس الأمن حيال حفظ السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيدة رودريغيس كاميخو (تكلمت بالإسبانية): بعد ٧٠ عاما على قرار الجمعية العامة القاضي بتقسيم فلسطين

والذي أرسى أسس إقامة دولة إسرائيل، لم تحصل دولة فلسطين بعد على الاستقلال ويتواصل انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني. وإلى أن يتم حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، فإن الأمم المتحدة وأجهزتها، بما في ذلك مجلس الأمن، تتحمل مسؤولية تاريخية ودائمة عن مساعدة الشعب الفلسطيني في تحقيق السلام والحياة الكريمة من خلال ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني، وكذلك حقوق اللاجئين.

لقد أكد أعضاء مجلس الأمن مرارا وتكرارا أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر. وفي أعقاب الزيارة التي قام بها إلى إسرائيل وفلسطين، حذر الأمين العام من أنه ينبغي عدم السماح للركود الحالي في عملية السلام بأن يؤدي إلى التصعيد مستقبلا. وفي الوقت الذي يتحول فيه الاحتلال المستمر منذ ٥٠ عاما بصورة تدريجية، إن لم تكن فورية، إلى ضم، بات من الواضح بصورة متزايدة أن الوضع الراهن أبعد ما يكون عن الجمود. بل إننا نشهد تدهورا مطردا في الحالة على أرض الواقع إلى جانب التجريد المنهجي لأبناء الشعب الفلسطيني من ممتلكاتهم، الأمر الذي يقضي على أي أمل لديهم في تحقيق الحرية والمساواة في الحقوق والسلام العادل.

والحملة الاستيطانية الإسرائيلية المستمرة، التي أدانها المجلس ووصفها بأنها غير قانونية، هي دليل دامغ على الاتجاه المتنامي نحو تشريد السكان. وفي الشهر الماضي، أعلنت إسرائيل عن خطط لإخلاء سوسيا وخان الأحمر في المنطقة جيم من الضفة الغربية، وهما تجمعان سكنيان قائمان على أراض يُزعم أنها سوف تُستخدم في التوسع الاستيطاني. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت السلطات الإسرائيلية في آب/أغسطس أمرا عسكريا بإنشاء إدارة عامة في مدينة الخليل، مما يعزز وضع المستوطنين هناك. وقد حذرت جماعة ”السلام الآن“ الإسرائيلية من أن ذلك الأمر يضفي الطابع الرسمي على نظام الفصل العنصري في تلك المدينة.

وأعلن فصيل ”الاتحاد الوطني الإسرائيلي“ خلال مؤتمره المعقود في أيلول/سبتمبر عن مخطط جريء يقضي بضم أراض محتلة وتشريد سكانها من الفلسطينيين وتجريدهم من حقوقهم غير القابلة للتصرف، إذا لم يكونوا مستعدين للتخلي عنها.

وتتعزز خطط المتطرفين باستمرار جراء التصريحات الاستفزازية والمؤججة للمشاعر الصادرة عن المسؤولين الحكوميين والعسكريين الإسرائيليين، بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه. وتكرر اللجنة التأكيد على الدعوات المتكررة التي وجهها المجلس إلى الطرفين بالامتناع عن أعمال الاستفزاز والتحريض والتصريحات الملهبة للمشاعر.

ولا يمكن للمجلس أن يتجاهل هذه التطورات الخطيرة. وعلاوة على ذلك، لا نعتقد أن مآل جهودنا هو الفشل الجماعي؛ بل ثمة مخرج من المأزق. وهناك توافق في الآراء على أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا تشكل انتهاكا للقانون الدولي فحسب، بل تهدد بشكل خطير إمكانية تحقيق حل الدولتين. والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يزود الدول الأعضاء بالأدوات اللازمة لكي تعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع وإنقاذ حل الدولتين ولكي تنهض، وفقا للولاية المناطة بالمجلس في ميثاق الأمم المتحدة، بقضية السلام والأمن.

وتقف اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على أهبة الاستعداد لدعم المجلس في جهوده الرامية إلى استكشاف السبل والوسائل العملية الكفيلة بتحقيق الامتثال التام لهذا القرار. وإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير اللجنة السنوي لعام ٢٠١٧ المقدم إلى الجمعية العامة (A/72/35)، تكرر اللجنة طلبها إلى الأمين العام أن يقدم، في شكل مكتوب، تقريرا عن تنفيذه، بما في ذلك مقترحات بشأن التدابير الرامية إلى ضمان تحقيق المساءلة عن الأنشطة الاستيطانية والانتهاكات الأخرى للقانون الدولي.

وترحب اللجنة بالإرادة السياسية اللازمة التي أبدتها جميع الأطراف لتيسير المصالحة الفلسطينية وتهيئة الظروف المواتية لقيام حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية بمهامها فعليا. وأود أن أنوه بالدور البناء الذي اضطلعت به مصر لبلوغ هذه الغاية. وتؤيد اللجنة جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الوحدة بين الفلسطينيين، وتكرر طلبها إنهاء الحصار الإسرائيلي غير القانوني المستمر منذ ١٠ سنوات على قطاع غزة. وترحب اللجنة أيضا بالجهود الدبلوماسية الجارية صوب تحقيق حل الدولتين، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة والبلدان العربية وأطراف أخرى.

ولتقديم الدعم لعملية بناء الدولة الفلسطينية، ستواصل اللجنة توسيع نطاق برنامجها لبناء القدرات، بوسائل منها رعاية مشاركة مسؤول فلسطيني في دورة تدريبية بشأن المفاوضات البيئية المتعددة الأطراف، ستُعقد في فرنسا، ومشاركة ثلاثة مسؤولين آخرين في دورة ستُعقد في ألمانيا بشأن الدعم التحفيزي الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

لقد برهن تجمع قادة العالم في نيويورك في الشهر الماضي لحضور المناقشة العامة السنوية على الإيمان بتعددية الأطراف وبالنظام الدولي القائم على القواعد، بوصفهما السبيل الوحيد لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

وإذا كنا نرغب في استعادة الأمل وإحداث تغيير في حياة الناس العاديين؛ وإذا كنا نريد أن نضع منع نشوب النزاعات وحلها في صميم عملية إصلاح الأمم المتحدة وإذا كنا نسعى إلى بناء سلام مستدام في الشرق الأوسط، يجب على المجلس اتخاذ إجراءات عاجلة. ومن هذا المنطلق، تطلب اللجنة من الجميع مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد المحمود (الإمارات العربية المتحدة): يسرني أن أتقدم باسم الإمارات العربية المتحدة بالتهنئة إلى جمهورية فرنسا الصديقة وعلى رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر ولترؤسها هذه المناقشة الربع سنوية الهامة. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته هذا الصباح.

تدعم دولة الإمارات الجهود الإقليمية والدولية الرامية للدفع بعملية السلام في الشرق الأوسط، والتي نتج عنها تبني قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وتوقيع اتفاق المصالحة في القاهرة الأسبوع الماضي. ونثمن في هذا الصدد جهود جمهورية مصر العربية الشقيقة في توحيد الصف الفلسطيني ودعم الاستقرار في المنطقة.

وعلى الرغم من الجهود الدولية الجادة لتحقيق السلام في المنطقة، إلا أن إسرائيل مستمرة في انتهاكاتها للقوانين والقرارات الدولية وتوسيع أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة، مما يشكل عقبة أمام حل الدولتين. وقد أدت الممارسات الإسرائيلية غير القانونية ضد أبناء الشعب الفلسطيني إلى تردي الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي تستغله الجماعات الإرهابية وداعموها لنشر التطرف والعنف في الشرق الأوسط.

وعليه، تؤكد دولة الإمارات ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف ومنها الحق في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد. كما نؤكد أهمية تقديم الدعم اللازم لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني وتمكينه من بناء دولته وتحقيق أهداف التنمية المستدامة أسوة

بكل الشعوب. وقد خصصت دولة الإمارات مساهمات مالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتمكينها من توفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين من غذاء وتعليم وصحة وغيره.

من الضروري مواصلة العمل للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية. كما نسعى إلى القيام بدور إقليمي فعال لإعادة الاستقرار إلى منطقتنا العربية التي تعاني من العديد من النزاعات والأزمات الخطيرة. فقد أدى غياب الأمن والاستقرار فيها إلى خسائر كبيرة في الأرواح وتشريد السكان وتدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول. ولا شك أن استمرار الدول المارقة في تصرفاتها الاستفزازية وتدخلاتها الإقليمية ودعمها للتطرف والإرهاب قد أدى إلى زعزعة استقرار المنطقة وتهديد الأمن الدولي. وعليه، يجب على هذه الدول أن تحترم التزاماتها وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وأن تتوقف عن نشر النزاعات والفوضى إقليميا ودوليا. كما يتعين على المجتمع الدولي محاسبة الدول التي تدعم وتمول الإرهاب وعدم التسامح إطلاقا مع من يقدم العون والملاذ الآمن للجماعات الإرهابية التي تعيث فسادا في المنطقة.

وختاما، نؤكد أن الحل السياسي للأزمات في كل من ليبيا وسورية واليمن هو المخرج الوحيد لإعادة الاستقرار إليها. ونكرر هنا موقفنا المؤيد لجهود السلام المبذولة من قبل الأمم المتحدة لحث الأطراف في هذه الدول على التفاوض والتوصل إلى حلول سياسية وشاملة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد حيدرا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي، على عقد جلسة اليوم، التي تتيح لنا الفرصة للتفكر في التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط. وأود أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته الإعلامية المستنيرة.

وتؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وبعد سنوات من التوتر، نرحب بقرار حماس قبول شروط حكومة رام الله لإعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة في كيان واحد، وفي ظل قانون واحد وحكومة واحدة. وفي هذا الصدد، ترحب نيجيريا بالتوقيع على الاتفاق بين الفصائل الفلسطينية في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ونحن نثني على رئيس دولة فلسطين وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على هذا الإنجاز. ونعرب عن تقديرنا العميق على وجه الخصوص للحكومة المصرية لما قامت به من دور حاسم في تيسير الاتفاق. ونعتقد أن هذا التطور سيؤدي إلى تيسير رفع إغلاقات المعابر، مع تلبية الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، وفتح باب الدعم الدولي من أجل نمو غزة واستقرارها ورخائها، وهو أمر بالغ الأهمية للجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم.

ومن الضروري مواصلة العمل مع إسرائيل والسلطات الفلسطينية والمنطقة دعما لتلك العملية. وفي الوقت نفسه، من الضروري معالجة الحالة الإنسانية في غزة، الأمر الذي كان له تأثير على صحة السكان ورفاههم الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على العمل وفقا لهذا. ونغتنم فرصة هذه المناقشة للتأكيد على أن النشاط الاستيطاني المستمر من جانب إسرائيل، الذي يعتبر غير قانوني بموجب القانون الدولي، يقوض الحل القائم على وجود دولتين. وهي مسألة تثير القلق لنا جميعا. إن الحل القائم على وجود دولتين يكمن في صميم عملية السلام في الشرق الأوسط. وما انفك هذا الحل يحظى بدعم المجتمع الدولي، ويُعترف به على نطاق واسع بوصفه الطريق المؤدي إلى السلام الدائم بين الجانبين. ونحث القيادة السياسية الإسرائيلية على أن تبدي التزامها بالحل القائم على وجود دولتين.

وندعو جميع الدول التي لها تأثير على الأطراف، إلى تشجيعها على الانخراط مجددا في الحوار على أساس قرارات

مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية، والاتفاقات القائمة بينها. وتؤكد نيجيريا مجددا دعمها الثابت للتوصل إلى حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد المومني (الأردن): أتقدم بجزيل الشكر إلى فرنسا إلى رئاستها القديرة لمجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته الإعلامية الوافية هذا الصباح.

لا يفوت أي من أعضاء هذا المجلس أو المجتمع الدولي ككل التأكيد مرارا وتكرارا في كافة المنابر الدولية على أهمية تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وما هذا إلا إيمانا منا جميعا بأن إرساء الأمن في هذه المنطقة هو مصلحة إقليمية ودولية مشتركة تساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن والسلم الدوليين. وحيث نتفق جميعا على هذا القاسم المشترك، وهو الرغبة في السلام وتحقيق طموحات شعوب المنطقة في الاستقرار والعيش بأمن وطمأنينة، فلا بد من التأكيد على أن تحقيق السلام المنشود لن يتم إلا من خلال سبيل واحد، وهو التعاون والحوار البناء، وتعزيز جهودنا المشتركة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، والتعامل مع قضايا المنطقة بموضوعية وفقا للقانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة.

لقد لعب الأردن دورا هاما في المشهد السياسي في الشرق الأوسط نظرا لسياسته الحكيمة والمتوازنة وموقعه الذي يعتبر واحة سلم في خضم الصراعات المحيطة به. ويحظى الأردن بعلاقات وثيقة مع العديد من الشركاء الإقليميين والدوليين، وسيستمر في توظيف هذه العلاقات والتواصل مع أصدقائه وحلفائه لاستعادة الأمن والسلام في المنطقة، ومجابهة الإرهاب، وإيجاد حلول سلمية لأزمات المنطقة وعلى رأسها الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

إن إيجاد حل شامل ودائم للقضية الفلسطينية يعتبر العامل الرئيسي لتحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة. ونرحب بأي جهود تعزز فرص التقدم نحو تسوية عادلة وشاملة لهذه القضية، وتقود إلى تحريك عملية السلام وإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة ومؤطرة زمنيا بين الفلسطينيين والإسرائيليين استنادا إلى حل الدولتين باعتباره السبيل الوحيد لإنهاء الصراع. ولا بد من القول بأن مستقبل إسرائيل وقبولها في المنطقة وفي العالمين العربي والإسلامي مرتبط بمستقبل الدولة الفلسطينية، وأنه لن يكتب نجاح لأي سلام حقيقي بين الطرفين لا يستند إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على خطوط عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وهناك العديد من العوامل التي لا بد من ال استثمارها بها في هذه القضية، وأبرزها الإجماع العربي والإسلامي والتوافق الدولي بشأن حل الدولتين، والذي أكدته مبادرة السلام العربية التي، بدورها، تجسد الأفق السياسي المطلوب للتسوية السلمية، بما يشمل تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني والأخذ بعين الاعتبار المصالح الإسرائيلية.

ولم يدخر الأردن جهدا في الدفاع عن الأماكن المقدسة في القدس والحفاظ على وضعها التاريخي والقانوني القائم انطلاقا من الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة. وقد تجسدت هذه الجهود الدبلوماسية والقانونية في العديد من المنابر الدولية، لا سيما في منظمة اليونسكو، من خلال تبني المنظمة، وبتوافق عربي ودولي، للعديد من القرارات التي تحافظ على إبقاء القدس على جدول أعمال مجلسها التنفيذي، والتي تؤكد على أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل والتي تغير، أو ترمي إلى تغيير، طابع مدينة القدس ووضعها القانوني باطلة. وأود الإشادة بهذا الخصوص بالقرار الأخير الصادر عن القرار التنفيذي لليونسكو، وبإجماع الدول الأعضاء الثمانية وخمسين.

وعلى صعيد متصل، نؤكد على أهمية اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية كخطوة أولى وهامة على طريق إنهاء الانقسام، وتعزيز

الوحدة الوطنية الفلسطينية، وبما يسهم في تهيئة الظروف المناسبة لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الهادفة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، مؤكدين هنا دعمنا للجهود المصرية ومثمنين دورها في تحقيق المصالحة الفلسطينية.

وفيما يخص الأزمة السورية، يوظف الأردن علاقاته الوثيقة مع كافة الأطراف الإقليمية والدولية لإرساء الأمن في سورية، حيث قمنا بالاتفاق مع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لدعم وقف إطلاق النار في جنوب غرب سورية تمهيدا لإنشاء مناطق خفض التوتر في جنوب سورية.

ونؤكد دوما على ضرورة التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية يحافظ على وحدة الأراضي السورية وسيادتها وسلامتها، ويؤمن مستقبلا أفضل يحقق طموحات الشعب السوري، ويمكن اللاجئين السوريين من العودة إلى بلادهم للمساهمة في جهود إعادة الإعمار.

ويجدد الأردن التزامه بالتعاون مع كافة الجهود الدولية الرامية إلى تهيئة بيئة سلمية ومستقرة في كافة المناطق السورية تضمن وصول المساعدات الإنسانية إلى كافة المحتاجين وتحقق حياة مستقرة للشعب السوري الذي يستحق، بعد سبع سنوات من العنف والقتال، أن يشعر بالأمان والطمأنينة، ونأمل بأن تفضي محادثات أستانا ومحادثات جنيف بين الحكومة السورية والمعارضة برعاية الأمم المتحدة إلى تقدم في العملية السياسية يمكن الأطراف السورية من المضي قدما بناء على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ونولي أهمية كبيرة لإنهاء الأزمة اليمنية، ونؤكد على دعم الشرعية واستعادة الهدوء في اليمن على أساس المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأهمها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وندعم خطة العمل التي أقرتها الأمم المتحدة لاستئناف عملية سياسية شاملة في ليبيا برعاية الأمم المتحدة، ونأمل في أن تفضي إلى عملية انتقالية بقيادة الشعب الليبي، وتحقق حكما مستقرا في إطار الاتفاق السياسي الليبي.

ختاما، نجدد التأكيد على أن قدرتنا على النجاح في مكافحة التطرف والإرهاب وتمويله، وتفكيك بنيته التحتية تشكل أساسا نحو استقرار الشرق الأوسط، ولا بد من التأكيد على أن محاربة الإرهاب فكرا وممارسة تتطلب العمل في إطار المسؤولية الجماعية الدولية والجهود المشتركة من أجل القضاء على هذا التهديد الذي طال وباله الشرق الأوسط والعديد من دول العالم. لقد باتت شعوب منطقة الشرق الأوسط تتوق إلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وإن إيجاد حلول سلمية لقضايا المنطقة وتحقيق الاستقرار فيها عامل أساسي لتحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة، كالاستثمار في مستقبل شبابها وأجيال والمستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيس كاميخو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): نرحب بهذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن ونؤيد البيان الذي أدلى به وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

مرة أخرى، نعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما عدم إحراز تقدم ملموس نحو السلام العادل، وعدم إيجاد حل سلمي وشامل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي يشكل جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي.

مما يؤسف له أنه منذ المرة الأخيرة التي التئم فيها المجلس للنظر في هذه المسألة، لم يطرأ أي تحسن على الحالة في الميدان. فلا يزال احتلال الأراضي الفلسطينية مستمرا، وكذلك الحال

بالنسبة لمصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية، وبناء وتوسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتشريد القسري، وطائفة كاملة من السياسات والممارسات الاستيطانية غير القانونية، والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني.

ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ تدابير ملموسة لوضع حد لهذا الظلم التاريخي من دون مزيد من التأخير. وينبغي له أيضا أن يعمل فورا على إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة منذ ما يقرب من عقد من الزمن، حيث يعيش أكثر من مليونين من المدنيين الفلسطينيين في خضم أزمة اجتماعية واقتصادية وإنسانية عميقة.

تحيط كوبا علما بالمبادرات الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتعزيز المصالحة وإعادة الوحدة فيما بين الفلسطينيين، وتؤيد هذه المبادرات. وسيواصل بلدنا دعم التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، حل يرتكز على وجود دولتين، ويمكن الفلسطينيين من التمتع بحقهم في تقرير المصير والحرية، وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، فضلا عن حق اللاجئين في العودة. كذلك نؤيد انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفتها دولة كاملة العضوية.

أما فيما يتعلق بالجولان السوري، فتطالب كوبا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتؤكد مجددا أن أي تدابير أو إجراءات يتم اتخاذها لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي، والهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، وكذلك التدابير الإسرائيلية لممارسة ولايتها القضائية وإدارتها في هذا الإقليم، كلها تشكل انتهاكا للقانون الدولي، والاتفاقات الدولية، وميثاق وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، واتفاقية جنيف الرابعة.

تدعو كوبا إلى إجراء حوار بناء قائم على الاحترام بين شعوب المنطقة وإنهاء العنف والتدخل في الشؤون الداخلية، ووقف العدوان الأجنبي والصراعات في الشرق الأوسط.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل ملديف.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر فرنسا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن بند جدول الأعمال المعنون الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

إن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية يتمثل في قيام دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. ونعتقد أن السبيل المجدي الوحيد لتحقيق ذلك هو انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ والسماح للاجئين بالعودة إلى أراضيهم الشرعية.

لقد أحسن صنعا مجلس الأمن باتخاذه القرار التاريخي ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي طالب فيه إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأوضح المجلس بجلاء بأنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

تدين ملديف بشدة القيود التي تفرضها الدولة القائمة بالاحتلال لتغيير الوضع القانوني الراهن والتاريخي في القدس الشرقية، لا سيما الحرم الشريف، بما في ذلك المسجد الأقصى. وتحض حكومة ملديف إسرائيل، بوصفها دولة الاحتلال، على أن توقف فورا أعمالها غير القانونية وأن تحترم التزاماتها القانونية الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ترحب ملديف أيضا بالتقرير الثالث للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وتؤيد النداءات الموجهة من أجل تقديم تقارير خطية موضوعية دعما لمهام المجلس بغية تعزيز أهداف القرار. ونعتقد أن التوثيق السليم أمر ضروري، لا سيما في الوقت الذي لا تزال تتجاهل فيه إسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، قرارات مجلس الأمن الملزمة قانونا.

تهيب ملديف بالمجلس تكثيف جهوده في تنفيذ القرار لكي يكفل بأن تقوم إسرائيل بإنهاء الاحتلال غير القانوني لفلسطين والجولان السوري، وأن تعترف بسيادة دولة فلسطين المستقلة وتحترمها، وتسمح بعودة اللاجئين. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية رسمية عن إنفاذ قراراته. وهي مسؤولية تنطوي على آمال وتطلعات المضطهدين وضحايا القمع. فلنبق على جذوة تلك الآمال متقدة.

إن هذه الآمال لا تتوفر حقا في سورية. فالصراع في ذلك البلد التاريخي في عامه السابع. وقد قُتل مئات الآلاف من الناس، وفر الملايين منهم، ودُمرت المستشفيات والهياكل الأساسية ودُمرت مدن عن بكرة أبيها، إلى جانب تدمير التراث الثقافي. إن الشعب السوري ما زال يعيش في خوف من مستقبل غامض. تهيب ملديف بالمجتمع الدولي وأعضاء مجلس الأمن العمل على الوقف الفوري للصراع.

في فلسطين وسورية على حد سواء، تفتقد أحد أهم قيم حقوق الإنسان التي تشكل جوهر الصراع. إنها قيمة احترام حقوق الإنسان الأساسية. وينبغي ألا تكلف الكثير من الأطراف المتحاربة في سورية احترام حقوق الإنسان من جانب طرف للطرف الآخر. وبالمثل، لا يكلف إسرائيل الكثير جدا احترامها لحقوق الإنسان الأساسية والكرامة الإنسانية للفلسطينيين. إن احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والسيادة يصب في مصلحة الجميع.

تلك هي القيم التي ستعمل ملديف على تعزيزها وستعمل على تحقيقها في مجلس الأمن، إذا ما انتخبت لعضوية المجلس في الانتخابات التي ستعقد في العام المقبل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

وسنعمل مع جميع المعنيين على صياغة حلول مشتركة من أجل مصير مشترك، هو مصير السلام المستدام.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد هاتيرم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر لفرنسا على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر.

إن النرويج تشعر بالقلق إزاء التصعيد العسكري الأخير في شمال العراق. ونحث جميع الأطراف على تسوية النزاع بالوسائل السلمية. إن زيادة التصعيد لن تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة بالنسبة للملايين من المدنيين العراقيين. ومن الضروري أن نظل الآن متحدين في جهودنا الرامية إلى مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). لقد فقد تنظيم داعش معظم أراضيه في كل من العراق وسورية، ويعزى الجزء الأكبر من ذلك إلى جهود التحالف العالمي ضد داعش وشركائه.

وفي سورية، فإن التطورات الأخيرة في الرقة تبشر بالخير. وفي الوقت نفسه، لا يزال وصول المساعدات الإنسانية صعبا، على الرغم من إنشاء مناطق التهدئة. ولذلك، فإننا ندعو المجلس إلى ضمان وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى جميع المناطق في جميع أنحاء سورية حيث تدعو الحاجة إلى المساعدة. كما ندعو المجلس إلى المساعدة على كفالة حل سياسي ناجع للنزاع، لأن ذلك وحده يمكن أن يؤدي إلى تخفيض مستمر في العنف ويمنع نشوب حروب جديدة في المستقبل.

ولا يمكن تحقيق الازدهار والسلام والأمن المستدامين لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء إلا من خلال حلٍّ

تفاوضي قائم على وجود دولتين. وترحب النرويج بالجهود الجارية التي تبذلها الولايات المتحدة في سبيل استئناف المحادثات، وتقف على أهبة الاستعداد لدعم العملية السياسية. فالحالة هشة بسبب جمود العملية السياسية لفترة طويلة من الزمن. وقد عقدت مجموعة المانحين الدوليين من أجل فلسطين ولجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، اجتماعا في نيويورك في ١٨ أيلول/سبتمبر، لتقييم عملية بناء الدولة الفلسطينية وتقديم الدعم إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض. وقد ناقشت لجنة الاتصال سبل تحسين الاقتصاد الفلسطيني، وتناولت الحالة الإنسانية المتدهورة في غزة. ولا تزال أولوياتنا الاستراتيجية، بوصفنا رئيس لجنة الاتصال المخصصة، ثلاثية الجوانب وهي: الاستدامة المالية لميزانية السلطة الفلسطينية، والتنمية الاقتصادية المستدامة مع التركيز على الطاقة والمياه، والانتعاش في غزة.

وترحب النرويج بالاتفاق الذي وقعته فتح وحماس في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وهذه خطوة هامة نحو العودة الكاملة للسلطة الفلسطينية إلى غزة. ونثني على الجهود التي تبذلها مصر، ونحث جميع الأطراف على اغتنام هذه الفرصة. إن الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية لسكان غزة تكتسي أهمية حيوية.

ويساورنا بالغ القلق إزاء تدهور الوضع في اليمن. ويجب على جميع الأطراف احترام حقوق الإنسان العالمية والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الأطفال واحتياجاتهم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيغيتش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال القضية الفلسطينية تمثل التحدي الأساسي للاستقرار الإقليمي والعالمي. إن دولة فلسطين المستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية هي السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم يمكن أن يضمن الأمن لكلا الجانبين.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا جميعا أن نسلم بأهمية الحفاظ على الوضع التاريخي وحرمة الحرم القدسي الشريف. والأزمة التي وقعت في تموز/يوليه تذكرنا مرة أخرى بأن المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع الراهن، من شأنها أن تعرض التعايش السلمي للخطر. ولمنع وقوع المزيد من الأزمات، ينبغي تجنب الخطوات الاستفزازية التي تنتهك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتوقف التدابير التي تتعارض مع القانون الدولي، ولا سيما الأنشطة الاستيطانية المستمرة التي تضر بمنظور الحل القائم على وجود دولتين. وقبل كل شيء، من المتوقع أن تظهر إسرائيل الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق سلام دائم، وإنهاء الاحتلال والبدء في العمل نحو مستقبل يسوده الوئام مع جيرانها.

ولطالما أكدنا على أن التوصل إلى سلام دائم يتطلب أيضا من الفلسطينيين أن يعبروا عن مطالبهم المشروعة من أجل الوحدة. ولذلك، فإننا نرحب ترحيبا حارا باتفاق المصالحة الموقع في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بين ممثلي فتح وحماس. ونهنئ الشعب الفلسطيني على هذه الخطوة الهامة صوب الوحدة الوطنية. وسنواصل دعم أشقائنا وشقيقاتنا الفلسطينيين في النهوض بهذه العملية بنجاح. إن الاتفاق يشير بوضوح إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧. ويجب على المجتمع الدولي أن يستجيب لهذه الخطوة الحازمة التي اتخذتها فلسطين. إن الشعب الفلسطيني يستحق تأكيدا قويا على رؤية الدولتين، وجهودا حقيقية لإنهاء الأزمة الإنسانية التي طال أمدها في غزة.

أخيرا وليس آخرا، فإننا نرحب بحصول دولة فلسطين مؤخرا على العضوية في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

فقد كانت خطوة هامة أخرى نحو الاندماج الكامل في النظام الدولي ورسالة تضامن قوية من جانب المجتمع الدولي.

وتواصل تركيا بذل جهودها المكثفة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في سورية، وتهيئة بيئة تفضي إلى عملية انتقالية سياسية حقيقية، وفقا لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي الجولة الأخيرة من محادثات أستانا في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر، أعلنت الدول الضامنة عن إنشاء منطقة التهدئة في إدلب، ووافقت على نشر مراقبين في المناطق الأمنية حول تلك المنطقة. وتمشيا مع مذكرة إنشاء مناطق تخفيف التوتر في الجمهورية العربية السورية وطرائق عملها،بدأت تركيا أنشطة الاستطلاع والنشر الأولي في إدلب الأسبوع الماضي. وقد ساعدت محادثات أستانا في الجهود الرامية إلى تهدئة الوضع على أرض الواقع، وخلق بيئة مواتية لعقد الجولات الأربع الأخيرة من محادثات جنيف. ونأمل أن تعطي منطقة التهدئة في إدلب زخما إضافيا للعملية السياسية في جنيف. ونحن نتطلع إلى الجولة المقبلة من محادثات جنيف، ونتوقع أن نرى بعض النتائج الملموسة.

وقد أبدت المعارضة بالفعل نضجها السياسي من خلال الانخراط في محادثات حقيقية وزيادة التفاعل مع المجموعات المختلفة. ومع ذلك، إذا كنا مخلصين بشأن التوصل إلى حل سياسي دائم، فإن توقع خطوات من قبل المعارضة فقط لن يكون كافيا ولا عادلا. وينبغي حض ممثلي النظام على بدء الحديث بجدية عن المسائل السياسية الحقيقية المتعلقة بالانتقال في الجولة المقبلة. ونود أن نرى مستقبلا مزدهرا وديمقراطيا في سورية، يحافظ على وحدتها السياسية وسلامة أراضيها. إن إعادة إعمار البلد الذي مزقته النزاعات هو أمر مهم لضمان الظروف المعيشية الملائمة للسوريين وتمكينهم من العودة الطوعية. بيد أن دعم الانتعاش وإعادة الإعمار يتطلب عملية سياسية ذات مصداقية تفضي إلى عملية انتقالية سياسية حقيقية. ويجب ألا يكافأ النظام على الدمار الذي أوجده. ولن يتم تحقيق الهدفين المزدوجين المتمثلين في القضاء على الإرهاب وتحقيق الاستقرار في سورية إلا باتِّباع استراتيجية متعددة الأبعاد وطويلة الأجل. وينبغي أن يكون هدفنا هو، لا إرهابيين ولا دولة إرهاب في سورية. ولا يمكننا تحقيق ذلك بدون معالجة السبب الجذري للنزاع أو بطرد تنظيم إرهابي وإحلال تنظيمات إرهابية أخرى مكانه.

إن تصميم تركيا على مكافحة داعش وغيرها من المنظمات الإرهابية مثل وحدات الحماية الشعبية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي لا يزال راسخا. ومن غير المقبول اتخاذ الخطوات الأحادية الجانب التي تهدد وحدة سورية وسلامتها الإقليمية وهيكلها الديموغرافي الرامية إلى التوسع الإقليمي من أجل النفوذ السياسي. إن الشمولية والملكية المحلية أمران أساسيان لإنشاء إدارات مشروعة في المناطق المحررة من المنظمات الإرهابية. وعلى الرغم من أننا نعيد تركيز جهودنا على وقف إطلاق النار والمحادثات السياسية، فإن المساءلة ما زالت شاغلا رئيسيا. وستستند المصالحة والسلام المستدام في سورية إلى نجاحنا في هذه المسألة. ونحن نؤيد جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية، ولا سيما التحقيقات المتعلقة باستخدام النظام للأسلحة الكيميائية. فالشعب السوري يستحق العدالة وسيحقق العدالة.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أؤكد أننا نتابع عن كثب التطورات التي حدثت في أعقاب الاستفتاء غير الدستوري لحكومة إقليم كردستان. وتركيا لا تعترف بهذه المبادرة ولن تعترف بها. إن التحركات الأحادية الجانب التي تتحدى سلامة أراضي العراق ووحدته السياسية، فضلا عن وجود حزب العمال الكردستاني وغيره من المنظمات الإرهابية، يحرض على المزيد من عدم الاستقرار. ونحن نعتقد أن السلام والاستقرار الدائمين في العراق يمكن تحقيقهما من خلال المصالحة الوطنية الشاملة ضمن الإطار الدستوري.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): شكراً، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة التي تأتي في ظل مستجدات وتحديات هامة تشهدها المنطقة.

تؤكد مملكة البحرين أن تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة سيبقى مرتبطاً في شكل مباشر باسترداد الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة المتمثلة في إقامة دولته الوطنية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وذلك وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ الحل القائم على دولتين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي الفلسطينية، ووقف الأنشطة الاستيطانية كافة التي لا تزال إسرائيل تمارسها في خرق واضح للقوانين الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعرب في هذا السياق عن الترحيب بالخطوات الإيجابية الهامة التي اتخذتها الفصائل الفلسطينية مؤخراً لإنهاء حالة الانقسام، وإعلاء المصلحة الفلسطينية العليا، وانتهاج العمل السلمي، ونبذ العنف.

وتؤكد مملكة البحرين على أهمية دفع الجهود الرامية إلى تحقيق حل سياسي يحفظ لسورية الشقيقة وحدتها الترابية، وينهي التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية، ويقضي على وجود جميع التنظيمات الإرهابية، ويكفل الأمن والأمان لجميع أبناء الشعب السوري الشقيق.

وتعيد مملكة البحرين التأكيد على مواقفها الثابتة في دعم الحكومة الشرعية في اليمن الشقيق بقيادة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، وذلك من خلال مشاركة مملكة البحرين ضمن التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، وإنهاء سيطرة المليشيات الانقلابية المدعومة من الخارج، والتوصل إلى حل سياسي شامل وفقاً للمرجعيات المتفق عليها وأبرزها المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) بما ينهي جميع أشكال التدخل الخارجي، ويضع حداً للحالة الإنسانية الآخذة في التدهور التي يعاني منها الشعب اليمني الشقيق. ولا يفوتنا أن نعرب عن التقدير للجهود التي يبذلها السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن.

إن محاربة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله وصوره أيّاً كانت دوافعه ومبرراته وأيّاً كان مصدره في الشرق الأوسط تعتبر من أهم عوامل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. لذلك، فإن مملكة البحرين أشادت بالسياسة الصائبة لفخامة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن إيران، وحرصه الشديد على منع نشر الفوضى، والتصدي لمحاولات تصدير الإرهاب.

ختاماً، تؤكد مملكة البحرين التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي في مواجهة جميع التحديات التي تتعرض لها منطقة الشرق الأوسط، وتتطلع إلى التخلص من الأخطار المحدقة بها، وتحقيق مستقبل آمن ومزدهر لجميع شعوب المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة المملكة العربية السعودية.

السيدة رضوان (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ويطيب لي أن أحيّي الجهود التي يبذلها بلدكم الصديق من أجل إحياء عملية السلام المستدام، بحيث تضمن للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه وإقامة دولته ذات السيادة الكاملة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف. وأعيد التأكيد على تعاوننا الوثيق معكم في هذا الشأن.

ترحب المملكة العربية السعودية باتفاق المصالحة بين الإخوة الفلسطينيين، وتتطلع المملكة إلى أن يحقق هذا الإنجاز المهم آمال وطموحات الشعب الفلسطيني الشقيق في إنهاء الانقسام، وتحقيق

الوحدة الفلسطينية، ليساهم ذلك في تمكين الأشقاء الفلسطينيين من نيل حقوقهم المشروعة، وفقاً لما نصّت عليه القرارات الدولية. ونثمّن في هذا السياق جهود الأشقاء في مصر التي ساهمت في الوصول إلى هذه النتائج المرضية، كما نندد بمحاولات إسرائيل وضع العراقيل في وجه هذا الاتفاق، وندعوها إلى التعاون مع القيادة الفلسطينية في سبيل التوصل إلى النتائج المطلوبة.

يؤكد وفد بلادي أن الطريق الوحيد للسلام هو العودة إلى مبادرة السلام العربية التي قدمتها بلادي قبل أكثر من ١٥ عاماً، ووضع آلية دولية فعالة تضمن نيل الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه غير القابلة للتصرف، وإنهاء الاحتلال وفقاً لإطار زمني محدد، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل والأراضي اللبنانية، والكف عن بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية باعتبارها مستوطنات غير شرعية، وإزالة ما بُني منها، والعودة عن جميع الإجراءات الأحادية التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس الشريف.

وفيما تتضافر الجهود الإقليمية والدولية لإنقاذ حل الدولتين، وفيما يتفق المجتمع الدولي على أن العائق الأساسي أمام عملية السلام هو الاحتلال الإسرائيلي والتوغل الاستيطاني، تستمر السلطات الإسرائيلية في سياساتها العدوانية التوسعية، حيث مررت إسرائيل في الأسابيع القليلة الفائتة خططاً لبناء الآلاف من المنازل في المستوطنات، وشرعت في بناء ٢ ٦٠٠ وحدة استيطانية في الشطر الشرقي من مدينة القدس المحتلة، وهو ما يؤدي إلى إقامة سد استيطاني يفصل جنوبي القدس عن امتدادها الفلسطيني. كما وافقت حكومة الاحتلال الإسرائيلي على بناء أكثر من ٣٠ وحدة استيطانية في مدينة الخليل، وهو تطور خطير واستفزاز تصعيدي يتم لأول مرة منذ عام ٢٠٠٢.

وسيتم بناء هذه الوحدات على مشارف الحرم الإبراهيمي على قطعة أرض كان جيش الاحتلال قد قام بمصادرتها لأهداف عسكرية كما يزعم، وذلك بالإضافة إلى اعتماد مخطط لبناء أكثر من ١ ٢٠٠ وحدة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة.

كما مررت إسرائيل مؤخراً قانوناً يضفي الصفة الشرعية على قرابة ٤ ٠٠٠ وحدة استيطانية بُنيت على أراض فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، ويبيح للسلطات الإسرائيلية مصادرة أراضي الفلسطينيين، ويسمح بإضافة مستوطنات جديدة إلى المستوطنات القائمة في أي وقت، الأمر الذي يوضح جلياً حجم المخططات الاستيطانية التي تهدف إسرائيل من ورائها إلى تقويض أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء، واستمرارها في سياسة فرض الأمر الواقع لنسف أي فرصة لإيجاد حلول سياسية قائمة على حل الدولتين. وإننا نؤكد أن هذه الإجراءات غير الشرعية يجب التصدي لها بكل حزم من قبل مجلس الأمن ومن الجهات القضائية الدولية.

إن الحصار الإسرائيلي الجائر على قطاع غزة الذي دام طوال عقد كامل هو أحد أبشع مظاهر الاحتلال الإسرائيلي. ولقد تسببت آثاره الوخيمة بتفاقم حدة الفقر وتضييق أبسط سبل العيش، ومنها الكارثة الإنسانية والبيئية التي تهدد سائر أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وإن حقوق الشعب الفلسطيني لا تسقط بالتقادم، ولا بالتغافل، ولا باستخدام القوة، وسنظل ندفع باتجاه تحقيق موقفنا الثابت المتمثل في دعم الشعب الفلسطيني، ورفض جميع محاولات فرض السيطرة والاستمرار في التوغل الاستيطاني، فضلا عن الإجراءات الأحادية بهدف الإساءة إلى القدس والحرم الشريف، والقيام فوراً برفع الحصار الجائر المفروض على غزة.

كما نحذر من خطورة استمرار تفاقم الأوضاع وانزلاقها إلى حالة من التصعيد تشمل آثارها كل أنحاء المنطقة، بل وتتجاوزها إلى ما سواها.

وفيما يخص الشأن السوري، فإن المملكة العربية السعودية تثمن الجهود المبذولة من قبل المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية للوصول إلى منطقة خفض التصعيد في الجنوب السوري. ونأمل أن يثمر هذا التعاون في إقامة مناطق حظر للطيران في سورية بما يضمن سلامة المدنيين، والوصول سريعا إلى وقف إطلاق النار في جميع الأراضي السورية، ولا سيما ونحن نشاهد استمرار السلطات السورية في ممارسة القتل والترويع والتهجير مستعينة في ذلك بقوات الحرس الثوري الإيراني والمليشيات الطائفية الإرهابية، وعلى رأسها حزب الله الإرهابي.

كما إننا نثمن الجهود التي بذلها التحالف الدولي ضد داعش، ذلك التحالف الذي تشارك فيه المملكة العربية السعودية في سبيل تطهر الأراضي السورية من رجس تنظيم داعش الإرهابي وغيره من الجماعات الإرهابية. ونؤكد أن دحر الإرهاب بجميع أشكاله لن يكون ناجعا ومستداما بدون خروج جميع المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بمن فيهم من يقاتلون في صف النظام السوري ويسهمون في ارتكاب أبشع الجرائم ضد الشعب السوري. ونذكر بأن هناك ثلاثة عشر مليونا ونصف المليون شخص يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، منهم أكثر من ثلاثة ملايين شخص محتجزين في الأماكن المحاصرة وأماكن يصعب الوصول إليها وهم معرضون إلى مخاطر جمة.

ومن هذا المنطلق، فإن المملكة العربية السعودية تؤكد على أهمية أن يستمر المجتمع الدولي في الوقوف بحزم وصلابة ضد أعمال القتال والحصار والتجويع والتهجير القسري والتطهير المذهبي التي ما زالت تمارسها السلطات السورية وأعوانها.

إننا مؤمنون بأن نضال الشعب السوري وتطلعه نحو الحرية والكرامة لا بد أن ينتصرا ولو بعد حين، وأن السلام والعدالة وجهان لعملة واحدة، وأن أمن واستقرار المنطقة، بل والعالم، يحتم أن يتحققا معا. ونحن، في هذا الصدد، ندعو إلى ضرورة التطبيق الفوري لبيان جنيف ١، بما في ذلك العمل على تشكيل هيئة حكم انتقالية ذات سلطات تنفيذية واسعة تعمل على تحقيق ما يصبو إليه الشعب السوري ويستحقه من أمن وأمان وعدالة، وتسهم في نبذ العنف والتعصب والتطرف والمساهمة في استقرار المنطقة والعالم أجمع.

وفي هذا السياق، فإننا نؤكد على دعمنا للاستراتيجية التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لدحر خطر إيران الإرهابي في سورية والمنطقة ككل. وقد سبق أن أيدت المملكة العربية السعودية الاتفاق النووي إيمانا منا بضرورة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة والعالم، إلا أن إيران استغلت العائد الاقتصادي من رفع العقوبات واستخدمته للاستمرار في زعزعة الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك من خلال برنامج تطوير صواريخها الباليستية ودعمها للإرهاب عبر قوات الحرس الثوري الإيراني ومليشيات حزب الله وميليشيا الحوثي. وعليه، فإننا نشيد برؤية الإدارة الأمريكية والتزامها بالعمل مع حلفاء الولايات المتحدة لمواجهة سياسات إيران العدوانية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ماليزيا.

السيدة طيب (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة وتولي رئاستها. وأشعر بالامتنان للسيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية التي قدمها صباح هذا اليوم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، كان التقرير الثالث عن تنفيذ القرار ١٣٣٤ (٢٠١٦) للفترة من ٢٠ حزيران/يونيه إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر قدمه شفويا السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام (انظر S/PV.8054). وأثناء تقديم التقرير، استمعنا،

مرة أخرى، لسرد لحالات التجاهل الصارخ للدعوة إلى تنفيذ الأحكام الواردة في القرار، بما في ذلك زيادة معدل النشاط الاستيطاني.

ولا نزال نشعر بخيبة الأمل من استمرار الاستيطان الإسرائيلي غير الشرعي، الذي يعكس الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وتجاهلا صارخا للأحكام الواردة في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وحينما قرر مجلس الأمن في نهاية المطاف اتخاذ إجراءات للحفاظ على حل الدولتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لم نتوقع أن نرى استمرار تجاهل المسؤولية عن تنفيذ القرار.

وخلال الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز بشأن فلسطين المعقود في أيلول/سبتمبر، أشرنا إلى أن الإعلان السياسي أبرز أهمية تقارير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وبناء على ذلك، نحن ملتزمون بدعم التحرك لإضفاء الطابع المؤسسي على ذلك الموقف للتحديد الصريح لتدابير معالجة عدم الامتثال.

ونشيد بالتطورات الإيجابية ونشعر بالتشجيع من اتفاق المصالحة التي توصلت إليه حركتا فتح وحماس في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ونناشد الطرفين المتفاوضين أن يظلا ملتزمين التزاما كاملا وأن يبقيا على المسار الصحيح فيما يتعلق بالوفاء بتلك الالتزامات للسماح بانتصار الوحدة وتولي الحكومة الفلسطينية لمسؤولياتها في غزة، بما في ذلك معالجة الأزمة الإنسانية الخطيرة هناك.

ولا يمكن النظر باستخفاف إلى طول أمد الاحتلال واستمرار المشروع الاستيطاني في وجه التطورات الإيجابية. ولم يولد هذان الأمران سوى المزيد من اليأس والإحباط وانعدام الأمن في المنطقة وخارجها. ولا يمكننا أن ندع المحنة الفلسطينية تواصل الوقوع على آذان صماء.

وتؤكد ماليزيا من جديد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بإنهاء احتلال إسرائيل القمعي لفلسطين. ويجب ألا يبقى المجتمع الدولي متفرجا فيما يتعلق بالحالة التي تزداد سوءا على أرض الواقع. ونعتبر أن من الأمور المضللة أن نفترض أن الدولة القائمة بالاحتلال والشعب المحتل يتحملان المستوى نفسه من المسؤوليات والالتزامات القانونية والسياسية والأخلاقية. ونكرر أنه تقع على عاتق الدولة القائمة بالاحتلال الالتزامات الأساسية بحماية الرفاه العام لسكان أية أرض محتلة، بما في ذلك الحماية من الترحيل القسري، وحماية ممتلكاتهم. ونعتقد أن الصمت فيما يتعلق بذلك يرقى إلى مستوى التواطؤ.

وفي الختام، فإن عبارات الأمين العام خلال زيارته الأخيرة يتردد صداه معنا، ويجب علينا جميعا الموجودين هناك إعادة التأكيد على أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يدير ظهره ويسمح بتدهور الحالة. فعلينا دور نضطلع به ومسؤولية نتحملها عن دعم الطرفين في تسوية النزاع. ولا تزال ماليزيا ملتزمة بإحراز تقدم في إيجاد حل عادل وشامل ونهائي للنزاع من شأنه أن ينجم عن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة الأراضي ولديها مقومات البقاء على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): طلبت ممثلة إسرائيل أخذ الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة ميتزاد (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلق على بعض البيانات التي استمعنا لها في وقت سابق اليوم. إن الممثل الإيراني على افتراض أن ادعاءه الذي لا أساس له بطريقة ما سيحول انتباه مجلس الأمن عن سياسات نظامه وأنشطته المميتة. وتشارك إيران في حملة للعدوان في الشرق الأوسط وخارجه. وهي تساند وتساعد نظام الأسد، الذي يواصل قتل مئات الآلاف من السوريين، بما في ذلك باستخدام

أفظع الوسائل في العالم – الأسلحة الكيميائية. وهي تؤجج بعض أسوأ النزاعات في عالمنا حاليا في اليمن وفي أماكن أخرى.

وحيثما يكون إرهاب، تكون إيران. وبوسع إيران أن تقول كل ما تريده في المجلس، ولكن لن يكون هناك على الإطلاق ما يكفي من الكلمات لإخفاء الهوية الحقيقية لإيران. إن إيران هي الراعي الأول والرئيسي للإرهاب في العالم، قولا وفعلا.

أما بالنسبة للسفير اللبناني، الذي تكلم عن العدالة وأسدى المشورة، فالسؤال هو ما هي العدالة بالضبط؟ أين العدالة في الأوضاع التي يتحملها الفلسطينيون والسوريون في لبنان بموجب التشريعات التمييزية في البلد؟ وما هي الأسس التي تعطيه الحق في إسداء النصائح؟ هل هي وجود حكومة يسيطر عليها تنظيم إرهابي معين، والأساس الأخلاقي لاتباع سياسات وضعها عناصر حزب الله؟ إلى تلك البلدان، أوصي بالنظر طويلا في المرآة قبل أخذ الكلمة، وخاصة قبل محاولة إسداء النصيحة للآخرين.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.